معهد التخطيط القومى

رسالة ماجستير في
النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر
السبل و الآليات

Promoting Small Industries in Egypt

Ways and Mechanisms

إعـــــــداد الباحثة
إيمان محمد على عبد المعطي
محاسب بقطاع قنوات النيل المتخصصة

إشـــــــــــراف
أ.د/ هدى محمد صالح النمر
الأستاذ بمركز التخطيط و التنمية الزراعية
معهد التخطيط القومي

لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

القاهرة
١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

إجازة رسالة ماجستير التخطيط و التنمية

النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر

السبل والآليات

Promoting Small Industries in Egypt

Ways and Mechanisms

رسالة ماجستير في التخطيط و التنمية

إعداد الباحثة

إيمان محمد على عبد المعطي

لجنة الحكم والمناقشة

١. أ.د/هدى صالح أحمد النمر — مشرفا و رئيساً
أستاذ بمركز التخطيط و التنمية الزراعية — التوقيع :

٢. أ.د/إيمان أحمد الشربيني — محكماً و عضواً
أستاذ بمركز التخطيط و التنمية الصناعية — التوقيع :

٣. د /مغاوري شلبي علي — محكماً و عضواً
رئيس وحدة المجموعة الاقتصادية بوزارة الصناعة — التوقيع :

تاريخ الإجازة ١٢ / ١٠ /٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم
سورة البقرة : أية ٣٢

النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر – السبل و الآليات

المستخلـص

تتناول هذه الدراسة سبل و آليات النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر نظراً لما تلعبه هذه الصناعات من دور هام في توسيع وتنويع الإنتاج وتساهم في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية .

إشتملت الدراسة على أربعة فصول الفصل الأول تناول التعريف بالصناعات الصغيرة و خصائصها وأنواعها ومشكلاتها ، والفصل الثاني تناول دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي المصري ، والفصل الثالث عرض تجارب بعض الدول في النهوض بالمشروعات الصناعية الصغيرة وكيفية الاستفادة منها ، و الفصل الرابع إستعرض سبل وآليات النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر أهمها : إنشاء كيان موحد(إطار مؤسسي) لتنميتها ، ووضع استراتيجية للنهوض بقطاع الصناعات الصغيرة ، ووضع تشريع حديث للنهوض بتلك الصناعات ، وتدريب ورفع مهارات وكفاءة العاملين في مجال الصناعات الصغيرة ، تهيئة الفرص التسويقية أمام الصناعات الصغيرة ، وضرورة وجود خريطة استثمارية للمشروعات الصناعية الصغيرة .

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها غياب الحوافز للقطاع غير الرسمي للدخول في القطاع الرسمي ، غياب التنسيق بين الوزارات و الإدارات المحلية مما ادى إلى إخفاق الإجراءات المتعلقة بالمشروعات الصناعية الصغيرة ، إهمال المشكلات التسويقية رغم أهمية العمل على مواجهتها ، الحاجة إلى مزيد من التشريعات واللوائح التنظيمية المنظمة للمشروعات الصغيرة والعمل بها ، عدم وجود تشريع يلزم المنشآت المتوسطة و الكبرى بضرورة أخذ نسبة من إحتياجاتها من منتجات الصناعات الصغيرة وضرورة الربط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

وتناولت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها تبنى استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة ، وضع خطة قومية لتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى الاقاليم أو على المستوى القومى ، لاينبغى النظر إلى المشروعات الصناعية الصغيرة بمعزل عن الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية ، أو بمعزل عن الاستراتيجية الصناعية ، ومحاولة ربط هذه المشروعات باحتياجات التنمية الصناعية من المنظور الكلي ، العمل على تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة غير الرسمية للدخول إلى القطاع الرسمي ، والإتفاق على تعريف موحد للمشروعات الصناعية الصغيرة بين الجهات المختلفة .

Promoting Small Industries in Egypt - ways and Mechanisms

Abstract

This study deals with the ways and the meaning of promoting small industries in Egypt , as these industries play an important role in the expansion and diversity of production and contribute to the achievement of the basic objectives of economic development.

The study includes four chapters :The first chapter deals with the definition of small industries and their characteristics, types and problems . The second chapter deals with the role of small industries in the Egyptian national economy, The third Chapter presents the experiences of some countries in promoting small industrial enterprises and how to benefit from them . The forth Chapter present , Ways and mechanisms to promote the small industries in Egypt ; the most important of them is the establishment of a unified entity (institutional framework) for its development , setting a the development , setting a strategy to promote the small industries sector and putting in a place legislation to promote these industries, training and upgrading skills and efficiency of workers in small industries, adjustment of marketing chances in front of small industries and necessity a having an investment map for small industrial enterprises .

The study reached a number of results of which the most important is the Absence of incentives for the informal sector to enter the formal sector, the absence of coordination between the ministries and local administrations, which led to : the failure of procedures related to small industrial enterprises , the negligence of the marketing problems despite the importance of facing them, the need for more legislations and regulations , the absence of a legislation obliging medium and large companies to take a percentage of their needs from a small-scale products and the necessity to have link and integrity between small, medium and large industries.

The study tackled a number of recommendations, the most important was to adopt a clear strategy for the development of small industrial enterprises s and their consistency with the general framework of the economic policy of the state; putting

a national plan for the development of small industrial enterprises s in a way that can achieve their integration and the interconnection between these enterprises and major enterprises both at the regional level and at the national level . Small industrial enterprises should not be considered in isolation from the overall strategy of economic development, or in isolation from industrial strategy and trying to link these enterprises to the needs of industrial development from a macro perspective, encouraging Informal small-scale industrial enterprises to enter the formal sector and agreeing on a unified definition of small industrial enterprises between different parties .

إهـــــــــداء

إلى روح أبي الحبيب أحد قادة القوات الجوية الذي تعلمت منه الكثير من الالتزام و المثابرة و الجلد والسعي الدائم للوصول للهدف .

وإلى أمي الحبيبية التي بذلت الكثير وضحت بالكثير من أجل تربيتنا متمنية من الله عز وجل أن يبارك في عمرها ولا يحرمني دعائها .

وإلى زوجي الحبيب الذي تحمل الكثير من أجل أن أعد هذه الرسالة و كان دافعاً وسنداً دائماً لي .

وإلى فلذات أكبادي و أصدقائي أبنائي الأعزاء متمنية من الله أن أكون قدوة حسنة لهم في طلب العلم ، فإعملوا من بعدي لعل الله يجعلكم قرة عين لي ويرزقني بركم في الدارين .

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

صدق الله العظيم

سورة التوبة : أية ١٠٥

شـــكـر و تـــقـــديـــر

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، و أصلي و أسلم على سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمي الذي علم الناس جميعاً وحثهم على طلب العلم .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله (صلى) من سلك طريقاً يلتمس فيه علما سهل الله به طريقا إلى الجنه

وبعد،،،،،

أتوجه بخالص الشكر و عظيم الإمتنان إلى أستاذتي و معلمتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة / هدى محمد صالح النمر الأستاذ بمركز التخطيط و التنمية الزراعية بمعهد التخطيط القومي التي تعلمت منها الكثير خلال فترة دراستي بمعهد التخطيط القومي هذا الصرح العظيم ، و التي تعد سيادتها أحد روافد العلم و لقد كان لتوجيهات سيادتها و تبنيها لهذا العمل الفضل في إظهاره بهذا الشكل .

جزى الله معلمتي خير الجزاء

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر و التقدير لكلاٍ من الأستاذة الدكتورة / إيمان أحمد الشربيني أستاذ المحاسبة و المراجعة بمركز التخطيط و التنمية الصناعية بالمعهد ، و الدكتور / مغاوري شلبي علي رئيس المجموعة الاقتصادية بوزارة الصناعة على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة و ما بذلاه من جهد في قراءتها و إبداء الملاحظات القيمة و السديدة .

وجزى الله الجميع خير الجزاء

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	مقدمة	١
٢	أ- أهمية الدراسة وحدودها	٢
٣	ب- مشكلة الدراسة	٢
٤	جـ- أهداف الدراسة	٣
٥	د- منهج الدراسة	٣
٦	هـ- خطة الدراسة	٤
٧	و – الدراسات السابقة	٤
٨	الفصل الأول : التعريف بالصناعات الصغيرة وخصائص وأنواعها ومشكلاتها	٢٨
٩	الفصل الثانى : دور المنشأت الصناعية الصغيرة في الاقتصاد القومي المصري	٥٢
١٠	الفصل الثالث : تجارب بعض الدول في النهوض بالمنشأت الصناعية الصغيرة	٧١
١١	الفصل الرابع : سبل و آليات النهوض بالمنشأت الصناعية الصغيرة في مصر	٩٢
١٢	النتائج و التوصيات	١١٤
١٣	ملخص الدراسة باللغة العربية	١٢٠
١٤	المراجع	١٣٢
١٥	الملاحق	١٤١
١٦	Summary of the study	١٥٨

فهرس الجداول

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	جدول (١-١) الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية و خصائصها	٣٣
٢	جدول(٢-١) تطور إجمالي عدد منشأت الصناعات الصغيرة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٥٤
٣	جدول (٢-٢) التطور العددي والأهمية النسبية لمنشأت الصناعات الصغيرة بالنسبة لإجمالي المنشأت الصناعية خلال عامي (٢٠١٥ ، ٢٠١٦)	٥٧
٤	جدول (٢-٣) تطور إجمالي قيمة إنتاج منشآت الصناعات الصغيرة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٥٨
٥	جدول (٢-٤) الأهمية النسبية لقيمة إنتاج الصناعات الصغيرة في إجمالي قيمة إنتاج منشأت قطاع الصناعة وفقا للنشاط خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ .	٦٠
٦	جدول (٢-٥) تطور أعداد العمالة بالصناعات الصغيرة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٦١
٧	جدول (٢-٦) الأهمية النسبية لعدد العمال الصناعات الصغيرة في إجمالي قطاع الصناعة خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦	٦٤
٨	جدول (٢-٧) متوسط عدد العمال في المشروع الواحد خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٦٥
٩	جدول (٢-٨) تطور إجمالي القيمة المضافة في منشأت الصناعات الصغيرة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٦٦
١٠	جدول (٢-٩) الأهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات الصغيرة لإجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة خلال عامي ٢٠١٥ , ٢٠١٦	٦٨
١١	جدول (٢-١٠) متوسط نصيب المشروع الصناعي الصغير من القيمة المضافة و التغير النسبي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٧٠

فهرس الاشكال

م	الاشكال	رقم الصفحة
١	شكل (٢-١) التوزيع النسبي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط الاقتصادي عام ٢٠١٥	٥٣
٢	شكل (٢-٢) تطور إجمالي عدد منشأت الصناعات الصغيرة وفقا للنشاط خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٥٥
٣	شكل (٢-٣) تطور قيمة إنتاج منشأت الصناعات الصغيرة وفقا للنشاط خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٥٩
٤	شكل (٢-٤) تطور عدد عمال المنشآت الصناعية الصغيرة وفقا للنشاط خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٦٢
٥	شكل (٢-٥) تطور القيمة المضافة لمنشآت الصناعات الصغيرة وفقا للنشاط خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)	٦٧

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

لاشك أن الصناعات الصغيرة تأتى على قمة الأدوات الدافعه للنمو الاقتصادي ، إذ أن الصناعات الصغيرة هي القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الهرمي للصناعة في أي زمان ومكان ، وكلما زاد حجم القاعدة أمكن لقمة الهرم الصناعي أن ترتفع دون حدوث خلل في التوازنات لإمكانية الوصول إلى بناء القدرة التنافسية ، ومن ثم القدرة التصديرية وزيادة القيمة المضافة في المكون الصناعي المصري .

ولقد أثبتت التجارب العالمية في دول العالم المختلفة أن المشروعات كبيرة الحجم كثيفة رأس المال لا تؤدي بالضرورة إلى الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة ، حيث تتمثل أهم سلبيات الاستثمار في المشروعات الكبيرة في أن أثر التنمية قد ينعكس علي فئة قليلة في المجتمع[١] و خاصة إذا ما غابت المسئولية المجتمعية لتلك المشروعات ، بالإضافة إلى اجتذاب عدد محدود من العمالة ، ومن ثم تواضع إمكانياتها في تخفيف الفقر والحد من البطالة في المدى القصير ، ومن هنا كان التوجه لإقامة المشروعات و الصناعات الصغيرة كثيفة العمالة قليلة رأس المال خاصة في المراحل الأولى للتنمية .

من هنا كان التطلع إلى دور أكثر فاعلية للصناعات الصغيرة لتصبح صناعة مغذية للصناعات المتوسطة و الكبيرة ، ومن ثم تتبع منظومة العمل والأداء التي تلتزم بها الصناعات الأكبر حجماً، وهى في هذه الحالة تكون جزءاً من المنظومة الصناعية التي تحكمها معايير الجودة والمواصفات القياسية والتصميم وحسن اختيار الخامة وقياس معدلات المهدر في الخامة والزمن والطاقة .

وواقع الحال أن الاستراتيجية القومية للصناعات الصغيرة أمر كان يحتاج فقط لإطار تشريعي ينظم العلاقة بين الأطراف دون ثمة تعارض أو تكرار للجهود المبذولة على الساحة على اختلاف توجهاتها وإيجابية جميع هذه التوجهات وقد أتخذت الدولة بالفعل هذا الإجراء بإصدار قانون المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ .

حتى وقت قريب كانت الصناعات الصغيرة مصالحها متفرقه بين البنوك والوزارات والهيئات ولم تتقدم بالمعدل الطبيعي الذي كان مستهدفاً ، غير أن توجه الحكومة الجديد نحو إضافة قطاع الصناعات الصغيرة إلى وزارة الصناعة كان يعني أنها ترغب بالفعل في تنمية وتطوير هذا القطاع خلال المرحلة القادمة حيث أطلق وزير التنمية المحلية عام ٢٠١٤ مبادرة لنشر الصناعات الصغيرة في كافة مدن مصر سواء كانت مشروعات حرفية

١ عائشة كمال، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص ٣.

مستوحاة من البيئة المحلية أو صناعات تكنولوجية متقدمة يتم تمويلها بطرق تقليدية أو بمشاركة عدد كبير من المؤسسات والهيئات التمويلية والوزارات .

أ- أهمية الدراسة

تعود أهمية موضوع الدراسة إلى أن الصناعات الصغيرة لها دور قوي في تحقيق التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية ، ويرجع ذلك إلى كونها يمكن أن تكون المورد الذي تحصـــل منه الدولة على ما تحتاجه من الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية اللازمة للتطور الصـــناعي ، وإلى ما تعقده الجهات المانحة لقروض المشروعات الصناعية الصغيرة من أمال كبيرة على هذا القطاع لحل مشاكل البطالة وتخفيض وطأة الفقر على المواطنين ، وذلك بجانب توفير السـلع الوسـيطة للصـناعات المتوسـطة و الكبيرة وزيادة الدخل القومي .

ويتوقع المعنيين بالصناعة في مصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في مصـــر خلال العقود القادمة ، وأن تســـاهم في توفير العديد من فرص العمل في مواجهة الزيادة الســـكانية المطردة ، فهذه المشروعات تشكل أكثر من ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر، وتساهم تقريبا في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع[١].

ومع ذلك فإن دورها المنشود في الاقتصاد المصري ما زال محدوداً ويرجع ذلك لأن المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر رغم الفرص والإمكانيات العديدة المتاحة للنهوض بها ما زالت تواجه العديد من المشاكل التي تحول دون قيامها بالدور المنوط بها ، الأمر الذي يتطلب العمل على معالجتها ، ومن هنا تأتى أهمية البحث في رصد المشاكل التي تمر بها الصناعات الصغيرة وأسبابها واقتراح السبل والإلبات لمواجهتها.

ب- مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود العديد من المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر ، والناتجة عن عدم الاهتمام الكافي من الجهات المعنية بتطوير والنهوض بالصـــناعات الصـــغيرة ، فضـــلاً عن عدم وجود سياسة قومية لتنمية وتطوير هذه الصناعات والذي أنعكس بدوره على محدودية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تصل نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في إجمإلى

١ وزارة التجارة الخارجية، تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،نموذج الشباك الواحد، القاهرة ،يناير ٢٠٠٢ ، ص ٥ .

الصادرات المصرية إلى حوالى ٤% فقط ، و هي نسبة ضعيفة مقارنة بالعديد من دول العالم، حيث تمثل هذه النسبة نحو ٦٠% في الصين، ٥٦% في تايوان، ٧٠% في هونج كونج، ٤٣% في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر [١].

جـ- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث عن الأسباب التي تقف وراء تراجع و محدودية دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي و إقتراح سبل وإليات للنهوض بها ، وفي سبيل تحقيق الهدف الرئيسي للبحث يستهدف البحث عدداً من الأهداف والقضايا الفرعية ذات العلاقة تشمل ما يلي :-

- التعريف بأهمية الصناعات الصغيرة و خصائصها و أنواعها .
- رصد دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي .
- تحديد أهم الصعوبات التي تعيق عمل الصناعات الصغيرة في مصر وتحد من فاعليتها في تحسين مستوي المعيشة والحد من ظاهرة البطالة .
- التعرف علي خطط و تجارب بعض الدول في النهوض بالصناعات الصغيرة للإستفادة منها في الاقتصاد المصري .

د- منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و المقارن ، وذلك برصد وتحليل البيانات و المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ورصد نتائج الدراسات المرجعية ، والتعرف على تجارب بعض الدول الأجنبية والعربية ، وقد أعتمد الدراسة في سبيل ذلك على النشرات الدورية والإحصاءات والبيانات غير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وتركز الدراسة على الفترة الزمنية (٢٠٠٥ – ٢٠١٦) .

[١] احمد دهشان - المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً ، ٢٣ فبراير ٢٠١٧ .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52

هـ- خطة الدراسة

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً للهدف منها وأهميتها تم تقسيم الدراسة إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول : التعريف بالصناعات الصغيرة وخصائصها وأنواعها ومشكلاتها .

الفصل الثانى : دور المنشأت الصناعية الصغيرة في الاقتصاد القومي المصري .

الفصل الثالث : تجارب بعض الدول في النهوض بالمنشأت الصناعية الصغيرة .

الفصل الرابع : سبل وآليات النهوض بالمنشأت الصناعية الصغيرة في مصر .

وذلك بجانب المقدمة والموجز واستعراض أهم الدراسات السابقة

و – الدراسات السابقة

يؤكد حسام مندور(٢٠٠٠) [١] على أن الإطار العام لسياسة تنمية الصناعات الصغيرة يعتمد على تحديد واف لمفهوم الصناعات الصغيرة وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام وفي التنمية الصناعية بوجه خاص .

وتوصل الباحث إلى أن الصناعات الصغيرة في مجال إنتاج وتصنيع الغذاء تعتبر من المجالات الواعدة في خلق فرص عمالة ، ويمكن أن تكون قاطرة لتنمية العديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة المعدات والآلات ، وتساهم في خلق القيمة المضافة .

ويرى الباحث ضرورة مواجهة المشاكل المرتبطة بكل من .

- طول الوقت في اجراءات التراخيص و التأسيس .
- عدم توافر المواد الأولية في الوقت المناسب .
- عدم وجود مصادر دائمة لهذه المواد و التي تمثل أهم التحديات أمام زيادة فاعلية هذه الصناعات في مواجهة الفقر خاصة في المناطق الريفية .

و أشار الباحث إلى أهمية مراعاة التناسب بين حجم المواد الأولية المنتجة و خدمات النقل و التخزين وطاقة وحدات التصنيع ، وأهمية توفير التمويل اللازم و بشروط ميسرة ، وتوفير خدمات إرشادية و تدريبية فعالة ، والعمل على تشجيع انضمام المنشآت الصغيرة إلى عضوية الجمعيات والمنظمات المختصة .

[١] حسام مندور ، نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة ، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٤) ، معهد التخطيط القومي ، عام ٢٠٠٠ ص١، ص ١٢١ - ص١٢٣ .

وذلك بجانب الأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية عند الترخيص للمنشـــآت ، مع التركيز على درجة التكثيف في استخدام الطاقة ، وعدم استخدام طاقة ملوثة للبيئة ، وتحديد أسلوب للتخلص من المخلفات بطريقة آمنة.

أما **الدراسة التي أعدها** [١](**HATICE JENKINS ٢٠٠٠**) فقد تناولت الأداء في المشروعات الصغيره و تمويل الاعمال الصـــغيره (البنك الدولي) ، و تهدف إلى مدى أهميه دور البنوك التجاريه في تمويل المشـروعات الصـغيرة و المتوسـطه كما عقدت مقارنه بين الدور الذي تلعبه مصـادر التمويل المختلفه من البنوك التجاريه و مصادر التمويل غير الحكوميه ، و طبقت الدراسة على عينه من البنوك في نحو أكثر من ٦٠ دولة .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن الغالبية العظمى من البنوك التجاريه لم تشـارك في تمويل المشـروعات الصـغيره و المتوسـطه لعقود طويلة ، و حين دخلت فى هذا المجال كان لأسباب تتعلق بتنوع السوق و الربحيه و لا تتعلق بأسباب اجتماعية أو أسباب تتعلق بقرارات ضغط من الحكومة .
- لم تمل البنوك التجاريه إلى منح القروض للمشروعات الصغيره و المتوسطه لاعتقادها بانها مرتفعه المخاطر .
- عدم قدرة المشروعات الصغيرة علي توفير الضمانات اللازمة لها للحصول علي التمويل .
- المشروعات الصغيرة و المتوسطة تعانى من خلل فى إمساك السجلات المحاسبيه التى تدل على كفاءه و فاعلية تلك المشروعات .
- إرتفاع مســـتويات معدل الفائده على القروض الممنوحه من البنك للمســـتثمرين الصـــغار تعد أحد العوامل التي تحول دون إقبال المشروعات الصغيرة على الإقتراض من البنوك التجارية .

ترى د.هالة محمد لبيب (٢٠٠٢)[٢] أهمية رسم طريق النجاح لجميع من لهم صلة بالمشروعات الصغيرة وذلك من منظورين : أولهما المنظور الذي يسعى إلى استيعاب المدير العربي (سواء في الجهات المساعدة أو المتعاملة مع المشروعات الصغيرة) لمفهومها على المستوى القومي من حيث أهميتها ، وتعريفها ، والفرق

[1] Hatice Jenkins , " commercial bank and performance in micro Enterprises/Small Business Finance " (Cambridge , Harvard University , Harvard Institute for International Development , February2000.

[٢] هاله محمد لبيب ، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ ، ص١.

بينها وبين الأحجام الأخرى من المشروعات ، وخصائصها ومزاياها ودوافع إنشائها والمجالات المتاحة أمامها والجهات المساعدة لها والمشكلات المعوقة لها وعوامل نجاحها وفشلها .

أما المنظور الثاني فهو على مستوى المشروع الصغير والذي يسعى إلى توفير المعرفة للمدير العربي في القطاع الخاص و غالباً ما يكون صغيرا لاستيعاب دورة حياة المشروع منذ نشأته ثم إدارته ثم تقييمه وتطويره والتحديات الواجب أن يدركها في عالم الأعمال حتى يمكنه أن يتعامل معها، بل ويستفيد منها.

تشير حنان أسامة حسن (٢٠٠٣)[١] إلى أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في المجتمع المصري لما تتميز به من قدرة على استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة ، إضافة إلى قدرة تلك المشروعات على إحداث التراكم الرأسمالي الذي يمثل إحدى مشاكل التنمية ، وذلك لجذبها أصحاب المدخرات والاستثمارات الصغيرة للدخول في المجال الاقتصادي كأصحاب مشاريع .

وأكدت الباحثة على أهمية دراسة المشاكل التمويلية التي تأتي في مقدمة المعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد المعوقات التسويقية .

وأوصت الباحثة بالعديد من التوصيات أهمها : إعادة النظر في الإجراءات المطلوبة للحصول على القرض ، والتنسيق بين صندوق التنمية المحلية والبنك التجاري ، مع ضرورة تخفيض سعر الفائدة على القروض وذلك بجانب إنشاء إدارات خاصة بالبنوك مهمتها إقراض المشروعات الصغيرة بشروط الصندوق ، مع مراعاة البعد الاجتماعي عند إتمام إجراءات الإقراض والسداد .

وفي دراسة أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠٠٣)[٢] تم الإشارة إلى أن المجتمع لا يمكن أن يكون متقدما ومتكاملا ما لم يتضمن هيكله الاقتصادي وجود المشروعات الصغيرة إلى جانب المشروعات الكبيرة ، وحيث يمكن للصناعات الصغيرة أن تلعب دوراً هاماً وحيوياً لزيادة وتدعيم الناتج القومي، و ذلك من خلال الإسهام في زيادة الإنتاج الصناعي، وزيادة الصادرات وتقليل العجز بالميزان التجاري، واستيعاب العمالة ، والإسهام في حل مشكلة البطالة ، وتحقيق التنمية الصناعية المتكاملة .

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها :-

- ضرورة ربط الصناعات الصغيرة كصناعات مغذية بالصناعات المتوسطة والكبيرة .

---

[١] حنان أسامه حسن ، مشاكل تمويل المشروعات الصغيرة وأسإلىب علاجها بالتطبيق على محافظة بني سويف ، كلية التجارة ببني سويف ، قسم إدارة الأعمال ، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة ٢٠٠٣ ، ص٣- ص ٤ ، ص ٢٢ ، ص٢٣٣ .

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري رقم المرجع ٠٢/١٤٦٠٦/٩٧ ، يناير ٢٠٠٣ ص ٤٥ - ص ٨٠ .

- يساهم صندوق التنمية المحلية بتمويلة للمشروعات الصغيرة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة بالريف خاصة بين الشباب و النساء .
- يوفر جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي التمويل اللازم و الخامات المطلوبة للصناعات الحرفية الصغيرة وفتح المجالات الضرورية لتسويق المنتجات .
- يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية قروضاً عينية كالالات و المعدات و قروض نقدية لشراء مستلزمات الإنتاج و المساهمة في التدريب المهني والحرفي في كافة محافظات مصر.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات للنهوض بقطاع الصناعات الصغيرة ورفع كفاءة وتنمية القائم منها ، وتشجيع إقامة المزيد من هذه الصناعات نذكر منها ما يلي :

- وضع تعريف موحد للصناعات الصغيرة .
- التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة وإنشاء هيئة حكومية تقوم برعاية شئون الصناعات الصغيرة.
- إعداد وتجهيز مجمعات مناطق صناعية خاصة بالصناعات الصغيرة ، و إمدادها بالمرافق والخدمات المطلوبة ، و تمليكها بشروط ميسرة بجانب ضرورة العمل على توطين بعض الصناعات في المناطق الملائمة .

أما دراسة فؤاد نجيب الشيخ (٢٠٠٤) [١] هدفت إلى التعرف على مدى شيوع ثقافة الإبتكار في منشآت الأعمال الصغيرة في الأردن، كما سعت إلى اختبار العلاقة– إن وجدت – بين توافر ثقافة الإبتكار ومدى استخدام الأسإلبب الإبتكاريه في حل المشكلات التي تواجه هذه المنشآت.

وقد بينت النتائج أن عناصر ثقافة الإبتكار متوافرة إلى حد ما ، ولكنها ليست بتلك القوة ، وخاصة بالنسبة لبعض الأبعاد . كما أشارت النتائج إلى أنة لا توجد علاقة بين توافر ثقافة الإبتكار واستخدام الأسإلبب الإبتكاريه في حل المشكلات .

وأشارت أيضاً إلى أن أصحاب المنشآت الصغيرة أو القائمين عليها يعوزهم الحماس لإدخال تغييرات واستخدام أسإلبب تنظيمية من شأنها أن تشيع جواً من الريادة المؤسسية .

[١] فؤاد الشيخ ، ثقافة الابتكار في منشآت الأعمال الصغيرة في الأردن ، المجلة العربية للإدارة مج ٢٤،ع١ ، يونيو ٢٠٠٤ ، ص ١٣٦ ، ص ١٦٥، ص١٦٦ .

و توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات كان أهمها :-

- دراسة الهيكل التنظيمي بشكل متعمق ومعرفة مدى ملائمته لبيئة التميز والإبتكار.
- إجراء دراســـة مقارنة على مســـتوى الوطن العربي أو بين عدد من الدول العربية لمعرفة الفروق بين هذه الدول في مستوى توافر مناخ الإبتكار ، وتأثير ذلك على أداء المؤسسات في هذه الدول .
- دراسة تجارب الدول الأخرى في هذا المجال ومعرفة مدى ملائمة الأساليب الإبتكارية المستخدمة في هذه الدول للمؤسسات العربية .

وتشـير دراســة **لؤي محمد زكي رضــوان (٢٠٠٤)** [١] أن الإطار التنظيمي للمنشــآت الصــغيرة والمتوســطة بالمملكة العربية السعودية لم يتحدد حتى وقت إعداد الدراسة ، فلا يوجد تعريف رسمي محدد لتلك المنشآت من قبل الأجهزه الرئيسية بالدولة ، كما لا توجد جهة محددة مسئولة عن تنظيم شؤونها ودعمها وتنميتها .

و تتبع أعمال المنشــآت الصــغيرة والمتوســطة من النواحي النظامية والإجرائية جهتين رئيســتين هما : وزارة الشــئون البلدية والقروية ، ووزارة التجارة والصــناعة ولا يوجد تحديد واضــح لمســئوليات كل جهة نحو دعم وتنمية وتطوير هذه المنشآت .

و أكدت الدراسة على أنه بالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لنمو الاقتصاد السعودي إلا أنها تواجه العديد من المعوقات والمشكلات صنفها الباحث إلى نوعين رئيسين :

- الأول هو غياب الإطار المؤسسي المستقل اللازم لرعاية مصالح هذه المنشآت ، وما أفرزه ذلك من غياب العديد من الركائز الرئيسية اللازمة لدعم هذه المنشآت .
- أما النوع الثاني فيتمثل في الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها أعمال العديد من المنشـــآت الصـــغيرة والمتوسطة .

وتوصل الباحث إلى عدد من التوصيات أهمها :-

- أن أســاليب وإليات الدعم المقدمة للمنشــآت الصــغيرة والمتوســطة بالمملكة العربية الســعودية بحاجة إلى تطوير هيكلي وجزري .
- أهمية وضــع إطار تنظيمي لأعمال تلك المنشــآت يرتكز أســاســا على وضــع تعريف رســمي محدد لتلك المنشآت بكل نشاط من الأنشطة الرئيسية للدولة .
- إقامة كيان رسمي مستقل (وزارة أو هيئة عامة) لرعاية وإدارة شئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- توفير الدعم اللازم لتنميتها وتطوير دورها بالاقتصاد الوطني .

---

[١] لؤي محمد زكي رضوان ، تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٢، ٣ ، ص٣٣ .

– توفير مقومات الدعم الفني ، و تطوير إلىات التمويل وضمان الائتمان المقدم لتلك المنشآت .

PROMOTING ENTREPRENEURSHIP AND INNOVATIVE SMEs IN A GLOBAL ECONOMY,٢٠٠٤ [١]

تهدف دراسة تقرير روح المبادرة للمشروعت الصغيرة الابتكارية لتهيئة بيئة المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم للنمو و الأزدهار ، وهي تنمية يشارك فيها مجموعة من المؤسسات التي تعمل على مستوى كل من الاقتصاد الكلي و الجزئي.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

– ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على كل مستوى ، حيث تشكل المرأة حصة هامة من نشاط القطاع الخاص ، وتسهم أكثر من غيرها في الحد من الفقر. ويلزم تعميم أحد الأبعاد الخاصة بالنوع في جميع استراتيجيات وبرامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع تحديد أهداف محددة.

– تنطوي تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات متعددة ، وتشمل أصحاب مصلحة متعددين وتستلزم تضافر جهود القطاعين العام والخاص .

– الإجراءات التي يتم إتخذها لإزالة القيود المفروضة على جانب العرض أمام التجارة والاستثمار، تتطلب من الشركات بناء قدراتها و وجود مزايا تنافسية.

عرضت دراسة **إيمان مرعي** (٢٠٠٥) [٢] أهم الوظائف التي تنطوي عليها المشروعات وتتمثل في التخطيط ، و التوجيه و الرقابة ، وترجع أهمية هذه الوظائف إلى التنسيق بين الأعمال مما يحول دون حدوث التضارب عند العمل ، و معرفة الفرص والمخاطر المستقبلية والاستثمار الأفضل للموارد البشرية.

وأوضحت الدراسة أن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية تولي المشروعات الصغيرة بصفة عامة والصناعات الصغيرة بصفة خاصة أهمية كبرى في سعيها الدائم نحو تحقيق معدلات نمو عالية من ناحية ، ومواجهة مشكلة البطالة من ناحية أخرى ، وتناولت الباحثة تجارب بعض الدول ، وقد بدا من التجارب التي استعانت

[1] http://www.oecd.org/cfe/smes/31919278.pdf, PROMOTING SMEs FOR DEVELOPMENT - OECD.org 2004

PROMOTING ENTREPRENEURSHIP AND INNOVATIVE SMEs IN A GLOBAL ECONOMY, Istanbul, Turkey, 3-5 June 2004.

[٢] إيمان مرعي ، المشروعات الصغيرة والتنمية "التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية " مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٢ - ص ٢٥٩ .

بها الباحثة أنها تتفاوت من حيث مراعاة هذه الاعتبارات الأمر الذي يترتب عليه وجود العديد من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة لعل من أهمها :

- مشكلات غير مباشرة : كمشكلة الإطار التنظيمي ، وتعدد جهات الاختصاص ، و المشكلات الإجرائية كتراخيص التشغيل ، و التأمينات الاجتماعية ، و مشكلة الضرائب ، و ضعف الحماية الجمركية ، و مشكلات الجودة والمواصفات القياسية ، و تعدد وتضارب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل هذه المشروعات .
- مشكلات مباشرة : كالتمويل ، والتسويق ، والعمالة ، ومشكلات إدارية وتنظيمية وفنية.

كما أوضحت الدراسة أن المشروعات الصغيرة لا تعتبر حديثة العهد في مصر حيث تمتد جذورها إلى نظام الطوائف الحرفية الذي استمر حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وقد وجدت المشروعات الصغيرة إهتماماً ملموساً في الفترة اللاحقة جنبا إلى جنب مع المشروعات المتوسطة والكبيرة التي بدأت في الظهور مع تجربة بنك مصر .

وترى الباحثة للنهوض بالمشروعات الصغيرة ضرورة العمل على خلق البيئة الاقتصادية التي تشجع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المشروعات ولتحقيق ذلك لا بد من توافر الشروط التالية :

- القضاء على الفساد الذي يؤدي إلى حجب مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على القروض .
- أن تعطي الحكومة نموذجاً للمصارحة والشفافية والمصداقية بحيث تتاح الفرص للاستثمار في ضوء البيانات الفعلية .
- إزالة المعوقات التشريعية والإدارية وإيجاد إطار قانوني ملائم للعمل .
- تخفيف الضرائب على المشروعات الصغيرة وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها .
- التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم الخدمات التنظيمية والفنية والتمويلية لدعم المشروعات الصغيرة .
- إنشاء مراكز لتدعيم الارتباط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة بالتعاون مع المنظمات المعنية.
- توفير الدورات التدريبية المتعلقة بأسس تمويل المشروعات الصغيرة وبالتحليل المإلى .

و يرجع فتحي السيد عبده (٢٠٠٥) [١] أهمية الصناعات الصغيرة إلى قدرتها على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تفيد دول العالم الثالث بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة ، فالصناعات الصغيرة الحديثة تستطيع القيام بتلبية احتياجات الاقتصاد الحديث ، كما تتميز بقابليتها للتطويع استجابة للظروف المتغيرة ، وقدرتها على الاستفادة من الفنون الإنتاجية والتنظيمية الحديثة المتاحة ، وعلى تحقيق تنمية إقليمية متوازية .

و هدفت الدراسة إلى معرفه دور المشروعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة كعنصر رئيسي لتحقيق التنمية الشاملة ، و التعرف على الصناعات الصغيرة وأنواعها المختلفة ، والكشف عن طبيعة تلك الصناعات و تحليل مكانتها الاقتصادية والدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة ، وتحديد سبل الاستفادة من بعض التجارب بما يتلاءم مع ظروف المجتمع المصري .

وأوصى الباحث بعدة توصيات منها :

- ضرورة الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للصناعات الصغيرة .
- ضرورة إنشاء الصناعات الصغيرة الحديثة خصوصاً الصناعات التي تحقق نوعاً من التكامل أو الترابط مع الصناعات المتوسطة و الكبيرة بغرض تحسين الإنتاجية .
- الاهتمام بالتخطيط كأسلوب علمي ومتكامل يسمح بتحديد سياسات التنمية الصناعية بصفة عامة وتنمية المجتمع المحلي بصفة خاصة .
- تخفيف القيود الإجرائية وتقليل الضمانات التي تتطلبها جهات الإقراض .
- تطوير القدرة التكنولوجية للصناعات الصغيرة عن طريق تدريب المهارات البشرية .

و أكد ميسر إبراهيم أحمد (٢٠٠٧) [٢]على أن الاقتصاد العراقي شهد في الآونة الأخيرة زيادة ملحوظة لكنها غير كافية في أعداد المشروعات الصغيرة من أجل تفعيل القطاع الاقتصادي والاجتماعي والعمل على سد احتياجات المستهلك العراقي ، لكن طبيعة الظروف والتحديات والمشكلات التي مرت بها الصناعات الصغيرة قد شكلت عبئاً اقتصادياً كبيراً عليها وأوصل أغلبها إلى حافة الإغلاق أو الإفلاس ، وبالرغم من ذلك فإن عدداً لا بأس به منها استطاع أن يصمد ويقاوم ، وبدأ يعيد ترتيب بيئته الداخلية بما يضمن بقاءه واستمراره .

---

[١] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥- ص ٢٦ ، ص ٢٤٧ - ص ٢٤٨ .

[٢] ميسر إبراهيم أحمد ، الشركات العراقية مشكلات الواقع واتجاهات الحل ، المجلة العربية للإدارة ، مج ٢٧ ، ع أ ، يونيو ٢٠٠٧ ، ص ٢ - ص ٣ ، ص ٤٢ ، ص ٤٤ .

وتكمن الفكرة الأساسية للدراسة في محاولة التصدي لعدد منتخب من المشكلات المالية والإدارية والتنظيمية والبيئية التي تواجه المشـــروعات الصـــغيرة في الوقت الراهن منها : الغش والتقليد الصـــناعي ، والعلامات التجارية المقلده ، وتدنى مستوى الأمان بالنسبة للنقل الداخلي ، وكثرة حوادث الخطف والسرقة والاعتداء على وسائط النقل الكبيرة والصغيرة ، وكذلك عدم إخضاع أغلب المنتجات المقدمة للسوق العراقية سواء المستوردة أو المنتجة من المعامل الصغيرة والشركات الأهلية لفحوصات الجودة طبقا للمواصفات العراقية .

وتوصل الباحث إلى عدة توصيات منها ما يلي :

تشجيع إقامة المجمعات الصناعية وتشجيع الصناعات الصغيرة للتوجه نحو الاستثمار في التجارة الأكثر نمواً وهى التجارة الإلكترونية ، وضـــرورة تأســـيس مراكز المعلومات بغرف التجارة والصـــناعة واتحادات رجال وسيدات الأعمال ومراكز الأعمال لتوثيق كل ما يرتبط بالصناعات الصغيرة ، ويتوجب على إدارة المشروع الصغير اكتساب ثقة الآخرين سواء المستهلك أو الدائن ، مع توافر القدرة على استغلال الوقت والموازنة بين التدفقات الداخلة والخارجة .

كما تضـمنت التوصـيات اقتراح تشـكيل هيئة للمشـروعات الصـغيرة تتبع إدارياً وزارة الصـناعة وترتبط فنياً بإتحاد الصناعات العراقية ونقابات عمال العراق .

(دراسة : Thorsten Beck,et.al,٢٠٠٨) [١]

التمويل المصـرفى للمؤسـسـات الصـغيرة و المتوسـطة فى جميع أنحاء العالم و نماذج الأعمال و ممارسـات الأقتراض

هدفت الدراسة إلى محاولة ملء الفراغ فى الفكر و الأدب الاقتصادى فى محاولة منها لإعلام صناع السياسة بأهمية دور البنوك التجارية فى تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

و قد طبقت هذه الدراسة على ٩١ بنكًا تجاريًا فى ٤٥ دولة ، و ذلك عن طريق عمل نموذج استقصاء مكون من ٥٦ سؤالًا .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

- أن المشروعات الصـغيرة و المتوسـطة تعد من العوامل الأساسية للنهوض بالدولة و بعد دراسـة حالة هذا القطاع فى نحو ٤٥ دولة على مســـتوى العالم وجد أن هذا القطاع يســـتوعب ٦٠% من عمال الصناعات التحويلية .

[1] Thorsten Beck,et.al " Bank Finance for SMEs around the world Drivers , Obstacles , and Business Models Lending Practices " , (Washington,D.C, World Bank , November 2008 .

- أن ٤٥ % من إجمالى عدد البنوك من أهم المعوقات التى تواجههم هى البيئة التنافســـية فى الدول المتقدمة في حين أن ٣٩% من أجمالى البنوك تواجههم معوقات الاقتصاد الكلى .
- معظم البنوك التى توفر تمويل للمشـــروعات الصـــغيرة و المتوســـطة لديها القناعة باعتبار هذه المشروعات مريحة .
- أن ممارســات الاقتراض تختلف فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية و ذلك لاختلاف الثقافات فيما بينهم .

وفي بحث للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٠) [١] تم التأكيد فيه على قدرة قطاع المشروعات الصغيرة على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تناول هذا البحث بعض المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة منها :

المشـكلات التمويلية والتسـويقية والتشـريعية والفنية ، وتعرض لكيفية النهوض بالصـناعات الصـغيرة بطرح مجموعه من السـبل منها الاختيار السـليم للنشـاط ، وتوفير جزء من التمويل اللازم لأصـحاب المشـروعات الصغيرة ، وتوفير الخبرات الفنية والإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة .

و أكد البحث على مسـاهمة المشـروعات الصـغيرة في خلق وتوليد الانتاج والدخل وفرص العمل ، مع زيادة التراكم الرأسـمإلى وتعبئة المدخرات القومية وخلق ودعم المهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عملية التصـنيع ودعم وتكثيف التعامل مع الصناعات الكبيرة ، ونشر النمو على أكبر مساحة جغرافية ، وخلق ودعم مجالات للتصـدير في المجالات غير التقليدية ، مع تلبية جزء من احتياجات السـوق المحلية ، وتحسـين صـورة توزيع الدخل والثورة ، مما يؤدي إلى تحسن هيكل الاقتصاد القومي وتخيف حدة البطالة .

وأوصى البحث بعدة توصيات منها : -

تدعيم التمويل اللازم للصناعات الصغيرة عن طريق البنوك في جميع المحافظات ، وتشجيع دخول الاستثمار العربي والأجنبي ، وخلق المناخ الفعال للتوسـع في المشـروعات الصـغيرة ، والعمل على تيسـير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم عمليات تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي .

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ٢٠١٠ ، ص ٢ ، ص ٦٦ ، ص ٧٢ ، ص ٧٩ .

وقد أهتمت رشـــا ســـعيد محمد علي (٢٠١٠) [١] بتحليل أثر دخول البنوك التجارية إلى مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأفريقية ، وذلك للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به المشروعات الصـــغيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في الدول النامية بوجه عام والدول الأفريقية بوجه خاص ، وما يمكن أن تقدمة البنوك من التمويل اللازم لهذه المشـروعات ، والقضـاء على أحد أهم المعوقات التي تحد من فاعلية هذا الدور .

وحاولت الباحثة الإجابة على العديد من التساؤلات منها ما يلي : -

- هل البنوك التجارية كمصدر من مصادر التمويل تلعب دوراً مهماً في تمويل المشروعات الصغيرة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها :-

- هل هناك توجه من قبل البنوك التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخلاف البنوك التجارية ؟

وقد تم التوصـل من خلال هذه الدراسـة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة من جهة بالمشـروعات الصـغيرة والمتوســـطة منها توفير فرص العمل و الحد من مشـــكلة البطالة وخلق ثروة ، ومن جهة أخرى بمكانة تلك المشـــروعات في اقتصـــاد دولة غانا منها غزو الأســـواق الخارجية ، كذلك فقد تم التعرض بالبحث لطبيعة العلاقة فيما بين البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها وقد توصل البحث إلى أنه بالرغم من تطور وســـائل التمويل إلا أنها لم تســـتطع الوصـــول إلى إنهاء المشـــاكل المطروحة على مســـتوى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وتوصـلت الباحثة إلى أنه لتنمية وتطوير قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة يجب أن يكون ذلك من خلال إطار عام للتنمية تشارك فيه المؤسسات الاقتصادية سواء داخل الدولة أو خارجها ، ولتحقيق ذلك لابد من بذل جهود كبيرة في إطار تهيئة مناخ اقتصـادي مناسـب لقيام مثل هذه المشـروعات ، وهذا يحدث عن طريق التمويل وتطوير النظام المصرفي ، وضرورة التوعية بأهمية القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أنه يجب على المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة أن تمارس عملها بشـكل منظم لتسـهيل الحصـول على القرض ، حيث أن معظم المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة لا تتمكن من الحصـــول على القروض نظراً لافتقارها إلى المعلومات الصحيحة .

---

١ دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة غانا عام ١٩٩٥ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة ٢٠١٠ ، ص ٣ - ص ٤ ، ص١١٦ - ص ١١٧ .

وفي دراسة كريم محسن فكرى (٢٠١١) [١] حاول إظهار دور المشروعات الصغيرة كأداة لتحقيق التنافسية ، حيث تناول البحث عده أهداف فرعية منها ما يلي :

- الاستفادة من المزايا التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تحقيق التكامل بين الاقتصاد المحلى والخارجي في منظومة اقتصادية واحدة.
- تعريف العناقيد الصناعية وأهميتها.

وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج نذكر منها ما يلي:

- لا يوجد إستراتيجية واضحة لمستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- تفتقر الصناعات الصغيرة في مصر إلى الكثير من المقومات اللازمة لنموها .
- الاعتماد على تقنيات إدارة المعرفة التقليدية والتي لا تضمن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة البقاء والاستمرار .
- مصادر المعلومات المتوفرة في مصر ما زالت تفتقر للدقة والتحديث .
- ضعف الروابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- التمويل معقد وغير مشجع على إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها :

- اعتماد منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة .
- إقامة هيئة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتخصيص ميزانية خاصة لها مع تشجيع إنشاء صناديق تنمية متخصصة .
- العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم عمليات تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة .

حاول الباحث أحمد رجب أحمد على (٢٠١١) [٢] من خلال دراسته التقويمية لدور المشروعات الصغيرة في محافظة الفيوم ، خاصة في مجال الحد من الفقر و البطالة الكشف عن أهم العقبات والمشكلات التي تواجه هذه المشروعات سواء كانت تمويليه أو تسويقية أو إجرائية ، فضلاً عن تقويم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم وتنمية هذه المشروعات ، وتقويم مدى نجاح هذه المشروعات في ضوء دراسة الجدوى الخاصة بها.

---

[١] كريم محسن فكري ، نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، جامعة القاهرة ٢٠١١ ، ص١٢٢ ، ص١٢٤ .

[٢] أحمد رجب أحمد ، المشروعات الصغيرة بمحافظة الفيوم دراسة تقويمية ، جامعة القاهرة ٢٠١١ ، ص ١٠ ، ص ٢٨٥ - ص ٢٩٣ ، ص ٣٠١.

وقد كشفت الدراسة أن غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها من الشباب وحاملي المؤهلات العليا والمتوسطة لا تتناسب مؤهلاتهم الدراسية مع الخبرات التي تتطلبها مشروعاتهم ، وأن السبب الرئيسي الذي دفع أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها إلى إنشاء المشروع أو العمل في المشروع هو الحصول على فرص عمل والحصول على دخل أكبر، و أن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها كانوا يعانون من الفقر قبل إنشاء المشروع ، كما تعانى غالبية المشروعات الصغيرة من صعوبات تتعلق باستخراج التراخيص اللازمة للمشروع .

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها :

- ضرورة الاهتمام بتنمية الوعي لدى الشباب بقيمة العمل الحر ودوره في علاج مشكلة البطالة .
- ضرورة ربط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل وتزويد الخريجين بالمهارات والخبرات التي يحتاجون إلىها في مختلف المجالات.
- ضرورة تفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم المشروعات الصغيرة.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على النواحي الإدارية والتسويقية.

وفي دراسة محمد عبد الرحمن عبد العال (٢٠١١) [١] كان الهدف معرفة دور بورصة النيل في تقديم الدعم المإلى و الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وكيف يمكن تطوير هذا الدور لتقديم أكبر قدر من المساعدة لهذه المشروعات ومساعدتها على النمو والتطور لتتمكن من أداء دورها الهام والفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام في مصر .

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج منها ما يلي :-

- أن بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تتضمن شرطاً يحرم جزءاً كبيرا من تلك المشروعات من إمكانية الدخول في هذه البورصة الجديدة وهو إرتفاع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للقيد في البورصة إلى نحو ٥٠٠ ألف جنية مصري .
- إن تحديد عدد المساهمين المسموح لهم بشراء أسهم الشركة خلال عام من القيد في البورصة الجديدة بـ (٢٥) مساهماً ، يعني تقييدا لأصحاب الشركة الصغيرة والمتوسطة .،ويقترح الباحث إلغاء الحد المطلوب لعدد المساهمين في الشركة خلال عام من القيد في البورصة ، خاصة وأن نسبة الأسهم التي سيتم طرحها للاكتتاب لن تتجاوز نسبة ١٠% من رأس مال الشركة.

[١] محمد عبد الرحمن عبد العال ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الأوراق المإلىة " دراسة حالة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠١١ ، ص ٣ ، ص ١١٤ إلى ١١٥.

- أن القواعد الحاكمة المقترحة للدخول في البورصة تضمنت أحقية لجنة القيد في البورصة بالتغاضي عن شروط القيد ولفترة محددة إذا تراءى لها ذلك .

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها :

- أن يتم تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للقيد في البورصة بما لا يقل عن ٥٠ ألف جنية وألا يزيد حده الأقصى عن مليون جنية .
- ضرورة وضع معايير واضحة وملزمة تحدد الشرط الذي يمكن التغاضي عنه ولفترة محددة .

تقرير(Financial Intermediaries " November ٢٠١١) [١]

و قد وضح هذا التقرير الحاجة إلى توفير رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ، و أثر رأس المال على التنمية الاقتصادية، ودور مؤسسات التمويل الدولية في توفير رأس المال ، والحاجة إلى المزيد من التدخلات الإضافية، وإجراء المزيد من البحوث للنهوض بالصناعات الصغيرة .

و توصل التقرير لبعض النتائج منها :

- الحصول على التمويل يشكل عائقا رئيسيا. وقد لا يتمكن أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة من الحصول على التمويل من المصارف المحلية على الإطلاق .

- تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة فجوة في التمويل والقيود المالية هي الأكبر في البلدان المنخفضة الدخل ، حيث تعاني الشركات الصغيرة من نقص في التمويل بشكل دائم و غير متكافئ .

وحاولت شيماء السيد فاضل الزلاط (٢٠١٢) [٢] في دراسة بعنوان " قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " التعرف على مدى كفاءة البرامج التمويلية المقدمة من قبل المانحين الدوليين ، وقدرتها على تقديم دعم ملموس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، حيث تستعرض الدراسة أوجه القصور في تلك البرامج وكيف يمكن العمل على إصلاح هذا القصور في المستقبل ، وقد

[1] https://eudevdays.eu/sites/default/files/dalberg_sme-briefing-paper.pdf
Report on Support to SMEs in Developing Countries Through

[٢] شيماء السيد فاضل الزلاط ، قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية عن مصر عن الفترة ١٩٩١-٢٠١٠) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠١٢.، ص ١٠٦ ، ص ١١٢ .

تم الوقوف على ذلك من خلال اســـتعراض برامج أهم المانحين الدوليين ، وقياس كفاءة تلك البرامج بواسطة العديد من المؤشرات .

وتوصلت الباحثة إلى بعض النتائج منها : -

- على الرغم من تعدد المعايير الكمية أو الوصـــفيةالتي يمكن إســـتخدلمها في تعريف المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة إلا انه لا يوجد اتفاق بين الجهات المتعاملة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تعريف محدد .
- أن المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة تتميز بالمرونة وســرعة التكيف مع التغيرات التي تطرأ على السوق أو على ظروف العمل ، وصغر حجمها يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة ، وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق .
- المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة تواجه العديد من المشــاكل و المعوقات التي تحول دون تحقيق إمكاناتها في التوســع والنمو وزيادة الإســتثمار ، مما يؤدي إلى صــعوبة قيامها بدورها التنموي في الاقتصاد المصري .
- وجود فساد في بعض الجهات والإدارات المتعاملة مع المشروعات الصغيرة .
- وجود قصور من جانب الجهات الحكومية المصرية يتمثل في عدم الإهتمام بالبيئة المساندة للتمويل.

وقد أوصت الباحثة بعدة توصيات منها ما يلي :-

- أن تهتم الجهات المانحة بمعيار الاستدامة عن طريق تفعيل برامجها في مصر .
- لا بد من اهتمام الجهات الدولية بتأهيل وتدريب الموارد البشـــرية في مجالات الإدارة والتمويل إلى جانب المهارات الفنية الخاصة بالعملية الإنتاجية .
- قيام المنظمات غير الحكومية أو أي جهة مستقلة بتقييم أداء تلك البرامج .
- التنسيق بين الجهات المانحة داخل مصر بحيث تكون مكملة لبعضها البعض.
- لا بد أن تأخذ الجهات المانحة دائما في اعتبارها عدالة التوزيع بين المحافظات .

وفي دراسة لحسين عبد المطلب الأسرج [1] حول الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في مصر ، تم خلالها استعراض مفهوم المشروعات الصغيرة ومكانتها في الهيكل الصناعي المصري ، والأهداف الإستراتيجية من وراء تنمية هذه المشروعات ، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها , وشملت الدراسة اقتراح عدد من المحاور لتنمية هذا القطاع الهام والتوصية بالدور الذي يمكن أن تلعبه جميع القوى الفاعلة في الاقتصاد المصري .

و قد توصل الباحث لبعض النتائج منها :-

- تتميز المنشآت الصغيرة بالإنتشار الجغرافي مما يساعدها على التعامل في الأسواق المحلية المحدودة التي لا تستطيع المنشآت الكبيرة أن تفي بطلباتها .
- ضعف التنظيمات العمالية (نقابات واتحادات العمال) في قطاع الأعمال الصغيرة .
- إنخفاض مستويات الأجور في منشآت الأعمال الصغيرة خاصة غير المنظمة مقارنة بمستويات الأجور المناظرة بالمنشآت المتوسطة والكبيرة .
- ضعف الإهتمام بتنمية المهارات و الخبرات للعاملين من خلال المؤسسات التدريبية خارج نطاق المنشأة و الإكتفاء بالمهارات المكتسبة من تكرار العمل إلدومي .
- صعوبة الحصر الدقيق للعاملين بالمنشآت الصغيرة لعدم التوثيق الرسمي لكافة المشتغلين ، الأمر الذي يعني بدوره التقليل من الحجم الفعلي لقطاع الأعمال الصغيرة إذا تم الاسترشاد بإحصائيات السجلات الرسمية .

وقد أوصى الباحث بوضع قواعد محددة للبنوك لإقراض المنشآت الصغيرة، واستخدام سعر الفائدة السائد في السوق لضمان الاستمرارية ورفع ربحية البنوك المقرضة للمنشآت الصغيرة ، وكذلك قيام الحكومة بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع ، وتيسير الإجراءات وخفض التكلفة لمساعدة المشروعات الصغيرة في التواجد بشكل شرعي .

كما أوصى الباحث بضرورة التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التي تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل و الصحة والتموين .

[1] حسين عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر ، دراسة بوزارة التجارة والصناعة المصرية ، دراسة غير منشوره السنة غير معلومة ، ص ٢ ، ص ٤٧ - ص ٤٨ .

وقد أكد عطية عبد الواحد سالم (٢٠١٢) [١] على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها وأشكالها تشكل أحد الدعائم الأساسية والمهمة لتنمية الاقتصاد الوطني ، وخاصة في الدول النامية ، التي تعتبر ليبيا إحداها ، وأشار كذلك إلى أنه على الرغم من أهمية دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني الليبي ، والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية بهذه المشروعات ،إلا أنها لا زالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها ، وتعرقل مسيرتها نحو التطور و التنمية منها :-

- هيمنة المؤسسات المملوكة للدولة على الاقتصاد وهي غالبا ما تدار بشكل غير فعال و بدون كفاءة.
- وجود مزيج معرقل من اللوائح وعدم استقرار السياسات مما يجعل الأمر بالغ الصعوبة أمام النمو والتنمية للمشروعات الصغيرة.
- وجود بيروقراطية معقدة ومفرطة وإجراءات تعرقل أصحاب المشروعات المحتملين الذين يرغبون في تأسيس مشروعات جديدة .
- صعوبة الحصول على رأس المال ورداءة الخدمات المصرفية.
- ضعف المساعدات الفنية المقدمة للمشروعات الصغيرة .

وقد أوصى الباحث بإعادة النظر في كافة التشريعات المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وضرورة خفض تكإليف وحدة المنتج لتتمكن هذه الصناعات من الدخول في معترك التجارة الدولية بشكل واسع ، وإيجاد نظام خاص للإقراض بما يحقق مصلحة الجهة المانحة للقرض وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتفعيل التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية والخدمية والحكومية ، وتفعيل دور مراكز البحث العلمي في ترويج وتسويق الأفكار الصناعية والخدمية .

وفي دراسة معهد التخطيط القومي (٢٠١٢) [٢] اتضح من خلالها أن هناك اختلافاً كبيراً بين المتخصصين في تحديد تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وذلك لأن هذه المشروعات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي يمر بها النشاط، كما أن تحديد الحجم ما بين متناهي الصغر والصغير والمتوسط والكبير تحديداً تقديرياً نسبياً ، ويختلف باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها هذه المشروعات .

---

[١] عطية عبد الواحد سالم ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم سوق العمل (الواقع والرؤية المستقبلية) دراسة حالة ليبيا الملتقى الثالث حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشرم الشيخ ٢٥-٢٧ ديسمبر ٢٠١٢ ، ص ٢ ، ص ١٦ ، ص٢٢ .

[٢] معهد التخطيط القومي ، رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٨) ، يونيو ٢٠١٢ ، ص ١٠ ، ص ١٩ - ص٢٢ ، ص ٢٥٠ - ص٢٥٣ .

ولكي تؤثر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري بصورة فعالة ، فإنها تحتاج إلى بيئة عمل ناضجة ومواتية ومساندة تشمل بناء إطار من السياسات السليمة لأمور كالمنافسة وحقوق الملكية والإفلاس والضرائب. وقد تناولت دراسة المعهد العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أجمعت التجارب على أهمية إنشاء هيئة عليا لتنظيم هذا القطاع الهام ، إلى جانب إنشاء صناديق لدعم هذه المشروعات ،والعمل على التشبيك المتواصل بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى ، وذلك لتكوين العديد من التجمعات والعناقيد الصناعية .

تناولت الدراسة بالتحليل كذلك دور كل من البنوك التجارية ، وصناديق الاستثمار ، و رأس المال المخاطر ، و بورصة النيل ، و الصندوق الاجتماعي ، و صندوق التنمية المحلية ، و شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي المصري ، و شركات التأجير التمويلي ، و الجمعية المصرية للتأمين التعاوني ، و الجهات المتعاملة مع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم كل من الخدمات التمويلية والخدمات غير التمويلية في المرحلة الراهنة والمستقبلية .

و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها : -

- أن هناك إحجام من البنوك عن تمويل هذا القطاع المهم نظراً لتعقد إجراءات منح الائتمان في البنوك ، وضعف الضمانات التي تقدمها المشروعات الصغيرة ، و إنصراف اهتمام البنوك إلى تمويل المشروعات الضخمة ورجال الأعمال الكبار .
- تعد صناديق الاستثمار من أشهر أشكال الاستثمار المؤسسي حيث انتشرت هذة الصناديق خلال العقود الثلاثة الماضية وخاصة في التسعينات وأستقطبت جزء أكبر من أموال المستثمرين في العالم لذلك قامت البنوك في مصر بتأسيس عدد كبير من صناديق الاستثمار ثم تبع ذلك إنشاء صناديق للاستثمار متخصصة للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر .
- إحجام بعض المستثمرين عن الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر في المرحلة الراهنة نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها :-

- التخفيف من معناه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وذلك بتأسيس إلة (شركة أو صندوق) تتجمع فيها كلا من الشركات العملاقة من القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية المتخصصة " الصندوق الاجتماعي للتنمية – صندوق التنمية المحلية وغيرها من الجهات " لتتبني تمويل هذه المشروعات بعد التنسيق بينها لتلبية متطلبات هذه المشروعات .

- تهيئة مؤسسات القطاع المإلى وأدواته لخدمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وذلك بتوفير الخبرة اللازمة لإدارة ومتابعة هذه المشروعات .
- إزالة المعوقات والمشاكل التي تحول دون تأدية صندوق التنمية المحلية لدوره بكفاءة وفاعلية ، حيث أنه الأجدر والأقدر على تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .
- توعية أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحجم الدور الذي يمكن أن تلعبه شركة ضمان مخاطر الائتمان في إقامة واستمرار هذه المشروعات في الاقتصاد المصري .
- العمل على دعم منظمات المجتمع المدني ، بكافة الوسائل و الطرق بما يكفل لها مساعدة وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة ، وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لعمل هذه المنظمات .

دراسة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (٢٠١٤) [١]:

أكدت الدراسة على أن قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمثل قطاعاً بالغ الأهمية وصاحب أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأية دولة في العالم ، وتتكون النسبة الأكبر من الوحدات الإنتاجية بالاقتصاد المصري من هذه المشروعات التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة ، واستيعاب الأعداد الكبيرة المتزايدة التي تلتحق بسوق العمل المصري عاماً تلو الآخر، بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي والإسراع بمعدّلاته، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. ولتلك المشروعات النصيب الأكبر من الوحدات الاقتصادية والإنتاجية بالاقتصاد المصري ، كما أنها المسئولة عن توظيف أعداد كبيرة من العمالة. فهى تساهم بحوالى ٧٥ % من مجموع العمالة وحوإلى ٨٠ % من الناتج المحلي الإجمإلى ، ومع ذلك ، فان مساهمتها في تكوين رأس المال لا تتجاوز ١٠ في المئة بسبب القيود المالية التي تواجهها ، و بناء على نتائج مسح سوق العمل فى مصر لعام ٢٠٠٦ ، فإن عدد الأعمال التى يعمل بها أقل من ٥٠ عامل قد زادت بمعدل سنوي يقدر بنحو ٤,٧ % فى خلال الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٦ ،

تهدف الدراسة إلى تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية لمصر ، وذلك من خلال التعرف على أهم ملامح قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى مصر ،ووضع المشروعات

[١] حسين عبد المطلب الأسرج , دراسة عن دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية في مصر ، سنة النشر ٢٠١٤ ، ص١- ص ٢ ، ص ١١ - ص ١٢ .
https://www.microfinancegateway.org/

الصغيرة فى الهيكل الصناعى المصرى ، و أهم العقبات التى تواجه قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى مصر ، وأخيرا التوصية بأهم السياسات الواجب إتباعها لتعزيز مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية لمصر.

توصل البحث لبعض المعوقات التي تؤثر بالسلب على المشروعات الصغيرة : -

- ارتفاع أسعار المواد الخام خاصة المواد المستوردة من الخارج ، مما ينعكس بالسلب على جودة المنتجات نظرا لاضطرار أصحاب تلك المشروعات الى الاعتماد على خامات أقل جودة .
- إرتفاع تكاليف النقل فى بعض الأحيان نظرا للبعد الجغرافي بين مناطق الإنتاج ومنافذ التسويق مما يزيد من تكلفة المنتج النهائي .
- إعتماد غالبية المشروعات على معدات وآلات مستعملة ذات تكنولوجيا بسيطة مما ينعكس بالسلب على جودة المنتج النهائي.
- يلزم قانون الضرائب الجديد كافة الوحدات الاقتصادية بمعايير المحاسبة المصرية كأساس للمحاسبة كما يلزمها بأن تلجأ الى مكتب للمحاسبة وهو ما يعد عبء على المشروعات الصغيرة من حيث التكلفة.
- على الرغم من تقديم بعض البنوك التمويل اللازم لتلك المشروعات إلا أن العديد منها يحجم عن توفير التمويل أو يخصص نسبة ضئيلة من محفظة قروضه لتمويل تلك المشروعات ، وهو الأمر الذى يرجع لعدة أسباب منها : ارتفاع نسبة المخاطر المالية فى إقراض هذه المشروعات نظراً لضعف قدرتها على مواجهه ضغوط السوق ، وارتفاع التكلفة الإدارية للإقراض مما يؤثر على ربحية البنوك.
- عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات تلك المشروعات ، والاعتماد في معظم الأحوال على التعامل المباشر بين المشروعات والمستهلك النهائي .

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها :-

- تجنب تسييس البرامج المتصلة بتنمية هذا القطاع ، حيث ينبغي أن تركز هذه البرامج على تحقيق نتائج تنموية بدلاً من تحقيق أرباح سياسية آنية.
- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية هذه المشروعات وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية .

- ينبغي بذل مزيد من الجهود لزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة في صنع القرار، وأن يتم تشجيع هذه المشروعات على تشكيل منظمات لتمثيلها .
- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها، حيث يجب التأكيد على أهمية زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل هذا القطاع بفاعلية بإدراجها هي ومخاوفها في عملية صنع القرار .

و في دراسة لحسين عبد المطلب الأسرج حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي (٢٠١٥) [١]:

أشارت تلك الدراسة إلى أن :

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعانى من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٩ – ٢٥ عاما، إذ تبلغ معدلات البطالة بينهم حوالى ٣٠ % في المملكة العربية السعودية، و٢٨ % في البحرين، و٢٣ % في عمان، وحوالى ٢٤ % في الامارات ، و ١٢% في الكويت ، ويفاقم من مغزى هذه الأرقام أن الكثير من المتعطلين من الشباب في أقطار المجلس قد أمضوا فترات طويلة في حالة البطالة حتى باتت أشبه ما تكون بالبطالة المزمنة .

و أكدت الدراسة على أن غالبية المتعطلين هم من المتعلمين الذين أمضوا سنوات طويلة في التحصيل العلمي لاسيما خريجي الثانوية العامة وأصحاب المؤهلات الجامعية، الأمر الذي يثير التساؤل عن مدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات أسواق العمل الحديثة. ومحصلة ذلك كله تمثل في انخفاض معدلات الإنتاجية في أقطار مجلس التعاون، وتزاحم العمالة الوطنية في القطاع العام مع استخدام القطاع الخاص لعمالة أجنبية رخيصة الأجر وقليلة المهارة ، وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير فرص العمل فهي توفر ما بين ٤٠ % – ٨٠ % من إجمإلى فرص العمل .

و توصل الباحث إلى إستنتاجات منها :-

- إن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرارالاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية كافة خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما تقوم به هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

[١] حسين عبد المطلب الأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي , بحوث اقتصادية عربية ١٧٧ العددان ٦٩ - ٧٠/شتاء - ربيع ٢٠١٥ ، ص ١٦٠ ، ص ١٧٧ - ص ١٧٩ .
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/hussien_3bd_almotalab_al2sraj.pdf

- تعتبر المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة النمط الغالب للمشـروعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تشكل نسبة ٨٣,٦ % .
- يمكن أن تـؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً ومحورياً في التشغيل وخلق فرص العمل إذا ما تم التنسيق بين دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها البعض، والتخصص في الإنتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الخليجية .
- بذلت الحكومات في دول مجلس التعاون لـــــدول الخليج العربيةً جهوداً منفردة بهدف خلق فرص العمل وتشغيل طالبي العمل ، ولكنها مازالت غير كافية حتى الآن .
- إرتفاع معدل نمو السكان من أهم أسباب ظاهرة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها :-

- الارتـقـاء بنوعية التعليم والتدريب في دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسـوق العمل وتعزيزإمكانية اسـتكمال الدراسـة والحصـول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة .
- التوجه بمنظومة القيم الثقافية السائدة (الـــذي مـن المفترض أن يعززها النظامان التعليمي والتدريبي) نحو تشجيع إقامة المشاريع الخاصة والتعليم المستمر، والابتكار والإبداع .
- ضخ مزيد من الاستثمارات والموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي الـذي يهدف إلى تضييق الفجوة المعرفية كمياً ونوعياً بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية العالم.
- ووضـــع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة ، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص .
- توسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم ، وتكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباحثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية .

ومن خلال الإستعراض المرجعي يمكن القول أن معظم الدراسات السابقة أتفقت على بعض المشكلات والتوصيات المتشابهة ، وإن كان هناك بعض المشكلات والتوصيات التي أتسمت بالخصوصية .

ونذكر من المشكلات المتشابهة ما يلي :

- عدم وجود تعريف محدد للمشروعات الصناعية الصغيرة .
- ضعف وسوء إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة .
- المشكلات التمويلية والإجرائية التي تعيق إنشاء وتطوير الصناعات الصغيرة .
- عدم توافر أنظمة تسويقية متطورة .
- المشكلات الفنية و التكنولوجية التي تعاني منها المشروعات الصناعية الصغيرة .

أما المشكلات التي أتسمت بالخصوصية في بعض الدراسات التي أحريت على المشروعات الصناعية الصغيرة في بعض الدول يمكن عرضها فيما يلي :

- قصور أداء أليات وأساليب دعم المشروعات الصناعية الصعيرة .
- مشكلات التقليد الصناعي .
- عدم وجود علاقة بين توافر ثقافة الابتكار واستخدام الأساليب الابتكارية في حل المشكلات .
- غياب الإطار المؤسسي المستقل اللازم لرعاية مصالح المشروعات الصناعية الصغيرة .
- الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها أعمال العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة .
- ضعف الحماية الجمركية مما يؤدي لزيادة المنافسة على المنتج المحلي .

من الاستعراض المرجعي يمكن القول أن معظم الدراسات أوصت بالأتي من أجل تعزيز دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد و النهوض بها:

- وضع تعريف موحد للمشروعات الصناعية الصغيرة .
- التوسع في نشر التدريب و الإرشاد للمشروعات الصناعية الصغيرة
- العمل على تيسير الإجراءات و التشريعات و إيجاد إطار قانوني ملائم للعمل .
- الإصلاح التعليمي الفني و التدريب المهني .
- ضرورة الإهتمام بالبحث العلمي لتطوير و تحديث نظم الإنتاج للمشروعات الصناعية الصغيرة .
- ضـرورة ربط سـياسـات التعليم باحتياجات سـوق العمل وتزويد الخريجين بالمهارات والخبرات التي يحتاجون إلـها في مختلف المجالات .
- ضرورة تفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم المشروعات الصناعية الصغيرة .

- إعادة النظر في الإجراءات المطلوبة للحصول على القرض ، و تخفيض سعر الفائدة عليها .

وهناك بعض التوصيات أتسمت بالخصوصية في بعض الدراسات التي أجريت على المشروعات الصناعية الصغيرة في بعض الدول نذكر منها ما يلي :

- وضع قواعد للبيانات و نظم المعلومات ذات العلاقة بالمشروعات الصناعية الصغيرة .
- تشكيل هيئة للمشروعات الصناعية الصغيرة تتبع وزارة الصناعة إدارياً .
- تكثيف الدورات و الندوات و المؤتمرات التي تساعد على تطوير المشروعات الصناعية الصغيرة .
- تجنب تسييس البرامج المتصلة بتنمية هذا القطاع ، حيث ينبغي أن تركز هذه البرامج على تحقيق نتائج تنموية بدلاً من تحقيق أرباح سياسية آنية .
- ينبغي بذل مزيد من الجهود لزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة في صنع القرار، وأن يتم تشجيع هذه المشروعات على تشكيل منظمات لتمثيلها .
- تشجيع انضمام المنشآت الصغيرة إلى عضوية الجمعيات والمنظمات المختصة .

الفصل الأول
التعريف بالصناعات الصغيرة
وخصائصها وأنواعها ومشكلاتها

الفصل الأول : التعريف بالصناعات الصغيرة وخصائصها ، وأنواعها، ومشكلاتها

بالرغم من وجود اختلاف بين أهداف كل من الصـناعات الصـغيرة و المشـروعات الصـغيرة حيث غالباً ما تعتبر توجه المشروعات الصغيرة توجهاً اجتماعياً تنموياً ، أما الصناعات الصغيرة فتوجهها صناعي خدمي ، وحيث أنه لا يوجد اختلاف جوهري في تعريفات الصـناعات الصـغيرة والمشـروعات الصـغيرة وقبل التطرق لمفهوم المشروعات الصغيرة نعرض فيما يلي المعايير المحددة لهذا المفهوم .

١ : معايير و تعريفات و خصائص و أنواع المشروعات الصغيرة :

١,١ : المعايير المحددة لمفهوم المشروعات الصغيرة

تستند معظم الدول في تحديدها لمفهوم المشروعات الصغيرة على مجموعة من المعايير الكمية في الأساس ، وإن كان البعض منها قد استند أيضاً بجانب ذلك على بعض المعايير الوصفية فمثلاً معيار "الايدى العاملة مشترك بين شتى القطاعات ، ولكن فى حالـة التمييـز بـين القطاعات نجد أن معيار "رأس المال/أو الأصول يستخدم بدرجة أكبر فى قطاع الصناعة (مثلاً: كوريا الجنوبية) ويستخدم معيار "المبيعات" بدرجة أكبر فيما يتعلق بالإدارة والخدمات (مثلا : الولايات المتحدة) .

و فيما يلي نستعرض هذه المعايير التي تستند معظم الدول إليها في تحديدها للمشروعات الصغيرة :-

- **المعايير الكمية:**

وهي التي تركز على حجم المشـــروع وتشـــمل : عدد العمال , رأس المال , حجم المبيعات , التكنولوجيا المستخدمة .

أ- معيار العمالة [١] :

يعتبر معيار عدد المشـتغلين بالمنشـأة هو أكثر المعايير اسـتخدامًا للتفرقة بين المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة والكبيرة، وذلك لعدّة أسـباب أهمها توفر بيانات العمالة – نسـبيًا – في غالبية الدول ولسـهولة اسـتخدام هذا المعيار خاصـــة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية ، كما أنه يســـمح بالمقارنة الدقيقة بين المنشـــآت التابعة للقطاع الواحد والتي تنتج أنواعاً متماثلة من الســـلع وتتقارب في فنونها الإنتاجية ، ولكن يلاحظ أن

[١] أحمد فايق دلول ، دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧ .
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/08/eee1.doc

الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمنشأة بسبب إغفاله لحجم رؤوس الأموال المستثمرة وتقنيات الإنتاج المطبقة ودرجة الكثافة الرأسمالية ، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بأجر فقط وإغفاله للعمالة الأسرية بدون أجر والعمالة المؤقتة والموسمية ، وذلك على الرغم من انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة ، مما يعنى التقليل من حجم العمالة الفعلة المنتمية لهذا القطاع ، و بالتالي من أهميته النسبية في الهيكل الاقتصادي .

ب – معيار رأس المال[1] :

يمثل رأس المال عنصراً حاكماً في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع سواء بالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت من آلات ومعدات ومباني ، أو بالنسبة للفن الإنتاجي المستخدم .

لذا يعد هذا المعيار أحد المعايير الأساسية لتصنيف المشروعات ، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع لأخر ، وفي هذا المعيار يتم الاعتماد على رأس المال المستثمر وتتسم المشروعات الصناعية الصغيرة بانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة بالمشروعات الكبيرة ، ويرى البعض أهمية الأخذ بهذا المعيار لأن استخدام معيار عدد العاملين لا يعد كافيا للتفرقة بين الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة .

غير أن هذا المعيار لا يصلح بمفرده لتعريف هذه المشروعات لاختلاف دلالته من دولة لأخرى ، ومن فترة زمنية لأخرى ، كما يتطلب تعديله باستمرار تبعا لمعدلات التضخم والتطور الاقتصادي .

إضافة إلى ذلك فإن عنصري الأرض والمباني يثيران جدلاً بإعتبار أن الأرض أو المبنى الذي يمارس فيه المشروع نشاطه قد يكون مؤجرا أو وفرته الدولة للانتفاع ، و لإختلاف قيمة الأرض تبعا لموقع إقامة المشروع وقيمة المباني تبعاً لنوع الخامات المستخدمة فيها ، لذا يستبعد البعض قيمة الأرض والمباني من التعريف والبعض الأخر يستبعد الأرض فقط .

جـ – معيار قيمة المبيعات [2]:

تستخدم بعض الدول معيار قيمة المبيعات السنوية للتمييز بين أحجام المنشآت ، حيث يتميز هذا المعيار بصلاحيته للتطبيق على المنشآت الصناعية و التجارية و الخدمية ، و إن كان يتطلب توافر معلومات و بيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمنشآت ، وهو ما يتعذر في حالة أغلب المنشآت الصغيرة ، خاصة تلك التي لا تحتفظ بدفاتر و حسابات منتظمة ، كما يصعب تطبيقه في حالة الرغبة في إجراء مقارنات بين

[1] إيمان مرعي ، ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥، ص ٢٣ .
[2] حسين عبد المطلب الأسرج ، المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٩ .

نوعيات مختلفة من الأعمال الصغيرة وفي حالة الأنشطة التي تتصف مبيعاتها بالتغيرات أو التقلبات الموسمية .

د – معيار مستوي التكنولوجيا [١]:

يعد معيار مستوى التكنولوجيا أحد المعايير الهامة في تعريف المشروعات الصغيرة ، ويرجع ذلك للتقدم الصناعي الكبير الذي طرأ على كثير من الدول ، إلا أن هذا المعيار لم يعد هو الأخر كافياً بمفرده لتعريف المشروعات الصغيرة ، حيث أصبحت التكنولوجيا المستخدمة في كثير من المشروعات الكبيرة تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية بما يؤدي إلي إتمام هذه المراحل في مشروعات صغيرة مستقلة أو مصانع أصغر حجماً تغذي الصناعات الكبيرة بما تحتاجه .

❖ المعايير الوصفية :

تركز هذه المعايير على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق ، شكل إدارته وملكيته ، وهو ما تعتمد عليه اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة في تعريفها للمشروعات الصغيرة ، ونذكر من تلك المعايير :

أ – الملكية وشكل الإدارة [٢]:

عدم انفصال الملكية عن الإدارة ، فعادةً ما يكون المدير مالك المشروع ، و تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.

ب – تأثير الصناعات الصغيرة في السوق [٣]:

أن يكون إنتاج الصناعات الصغيرة محلياً ، وأن يكون نصيبها من السوق التي تنافس فيها صغيراً نسبياً.

---

[١] فتحي السيد عبده ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ٢٠٠٥ ، ص ١٢ .

[٢] عاصم عبد النبي أحمد البندي ، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية " مصر نموذج " ، بحوث ٢٠١٢ ، ص ٨ .
rooad.net/uploads/news/٣asm_٣bd_alnby_a٧md_albndy.docx.،

[٣] المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة ، الأثنين ٢٥ أغسطس ٢٠١٤ .
http://alausr.blogspot.com.eg/

٢,١ : التعريف بالمشروعات الصغيرة

رغم الاتفاق حول معايير تحديد مفهوم المشـــروعات الصـــغيرة فإنـه مـا زال هنـاك اختلاف كبير بين المتخصـصـين حول تحديد تعريف محدد للمشـروعات الصـغيرة حيث ، يختلف هذا التعريف من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى وحتى داخل الدولـة الواحدة يتباين التعريف من قطـاع لأخر ، ويرجع هذا الاختلاف بين الدول إلى مدى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي لهذه الدول.

أما داخل الدولة الواحدة (كمصـــر) فقد يتباين التعريف وفقا للجهة المحددة للتعريف ، حيث يختلف فيما بين الجهات التمويلية و التنفيذية و التخطيطية .

وفيما يلي إستعراض لبعض تلك التعريفات :-

❖ تعريفات المشروعات الصغيرة لدى المنظمات الدولية و الإقليمية

تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED) [١] :

عرفت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية المشروع الصغير بأنة ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل مما يلي :

(أ) استقلال الإدارة : المديرون أنفسهم هم ملاك المشروع بصفة عامة.

(ب) رأس المال : يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك .

(ج) حجم المشروع : صغير نسبياً بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها المشروع.

(د) العمل في منطقة محلية : يعيش فيها المشـتغلون والملاك في مجتمع واحد ولا يشـترط أن تكون الأسـواق محلية.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNEDO [٢] :

المشـــروعات الصـــغيرة هي تلك التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المســـئولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) , كما يتراوح عدد العمال فيها من ١٠-٥٠ عامل.

[١] عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ٢٠٠٩ ، ص ٣٠ .

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مرجع سابق مأخوذ عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت , سلسلة جسر التنمية ، ٢٠١٠ ، ص ١٣ .

تعريف الاتحاد الأوربي[١] :

حدد الإتحاد الأوربي تعريفاً كمياً للمشروع الصغير بحجم تداول لا يزيد عن ١٦ مليون جنيه إسترليني ، و رأس مال لا يزيد عن ٨ مليون جنيه إسترليني ، وحجم عمالة لا يزيد عن ٢٥٠ عاملاً أو موظفاً .

تعريف البنك الدولي[٢] :

هي المنشآت التي يكون الحد الأقصى للأصول الثابتة بها يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ ألف جنيه إسترليني ، ويتراوح عدد العمال بها من ١٠-١٥ عاملاً .

تعريف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ومؤسسة التمويل الدولي (IFC) [٣] :

المشروعات الصغيرة : هي تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من ٥٠ عامل ، ولا تتعدى قيمة أصولها أو قيمة مبيعاتها السنوية ٣ مليون دولار.

تعريف المنظمة العربية للتنمية الإدارية

تقارن المنظمة بين تعريفات المشروعات الصناعية من خلال جدول (١ - ١) الذي يوضح الفرق بين المشروعات الصغيرة و الأحجام الأخرى من المشروعات من حيث مكان إقامتها ، ملكيتها ، عدد العمال ، درجة الآلية ، و مصادر الحصول على المواد الخام وكيفية تسويقها[٤].

كما يتضح من الجدول أن المنظمة العربية للتنمية الإدارية صنفت الصناعات إلى صناعات كبيرة و متوسطة و صغيرة و تم تصنيف الصناعات الصغيرة إلى صناعات صغيرة و صناعات صغيرة جداً و تم تصنيف الصناعات الصغيرة جداً إلى صناعات منزلية و صناعات بيئية و حرفية و تم التصنيف وفقاً للمكان و الملكية و عدد العمال و درجة الآلية و السوق و المواد الخام و أهملت رأس المال .

---

[١] هايل عبد المولى طشطوش ، المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية ، الحامد ، كتب ٢٠١٢ ، ص ٢٠ .
https://books.google.com.eg/books?isbn=9796500224060

[٢] حنان أسامه حسن ، مرجع سابق ، ٢٠٠٣، ص ٣٣

[٣] شيماء السيد فاضل الزلاط – مرجع سابق ، ص ١١ .

[٤] إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، المشروعات الصغيرة على المستوى الكلي في الوطن العربي الفصل الأول ، ص ١٩ .
http://unpan١.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan٠٠٣٥٣٦ (pdf)

جدول (١-١)

الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية و خصائصها

عوامل المقارنة	الصناعات الصغيرة			الصناعات المتوسطة	الصناعات الكبيرة
	صناعات صغيرة جداً		صناعات صغيرة		
	صناعات منزلية	صناعات بيئية و حرفية			
المكان	المنزل	الورشة	المصتع	المصنع	المصنع
الملكية	فردية	فردية أو تضامنية	فردية / شركات أشخاص	شركات أشخاص / أموال	شركات أموال
عدد العمال	أقل من ٥	أقل من ١٠	10 – 50	51 – 100	أكثر من ١٠٠
درجة الآلية	يدوية	يدوية و ألات بسيطة	يدوية و نصف آلية	نصف آلية و آلية	آلية
السوق	أسرة و معارف أو أسر منتجة	الحي و الأسر المنتجة	السوق المحلي أساساً	السوق المحلي و الدولي	السوق المحلي و الدولي
المواد الخام	محلية ورخيصة	محلية	محلية و مستوردة أحياناً	محلية و مستوردة	محلية و مستوردة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية [١]

❖ : تعريفات الدول الأجنبية و العربية للمشروعات الصغيرة

تعريف المملكة المتحدة البريطانية [٢]:

تعرف المملكة المتحدة البريطانية المشروع الصغير بذلك المشروع الذي يفي بشرطين أو أكثر من الشروط الثلاثة التالية :-

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن ثمانية ملايين جنيه إسترليني .
- حجم رأس مال لا يزيد عن ٣,٨ مليون جنيه استرليني .
- عدد عمال لا يزيد عن ٢٠٠ عاملاً .

١ إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، unpan١.un.org/intradoc/groups/public/.../arado/unpan٠٠٣٥٣٦.pdf

٢ ليث عبد الله القهيوي- بلال محمود الوادي ، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية ، معهد التخطيط القومي مركز التوثيق والنشر الطبعة الأولي ٢٠١٢ ، ص ١٨ .

تعريف دولة فرنسا [١]:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس مالها ٥ مليون فرنك فرنسي، وعدد العمال لا يفوق ٥٠٠ عاملاً بالنسبة للمؤسسات الصناعية، وأقل من ٢٠ عاملاً بالنسبة للمؤسسات الخدمية .

تعريف دولة أندونيسيا [٢]:

يستخدم ديوان الإحصاء المركزي حجم العمالة كأساس لتبويب المنشآت الصغيرة ، ويحدده بنحو(٥-٩) مشتغل أما بنك أندونيسيا فله تعريف أخر حيث تعتبر المنشآت صغيرة إذا لم يتعدى رأسمالها ٤٨ ألف دولار، و حجم الأصول المتداولة ٢٤ ألف دولار.

بينما تعرف وزارة الصناعة بأندونسيا المشروعات الصغيرة بأنها :

- لا يتعدى حجم الاستثمار في الإنشاءات والمعدات ١٢٠ ألف دولار.
- لا يتعدى الاستثمار مقابل العامل الواحد أكثر من ألف دولار.
- أن يكون المالك أندونيسي الجنسية.

تعريف دولة الهند :

ظل تعريف المشروع الصغير بالهند معتمداً على حجم العمالة و رأس المال (المنشآت التي توظف أقل من ٥٠ عامل عند استخدام الألات ، أو أقل من ١٠٠ عامل في حالة عدم استخدام الألات ولا يتجاوز الأصول الرأسمالية ٥٠٠ ألف روبية) سائداً حتى عام ٢٠٠٥ [٣]، بعد ذلك دخل الاستثمار في الأصول الثابتة كمعيار وحيد لتعريف المشروع الصغير وحدد بأنه لا يتعدى مبلغ ٦٥ ألف دولار [٤].

وقد جاء هذا التغيير انعكاسا للتطور الذي شهدته الصناعات في الهند خاصة التكنولوجية منها .

تعريف دولة كندا [٥]:

يعرف المشروع الصغير بأنة ذلك المشروع الذي يقل عدد العاملين به عن ٥٠٠ عامل في المنشأة الصناعية ، ويقل عن ٥٠ عاملا في المنشأة الخدمية .

---

[١] المشكلات او الصعوبات لتي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، http://www.univ-eloued.dz/fr/stock/com-ges-eco/pdf/٢٣.pdf

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: ٢٠١٠ ، مرجع سابق ، ص١١

[٣] فتحي السيد عبدة ، مرجع سابق ٢٠٠٥، ص ٥٤ .

[٤] التجربة التنموية الهندية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة سعد دحلب البليدة، ٢٠١٢ -٢٠١٣ ، ص ٧ . www.academia.edu

[٥] محمد عبد الفتاح العشماوي – واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة (تجارب دولية) – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – ملتقى تطوير إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – القاهرة ج.م.ع ١٠-١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص٥.

تعريف دولة الجزائر[١]:

هناك عدة معايير لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة منها : عدد العمال ، رقم الأعمال ، القيمة المضافة ، لكن المعيار الأكثر إستعمالاً هو معيار عدد العمال و رقم الأعمال ، على هذا الأساس تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها :المؤسسة التي تضم ما بين ١٠ إلى ٤٩ فرداً و رقم أعمالها السنوي لا يتعدى ٢٠٠ مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى ١٠٠ مليون دينار جزائري .

❖ تعريفات مصر للمشروعات الصغيرة

تتعدد وتتباين تعريفات المشروع الصغير في مصر بين الجهات الإحصائية والتنفيذية والتمويلية المختلفة وذلك على النحو المبين فيما يلي :-

الصندوق الاجتماعي للتنمية [٢] :

ظل تعريف المشروعات الصغيرة غير محدد إلى أن صدر قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء [٣] والذي وفر الإطار القانوني لتلك المشروعات وقد عرفها القانون المشار إليه بما يلي :

" هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً(إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً) لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه , ولا يجاوز المليون جنيه , ولا يزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً , وإذا قل رأسمالها عن ٥٠ ألف جنيه تعتبر منشأة متناهية الصغر" .

بنك التنمية الصناعية [٤]:

عرف الصناعات الصغيرة بأنها المنشآت التي لا يزيد رأسمالها عن ٥٥٠ ألف جنيه ولا يعمل بها أكثر من ٢٠ عاملا .

---

[١] تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية ، دراسة حالة بعض مؤسسات بورقلة ، http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/master/master_701.pdf

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مرجع سابق ٢٠١٠ مأخوذ عن عبد المطلب عبد الحميد – اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ٢٠٠٩ ، ص ٢٠ ، ص ٢٨ .

[٣] قانون تنمية المنشآت الصغيرة بالملحق رقم (٥)

[٤] ممدوح الشرقاوي -دائرة الحوار- مصر وتحديات المستقبل ورقة عمل ، ص٢ .

إتحاد الصناعات المصرية [١]:

اعتمد على معياري عدد العمال ورأس المال ، حيث عرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تبلغ استثماراتها الكلية ٥٠٠ ألف جنيه ولا تستخدم اكثر من ١٠٠ عامل.

وزارة التخطيط [٢]:

تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي يقل رأس المال المستثمر في أصولها الثابتة عن ٥٠ ألف جنيه بما في ذلك قيمة الأرض والمباني.

شركة ضمان مخاطر الائتمان لمشاريع القطاع الصغير [٣]:

عرفت الشركة المشروع الصغير بأنه هو المشروع أو المنشأة التي تتراوح تكلفته الاستثمارية بين ٤٠ ألف جنيه مصري إلى ٧ مليون جنيه مصري بعد استبعاد قيمة الأراضي والمباني .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [٤]:

يعرف الجهاز المشروعات الصغير بأنها هي المشروعات التي تستخدم من ٥٠ إلى ١٠٠ عامل .

البنك المركزي [٥]:

الشركات الصغيرة القائمة أنها تلك التي تتراوح حجم مبيعاتها من مليون الى ٥٠ مليون جنيه، وحجم عمالتها أقل من ٢٠٠ فرد، والشركات الصغيرة الجديدة هي التي يتراوح رأسمالها ما بين ٥٠ ألف الى اقل من ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية واقل من مليون جنيه لغير الصناعية وعمالتها أقل من ٢٠٠ فرد.

ومن الملاحظ من العرض السابق أن هناك توافق في معايير التعريفات المصرية للمشروعات الصغيرة مع العديد من التعريفات العالمية والدولية من حيث ربط المشروع الصغير بعدد العمال وحجم رأس المال غير أن توحيد التعريف فيما بين الجهات المختلفة محلياً ما زال يعد ضرورياً من أجل التخطيط الجيد للنهوض بتلك الصناعات .

---

[١] احمد رجب احمد على ، ٢٠١١ ، مرجع سابق ، ص ١٧ .
[٢] كريم محسن فكرى ، مرجع سابق ٢٠١١ ، ص ٧
[٣] حنان أسامه حسن ، مرجع سابق ٢٠٠٣ ، ص ٣٥
[٤] شيماء السيد فاضل الزلاط ، مرجع سابق٢٠١٢ ، ص ١٤
[٥] تفاصيل تعديل البنك المركزي ، لتعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، دوت مصر ، ١٥ أعسطس ٢٠١٧ ، http://www.dotmsr.com/details/٧٥٦٧٨١/

تعريف وزارة التجارة والصناعة وفق قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ [١]:

يقصد بالمشروعات الصناعية المتوسطة هى كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوى عن ٥٠ مليون جنيه ولا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه، وبالنسبه للشركات والمنشآت الجديدة التى ليس لها حجم أعمال ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥ ملايين جنيه ولا يتجاوز ١٥ مليون جنيه .

وجدير بالذكر أنه يقصد بالمنشأة متناهية الصغر وفقاً للمادة (٢) من قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ " كل شركة أو منشآه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا و التي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. "

وجدير الذكر انه سيتم التركيز في هذه الدراسة (الجانب التحليلي) على المنشآت الصناعية الصغيرة (وهي تلك المنشآت التى يقل عدد العمال فيها عن خمسين عامل ولا يزيد حجم استثمارتها عن خمسة مليون جنيه وفقاً لتعريف الهيئة العامة للتنمية الصناعية) حيث يمثل عددها ما يقارب من ٧٧% من إجمالى عدد المنشآت فى قطاع الصناعة خلال عام ٢٠١٦ ، فضلاً عن توافر البيانات و الاحصاءات عنها .

٣,١: خصائص المنشآت الصناعية الصغيرة

في العديد من اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة تتمتع المنشآت الصغيرة بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي :-

أ - مالك المنشأة [٢]:

في معظم الحالات تكون ملكية هذا النوع من المشـــروعات مملوكة لفرد واحد وهو المنظم أو لمجموعة من الأفراد تربطهم علاقة قرابة أو صـداقة ، والذي يتولي إدارة المشـروع في الغالب هو المالك ، وغالباً ما تكون لدية خبرة فنية كافية في مجال النشاط الذي يمارسه ، ولكنة يفتقر في معظم الحالات للمعارف والمهارات كما أن الجوانب الإدارية ، والهيكل التنظيمي لهذا النوع من المشروعات غالباً ما يتميز بالبساطة .

[١] وزير الصناعة اعفاء المشروعات الصغيرة و المتوسطة من نصف رسوم التراخيص ، اليوم السابع ١٧ أسطس ٢٠١٧ .
/.../٢٠١٧/٨/.../www.youm٧.com/وزير-الصناعة...الترخيص/٣٣٧٣١٩٥
[٢] إيمان مرعي ، ٢٠٠٥ .مرجع سابق ، ص ٢٣ .

ب – **سهولة التأسيس** [١]:

تتميز هذه المنشـآت بانخفاض قيمه رأس المال المطلوب لتأسـيسـها وتشـغيلها ، وبالتالي محدودية القروض اللازمة ، وكذا المخاطر المنطوية علىها ، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك المشروعات ، ومن ثم فهي تعد أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي أو الخدمي ، كما تتميز المنشأت الصغيرة بسهولة إجراءات تكوينها ، وتمتعها بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظراً لبساطة ، وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي ، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل كما سبق الإشارة .

جـ – **العمالة** [٢]:

تساهم المنشأت الصناعية الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب وتوظيفهم وبالتالي حل مشكلة البطالة لما تتسم به هذه المنشأت بأنها كثيفة العمالة بعكس المنشأت الكبيرة التي تتسم بكبر حجم رأس المال ، فالمنشأت الصناعية الصغيرة بطبيعتها لديها القابلية لاستيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من القوي العاملة التي تستخدم فنون إنتاج بسـيطة نسـبياً، مع ملاحظة أن هذه المنشـآت تعتمد[٣] بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجيرة حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته .

د – **مستوى التكنولوجيا** [٤]:

غالباً ما تستخدم المنشآت الصناعية الصغيرة عند بدايتها تكنولوجيا بسيطة ذات تكلفة منخفضة ، ويمكن استيعابها بسهولة خلال فترة زمنية قصيرة .

هـ– **استخدام الخامات المحلية** [٥]:

غالباً ما يكون اعتماد المنشـآت الصـناعية الصـغيرة على الخامات المحلية ، ويرجع ذلك لرخص سـعرها وتوافرها بالسوق المحلية ، بجانب عدم مقدرة أصحاب تلك المنشأت على استيراد الخامات لارتفاع تكلفتها ، ومن جهة أخرى فإن اعتماد تلك المنشآت على الخامات المحلية يرفع من كفاءة استخدام الموارد المحلية .

---

[١] ليث عبد الله القهيوي – بلال محمود الوادي ، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية ، معهد التخطيط القومي مركز التوثيق والنشر ٢٠١٢ ، ص ١٩

[٢] محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، سلسلة المدرب العلمية ٢٠٠٣، مكتبة جامعة القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٢٠ .

٣ حسين عبد المطلب الاسرج ، المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

[٤] عبد الرحمن توفيق ، دعم المشروعات الصغيرة ، مركز الخبرات المهنية للإدارة PMEC ، الطبعة الثانية ٢٠٠٩ ، ص٥

٥ إيمان مرعي ، ٢٠٠٥ مرجع سابق ، ص ٢٥

و- العملاء والأسواق المحلية [1]:

يفضل أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة في أغلب الأحيان إقامة تلك المنشآت في المنطقة التي يقطنون بها مما يتيح المعرفة التفصيلية بالمستهلكين والسوق مع قوة العلاقة مع المجتمع المحلي ، ومن جهة أخرى فإن المنشآت الصناعية الصغيرة تمتاز بالقدرة على الانتشار الجغرافي ، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية ، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق وخاصة الصغيرة منها التي غالبا ما لا تغري الشركات الصناعية الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو التعامل معها.

ز – المرونة :

تتميز المنشآت الصناعية الصغيرة بالمرونة و إمكانية التغيير السريع في نوع النشاط .

ح – الفترة الزمنية :

يمكن إقامة المنشآت الصناعية الصغيرة بسهولة في فترة زمنية قصيرة نسبياً.

٤,١ : أنواع المنشآت الصغيرة

غالباً ما تعمل المنشآت الصغيرة في كافة المجالات و الأنشطة الاقتصادية سواء صناعية أو تجارية أو خدمية أو زراعية وغيرها من المجالات ، وإن كان هناك بعض المجالات التي يصعب على المنشآت الصغيرة الدخول فيها إما بسبب قدرات المشروع المادية أو التكنولوجية أو الفنية وهو ما يتناسب بصورة أكثر مع المشروعات الكبيرة .

ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة على النحو التالي :-

❖ **: من حيث النشاط**

أ- مشروعات إنتاجيه [2]:

تقوم المشروعات الإنتاجية على تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو منتج وسيط ، أي أنها تخلق قيمه مضافة (و تعنى زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن قيمة المدخلات (عناصر الإنتاج)) ، وغالباً ما يكون هناك تماثل في الإنتاج بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة

وتنقسم المشروعات الإنتاجية الصغيرة إلى :

[1] ميسر ابراهيم احمد ، الشركات العراقية الصغيرة مشكلات الواقع واتجاهات الحل ، مرجع سابق ، ص ١٨.
[2] الحناوي حمدي ، تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الإسكندرية للكتاب مصر ٢٠٠٦ ، ص ٣٣ .

- مشروعات تنتج سلع استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة اليدوية والصناعات الغذائية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية وتنتج سلع استهلاكية .
- مشروعات تنتج سلع إنتاجية تستخدم كسلع وسيطة لإنتاج سلع أخرى مثل الصناعات المغذية لصناعه السيارات أو الصناعات الغذائية .

ب- **المشروعات الخدمية** [1] :

هي المشروعات التي تقوم بتقديم خدمات غير ملموسة لعملائها منها الاستشارات الطبية أو الهندسية أو الإدارية أو إصلاح السيارات أو خدمات الكمبيوتر .

جـ- **المشروعات التجارية** [2]:

وغالباً ما تقوم هذه المشروعات بشراء سلعة ما ، ثم تقوم بإعادة بيعها بعد (تعبئتها وتغليفها) بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة .

❖ : من حيث الشكل القانوني :

أ- منشأة فردية

وهو المشروع الذي يكون القائم به شخصاً واحداً ، وهو في الغالب يكون ممولاً ومديراً للعمل ، فهو يأتي إن لم يكن بكل رأس المال فبجزء منه ،ويأخذ على عاتقه عملية الإنتاج وتنظيم المشروع ، ويكون وحده هو الذي يتحمل مخاطر المشروع كما يكون مسئولاً عن تعهداته بكل ثروته.

ب- **شركات الأشخاص**[3]:

تسمى شركات أشخاص لأنها تقوم على الاعتبارات الشخصية بين الشركاء وتشمل ما يلي:-

- شركة التضامن :

تقوم شركة التضامن على أساس وجود عدد من الشركاء ، اثنين أو أكثر ويكون جميع الشركاء متضامنين.

[1] عبد الرحمن توفيق – دعم المشروعات الصغيرة ، مركز الخبرات المهنية للإدارة PMEC ، الطبعة الثانية ٢٠٠٩ ، ص ٩ .
[2] محمد هيكل ، مرجع سابق ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢
[3] محمد هيكل ، مرجع سابق ٢٠٠٣ ، ص ٤٩ - ص ٥٠ .

- شركة التوصية البسيطة :

تقوم على وجود نوعين من الشركاء :

النوع الأول من الشركاء :شركاء متضامنون

النوع الثاني من الشركاء :هم الشركاء الموصين .

١-٥ المعوقات والمشكلات التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر :

على الرغم من الوعي بأهمية المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية إلا أن المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر تواجه العديد من المشكلات التي تحد من قدرتها على تنمية وتطوير الاقتصاد المصري .

وفيما يلي استعراض لبعض هذه المشكلات .

❖ **: المشكلة التمويلية**

تعد المشكلة التمويلية من أهم المشكلات التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة ، لأن أي مشروع يحتاج لرأس مال ثابت و جاري للحصول على احتياجاته التي تمكنه من إقامة المشروع و التواجد و الاستمرارية في السوق ، و غالباً ما لا يتوافر ذلك لدى المستثمر الصغير مما يدفعه إلى اللجوء إلى مصادر لتوفير التمويل المختلفة .

مصادر تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة : -

لا يوجد إختلاف على أن أي مشروع سواء كان صغيراً أو كبيراً خدمياً أو صناعياً أو تجارياً يحتاج إلى تمويل سواء قبل إنشاء المشروع عندما يكون المشروع مجرد فكرة فلا بد من إجراء دراسة جدوى لهذا المشروع حتى يمكن توقع نجاح المشروع من عدمه ، أو في المرحلة الأولى للمشروع عندما يكون المشروع في طوره الأول حيث يحتاج إلى دعم مالي قوي حتى يتماسك ويستطيع أن ينافس ويصبح له مكانه في السوق ، أو في المرحلة الثانية عندما يكون له مكانه في السوق فلكي يستطيع أن يستمر وينافس في السوق يحتاج إلى دعم مادي ، لذا فالتمويل مهم في كل المراحل ولا يمكن أن يقوم مشروع بمجرد فكرة أو إرادة فقط ، بل يلزم أن يصاحب ذلك كله التمويل الملائم وهناك صور عديدة من التمويل نذكر منها التمويل الذاتي ، تمويل عائلي ، تمويل في شكل جمع تبرعات ، التمويل البنكي ، تمويل المؤسسات غير المالية .

وتتمثل عناصر المشكلة التمويلية فيما يلي :-

- عدم مرونة الجهات المقرضة بما يترتب علىه تمويل من سوق الأسهم من عدم الحرية في اتخاذ قرارات استراتيجية داعمة للمشروعات الصغيرة .

- تشدد مؤسسات التمويل في عدم توفير فترات سماح كافيه للمشروعات الصناعية الصغيرة ، وفي ضرورة وجود ضمانات ، و في أساليب السداد ومجالات استخدام القرض [١] .
- ارتفاع تكلفة إقراض المنشآت الصناعية الصغيرة ، فضلاً عن عدم تعامل الجهاز المصرفي مع العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة ، ويرجع ذلك لأن العديد منها نادراً ما تحتفظ بالدفاتر والبيانات المالية المطلوبة [٢].
- ارتفاع مخاطر إقراض المنشآت الصناعية الصغيرة ، حيث غالباً ما ينظر المنشآت الصناعية الصغيرة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية ، فمعظمها لا يمتلك أصحابها القدرة على التقدم بدراسات الجدوى وخطط العمل التي يقدمها العملاء الكبار ، إضافة إلى ذلك ، فان المنشآت الصناعية الصغيرة تفتقر الضمان الذي يكفل استرداد البنوك للقروض ، وحتى إن وجد هذا الضمان في بعض الحالات المحدودة ، فان الإجراءات القضائية البطيئة والمكلفة تحول دون إقدام البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة [٣].
- عدم قدرة أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة في كثير من الأحيان على توفير الضمانات للمؤسسات المالية الصغيرة .
- تكمن كذلك أهم المشكلات في تمويل المنشآت الصناعية الصغيرة في عدم وجود قاعدة بيانات واضحة لتلك المشروعات ، إلى جانب نقص الدراسات الخاصة التي تسهل عمليات التمويل من البنوك للعملاء ، ويشير ذلك إلى أهمية تخصيص صناديق استثمارية لتمويل هذه النوعية من المشروعات على أن تقوم الدولة بالمساهمة في تلك الصناديق مع البنوك ، لأن الأخيرة من الصعب أن تخوض هذه العمليات بمفردها ، لأن هذه المشروعات تحتوى على العديد من المخاطر، وقد يتعرض البنك الممول للخسائر جراء هذا الإقراض ، و جدير بالذكر أن البنوك تعانى من إتاحة هذا التمويل ولا تعانى من تكلفته [٤].
- يكتنف قرار منح القروض للمنشآت الصناعية الصغيرة قدر كبير من المخاطر، نظراً للشكوك التي تعتري عمل هذه المشروعات وارتفاع نسبة فشلها وقابليتها للإفلاس والتعثر، بفعل التغيرات

---

[١] احمد رجب احمد على، مرجع سابق ، ٢٠١١ ، ص٢٢٧ – ص ٢٢٨ .

[٢] سيد كاسب ، جمال كمال الدين ، المشروعات الصغيرة ، الفرص والتحديات مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي مركز تطوير الدراسات الاعلى والبحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٥ .

[٣] حسين عبد المطلب الأسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، الأهرام الاقتصادي ،العدد٢٢٩ ،مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر٢٠٠٦ ، ص ٣٤ .

[٤] المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبحث عن ثورة ـ مصرس ، ٢٠١٢/٨/٢٦ ، http://www.masress.com/october/١٣٠٥٠٠

الاقتصادية في السوق، مما يخلق لدى البنك نوعاً من التردد في التعامل مع هذه المشروعات ، هذا بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من تردد من قبل المشروعات نفسها في التعامل مع البنوك [١].

- لجوء بعض المستفيدين إلى تغيَير أهداف القرض ، فهناك بعض المستفيدين يقومون بالاقتراض لفتح مشروع صغَير ولكنهم بعد الحصول على التمويل يقومون بصرف هذه الأموال على بنود أخرى مثل تزويج أبنائهم في ظل غياب المتابعة الميدانية من قبل جهات الإقراض .
- صعوبة الحصول على النقد الأجنبي من البنوك : تعاني منشآت الصناعات الصغيرة مشكلة كبيرة في الحصول على النقد الأجنبي ، مما يضطرهم للتعامل مع السوق السوداء الأمر الذي يحد من قدرتهم على استيراد الآلات والتجهيزات والمواد الأولية اللازمة لتشغيل منشآتهم بالتكاليف المعيارية العالمية ، مما يؤدي إلى اعتمادهم على استخدام ألآت متقادمة تضعف من إنتاجيه مشاريعهم ومن ثم تعرضها للإخفاق والفشل بسبب المنافسة الإقليمية والعالمية لها [٢].
- عدم ملائمة آجال القروض التي تطلبها المنشآت الصناعية الصغيرة مع العمليات البنكية ، حيث تحتاج في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الآجل لأغراض الإنشاء ، بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الآجل [٣].
- يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً عند الحصول علىها ، ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد ، أو عدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة [٤].
- تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه قد تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات المنشآت الصناعية في مختلف مراحل نموها ، (التأسيس – الأولية – النموالأولي – النموالفعلى – الاندماج) ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين [٥].
- الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة إليه و الذي يزيد

---

[١] المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، بادر ، بادر ، ٢٠١٢/١٢/١٢/١٤٧٢ /https://badir.com.sa/blog/ar

[٢] ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الرياض الاقتصادي بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ابريل ٢٠١٠ .

[٣] المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة ٧٧٧٢٩/posts/ahmedkordy/users/kenanaonline.com/http://

[٤] برنامج بادر لحضانات التقنية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ٢٠١٢/١٢/١٢/١٤٧٢/https://badir.com.sa/blog/ar/

[٥] المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، www.alolabor.org/final/...١٦.../maher_ehab.doc

من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها [١].

- على الرغم من أن هناك ما يقرب من ٤٠ برنامج تحت رعاية الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والصندوق الاجتماعي للتنمية تعتمد بصورة كبيرة على تمويل ودعم خارجي إلا أن هذا الدعم لا يصل إلا إلى ٥ % فقط من المستهدفين المحتملين [٢].
- يبلغ حجم الاحتياجات التمويلية السنوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة بالقطاع الرسمي في مصر حوالي مليار دولار سنوياً، لكن الدراسات تشير إلى أن الجهات التمويلية لا تلبي أكثر من ١٠% من هذه الإحتياجات. ويتعامل حوالي ٥% فقط من تلك المشروعات مع المصارف ، كما تتراوح نسبة التمويل الموجه من المصارف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ما بين ٣ و ٤% فقط من إجمالي محافظها الائتمانية [3] .
- أوضح أحدث تقارير للبنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكلفته أمام المنشآت الصغيرة ، حيث يتم تمويل ٥٦% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي ، وتشير خريطة النفاذ إلي قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع ، زادت قدرته على النفاذ للتمويل وتدل الأرقام أن ٧٨% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقا للحصول على قروض بنكية، وأن نسبة ٩٢% من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها [٤].

❖ المشكلة التسويقية :

تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة العديد من الصعوبات لتسويق منتجاتها سواء في الداخل أو الخارج ، وتتلخص أسباب تلك الصعوبات فيما يلي :

- **نقص المعلومات اللازمة للتسويق** : حيث تعاني معظم المصانع والورش الصغيرة من عدم كفاية / إتاحة المعلومات المتعلقة بالأسواق المختلفة ، كما يفتقر أصحابها للمستوي التعلمي الذي يمكنهم من استغلال مصادر المعلومات المتعلقة بأوجه نشاطها أو اتجاهات الاستهلاك و الأسعار, أو

[١] أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظرالعاملين ،مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر ، العدد الثاني، يونيو٢٠١٥ ، ص١٢٥ ، ص١٦٠ .
www.alaqsa.edu.ps/site_resources/aqsa_magazine/files/967.pdf/

[٢] سماح مصطفى عبد الغني ، تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية ،
http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/research/SMALL%20PROJECTS.pdf

[٣] الصندوق الاجتماعي للتنمية بمطروح يطرح أفاق التصدير أمام الشباب , بوابة الأسبوع ٢٠١٧/١/١٧ .
http://www.xn--igbhe7b5a3d5a.com/t~292933

[٤] مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية ، اقتصاد ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة السلاح الاقتصادي للقضاء على البطالة .
http://pss.elbadil.com/2016/11/28/

التطورات التكنولوجية وغيرها ، وعلاوة على ذلك فإن هذه المصـــانع بحكم ضـــعف مواردها لا تقوم بالاســتثمار في بحوث التســويق ، ونظراً لنقص الموارد المادية المتاحة غالباً لا تســتطيع المنشــآت الصــناعية الصــغيرة (المصــانع والورش الصــغيرة) اســتخدام وتوظيف أصــحاب المهارات في مجال التسويق , بعكس المنشآت الكبيرة التي توظفهم بسهولة [1].

- **ضعف القدرة التنافسية والتصديرية** : على عكس المصانع والورش الصغيرة في الدول الصناعية التي تعمل على تصدير الغالبية العظمي من منتجاتها و الاستفادة من عمليات تحرير التجارة الدولية لم تستطع المصانع والورش المصرية الصغيرة الظهور بشكل ملموس في الأسواق الدولية حتى الآن وذلك لعدة عوامل منها : ضعف معدلات إنتاجها, وعدم مقدرتها على مجابهة المنافسة مع المنتجات الأكثر جودة والأقل ســـعراً, وكذلك نتيجة المعوقات أمام تطبيق التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج , وضـــعف وعدم تواجد الموارد المالية اللازمة لإدخال التجديدات المطلوبة لرفع كفاءة وجودة المنتج ليكون قادراً على المنافسة في الأسواق الخارجية .
- **نقص الوعي التســويقي** : بينما تلجأ معظم المصــانع والورش إلى الوســطاء لتســويق منتجاتها فإن غالبية المصـــانع والورش الصـــغيرة ما زالت تقع تحت وطأة اســـتغلال طبقة الوســـطاء لعدم الوعي التسويقي لدى معظم أصحابها مما يترتب علىه ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على المنافسة ، فضلاً عن عدم توافر المهارات القادرة على إنجاز مهمة التســـويق من جهة ، وعدم وجود صـــيغة جماعية ملاءمة تحمل عن هذه المشروعات عبء المهمة التسويقية من جهة أخرى[2].
- **ضعف القوة الشرائية** : تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول وخاصة في المناطق الريفية و هو ما تعاني منه المجتمعات الناميه مما يؤدي بالتالي إلى ضـعف الإيرادات البيعية بسـبب صـغر الكميات المطلوبة واضـطرار المنشآت للبيع بأسعار رخيصة نسبياً [3].

[1] انتصار شعبان عبد الغني ، الصناعات الصغيرة وتنمية المرأة الريفية " دراسة ميدانية في قرية سقارة بمركز البدرشين " محافظة الجيزة لسنة ٢٠٠٧ ، ص ٢٢٩ .

[2] رئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة السادسة والعشرين ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، ص ٢١٤ .

[3] محمد فتحي صقر ، ندوة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي : الإشكالية وآفاق التنمية ، المنظمه العربيه للتنميه الإداريه ١٨-٢٢ يناير ٢٠٠٤ ، ص ٢٨ .

- **ضـــعف تواجد الأجهزة أو التنظيمات أو الشـــركات المســـاعدة المتخصـــصـــة في مجالات دعم المشروعات الصغيرة مثل :**

شركات لتسويق منتجات هذه المشروعات.

شركات لتنظيم وإقامة المعارض المحلية والدولية .

الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة [١].

- **عدم الاهتمام بدراسة السوق (الجدوى التسويقية) قبل الشروع في تأسيس المنشأة :** مثل الدراسة الشاملة لحاجات ورغبات ومواقع و خصائص الجزء/ الأجزاء المستهدفة من السوق. فضلاً عن اتجاه العديد من المنشآت الصغيرة إلى دخول السوق عشوائيا (عدم التركيز على تقييم الفرص التسويقية المجدية) حيث الاتجاه الغالب هو لتقليد المنشآت القائمة .
- **عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة :** لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشروعات ، فضلا عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص البنية والكفاءات التسويقية .
- **عدم اهتمام إدارة المشروع بالجوانب التسويقية و سلاسل القيمة :** حيث غالباً ما تعطى الإدارة فى معظم المنشآت الصناعية الصغيرة المزيد من الاهتمام لأنشطة الإنتاج والتمويل بينما يقل اهتمامها بالأنشطة التسويقية بصورة ملحوظة ، مع أن هذه العملية التسويقية تحتاج إلى التعرف على احتياجات العملاء وتصميم المنتج بشكل يلبى هذه الاحتياجات وتسعيره وفقا لقدرات العملاء ، كما يعد الترويج وفتح أسواق جديدة بالداخل والخارج من الأركان الأساسية لنجاح المشروع الصغير كما يغيب عن معظم هذه المنشآت أهمية وجود أنشطة إنتاجية مكملة لنشاطها لزيادة القيمة المضافة [٢].
- **عدم الاهتمام بالحملات الدعائية :** من المعوقات التسويقية لقطاع المنشآت الصناعية الصغيرة وجود فائض في المعروض من الإنتاج مما يعود بالضرر على هذه المنشآت ، ومن الممكن أن يعود ذلك إلى وجود نقص في رأس المال اللازم للقيام بالحملات الدعائية ، ومن ثم الاتصال بالأسواق البعيدة ، ومن الجدير بالذكر أن الدعاية والإعلان تعتبران من أهم البرامج التسويقية في عالم الاقتصاد اليوم ، و يمكن

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ٢٠١٠ ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
[٢] ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الرياض الاقتصادي بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ابريل ٢٠١٠ ، " نحو تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه شباب الأعمال بالاقتصاد السعودي".

لهذا الأمر أن يزداد وضوحاً في ظل أن ثلث الإنتاج اليوم تخصص للدعاية و الإعلان في الدول المتقدمة اقتصادياً ، وعلى ذلك فإن الاهتمام بالجانب الترويجي أمر في غاية الأهمية [١].

- **غياب التكامل بين الصناعات** : يوجد غياب واضح في مجال العقود والمناقصات وغياب التكامل[٢] بين المنشآت الصغيرة وبين المشروعات المتوسطة و الكبيرة مما يؤدي إلى ضياع الفرصة التسويقية لمنتجات للمنشآت الصغيرة كمدخلات للمنشآت المتوسطة و الكبيرة .
- **عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية** : مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية فضلاً عن قيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة زيادة المعروض لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي أو أقل من تكلفة إنتاجها ، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات [٣].
- **عدم المعرفة الحقيقية لمفهوم التسويق** : أصبح التسويق يعتمد أساساً على دراسة حاجات ورغبات المتعاملين لخلق علاقة دائمة معهم بهدف تحقيق مستوى عالي من التواصل لتحقيق رضاهم ، ويمكن القول أن التسويق يعد بمثابة فلسفة العصر الحديث ، فالتسويق هو من يصنع الاقتصاد ، و الاقتصاد هو من يحدد ملامح و صورة هذا العصر [٤].
- **التضخم** : يجب أن لا نغفل التضخم الذي يعتبر سببا رئيسيا لارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمال وبالتالي ارتفاع التكاليف التشغيلية لهذا النوع من المنشآت مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها و من ثم صعوبة تسويق منتجاتها .

وهذا يعني عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة من المنشآت الكبيرة ، ومن ثم عدم قدرتها على سداد قروضها ، فضلا عن ذلك تعتبر الإجراءات الحكومية وارتفاع معدلات الضرائب على هذه المشروعات من المعوقات الرئيسية أمام تطور هذا القطاع ومن ثم إنخفاض الكفاءة التسويقية لمنتجاتها [٥].

---

[١] دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلاميةفي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، هيا جميل بشارات
http://www.kantakji.com/media/7097/30063.pdf

[٢] مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو٢٠١٥ ، ص١٢٥- ص١٦٠ .
https://www.alaqsa.edu.ps/site_resources/aqsa_magazine/files/967.pdf

[٣] الجمهورية اليمنية ، وزارة الصناعة والتجارة ، http://www.moit.gov.ye/moit/ar/node/2311

[٤] فن التسويق في المشاريع الصغيرة ، http://www.ded.rak.ae/ar/Documents/.pdf

[٥] ثائر قدومي ، تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن ، المعوقات والتحديات قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ١١٩٣١، الأردن .

❖ المشاكل الإنتاجية و الفنية :

غالباً ما تفـــتقر المنشآت الصناعية الصغيرة للدعم الفني الكافي خلال مراحل حياة المشروع بداية من دراســـــة الجدوى ، و إعداد وتنفيذ المشروع مروراً بتنمية وتدريب القوى البشرية ، وتطوير أساليب الإنتاج ، وضبط الجودة ، وانتهاء بالترويج والتسويق ، حيث يواجه أصحاب تلك المشروعات مشـكلات فنية تتمثل في [1]:-

- **مشـكلات تتعلق بأسـلوب و جودة العمل** و تتمثل في افتقار كثير من المنشـآت الصـناعية الصـغيرة للمفاهيم الأساسية للجودة مما قد يترتب علية إما تسرب منتج معيب للسوق وبالتالي يقلل فرصته في المنافسة أو إهدار نسبة عالية من المنتجات المعيبة بما يعني تحمل تكلفة الخامات والعمالة والآلات ، أو إعادة تشـغيل هذا المنتج المعيب مما يعني زيادة التكلفة ، وتواجه المنشـآت الصـغيرة كذلك كثيراً من عدم القدرة على اختيار الفن التكنولوجي المناسب بسبب عدم توافر التمويل المتاح للحصول على فن تكنولوجي متطور لتحديث الفن الإنتاجي القائم من ناحية ، وعدم الوعي بتلك الفنون الحديثة من ناحية أخرى بما يؤدي إلي اســتمرار الاعتماد على فنون إنتاجية متقادمة نســبياً مما يحقق معدلات إنتاج ومسـتويات جودة منخفضــة ونسـبة فاقد مرتفعة ، وبالتالي لا يسـتطيع المنتج الحصـول على فرص تسويقية جديدة بل يفقد الفرص القائمة خاصة في ظل البدائل المنافسة.
- **مشـــكلات تتعلق بالبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية:** منها عدم كفاءة الوحدات الموردة للمدخلات كالخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار التي تحتاجها المصـانع الصـغيرة وعدم كفاءة خدمات النقل والشحن والإعلان والتأمين والضمان و التخزين للسلع والمنتجات .
- **مشـكلات تتعلق بالصـيانة :** تعتبر الصـيانة أحد العقبات التي تقف في سـبيل تطوير الصـناعات الصـــغيرة نتيجة عدم التزام الموردين لقطع الغيار ووكلائهم بالقوانين المنظمة للتوكيلات الصـــناعية عموماً ، فضــلاً عن عدم توافر وتوريد قطع الغيار ذات الجودة المرتفعة والارتفاع الكبير في أسـعار قطع الغيار ، علاوة على أن تكاليف الصيانة والإصـلاح لدي الوكلاء عادة ما تكون أعلى نسبياً من أسـعار نفس الخدمة في السـوق مما يجعل كثير من المشـروعات و الصـناعات الصـغيرة تتعامل مع غير الوكلاء في توفير خدمات الصـــيانة وقطع الغيار مما يعرضـــها للغش التجاري وعدم كفاءة عمليات الصيانة .

.asu.edu.jo/.../٦٤٣dffd٧-b٧bb-٤٦c٨-a٩٦٣-٨٩eebe١f٤ef

[1] ايمان مرعي ، مرجع سابق ٢٠٠٥ ، ص ١٠٦ - ص ١٠٧ .

- **مشكلات تتعلق بالتكامل الصناعي :** غالباً ما تكون الصناعات المغذية المنشآت صغيرة الحجم تخدم صناعات أخري متوسطة أو كبيرة وتعمل على إحداث التكامل بين وحدات القطاع الصناعي والربط بينهم مما يهيىء للمنشآت الصغيرة سوقاً أوسع . كما يزودها في بعض الأحيان برأس المال العامل و يقدم لها المساعدات الفنية ، أما المنشآت كبيرة الحجم فتستفيد هي الأخرى من هذا التكامل بانخفاض التكاليف الخاصة بالعمليات التي تقوم بها المنشآت الصغيرة .

فضلا عن سهولة انتقال العمال والمنظمين من ذوي الخبرة من هذه المنشآت الصغيرة إلي المصانع الكبيرة ، غير أن هذا التكامل غالباً ما لا يتواجد أمام الصناعات الصغيرة لأسباب عدة ومن ثم تغيب عنها المساعدات الفنية و المالية مما يدفع بعضهما للعمل بصورة منفردة .

- **الافتقار إلى تخطيط الإنتاج وربطه بحاجة السوق** [1]: تفتقر الصناعات الصغيرة إلى تخطيط الإنتاج وربطه بحاجة السوق نظراً لعدم وجود هيئة مركزية أو استشارية توجه نشاطهم بالاتجاهات المطلوبة في السوق المحلية والعالمية ، مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على إنتاج الكميات المطلوبة للأسواق في الوقت المناسب و الجودة المطلوبة .

- **قدم الآلات المستعملة :** ويعود ذلك إلى عدم قدرة المنشآت الصغيرة على استيراد ألآت حديثة نظراً لصعوبة حصولها على النقد الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد من المصارف، مما يؤثر على إنتاجية منشآتهم ويجعلها عرضة للإفلاس.

- **غياب نظم ضبط الجودة المناسبة لحجم المنشأة :** تعود معظم المشاكل الإنتاجية والفنية للمنشآت الصناعية الصغيرة إلى غياب نظم ضبط الجودة المناسبة لحجم منشآتهم، الأمر الذي يؤثر على جودة منتجاتهم ويضعف من قدرتهم على تسويقها، وذلك لافتقارها في كثير من الأحيان إلى المواصفات المطلوبة التي تلبي احتياجات ورغبات المستهلكين النهائيين أو الوسطاء منهم .

- **عدم اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع** [2]: تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة ، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس .

[1] ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الرياض الاقتصادي بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ابريل ٢٠١٠ ، مرجع سابق
[2] مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني يونيو٢٠١٥ ، ص١٢٥-١٦٠ ،
https://www.alaqsa.edu.ps/site_resources/aqsa_magazine/files/967.pdf

❖ المشاكل الإجرائية والتشريعية والإدارية :

تعاني المنشآت الصناعية الصغيرة من العديد من المشكلات الإجرائية والتشريعية والإدارية مما يعرقل تقدمها وتنميتها ، وفيما يلي بعض هذه المعوقات :

- تعدد الموافقات مما يتعين على المستثمر الصغير أثناء إقامته للمشروع أن يمر بعدة مراحل مختلفة من الموافقات التي تصدر عن الهيئات التي يصل عددها إلي ١٤ هيئة وإدارة منها : التصريح , والموافقة , والتأسيس , وتسجيل محل المنشأة , وتراخيص الإنشاء والتشغيل والتقدم للإعفاء الضريبي و التي تستغرق المزيد من الوقت و التكاليف [١].
- تتأثر المنشآت الصغيرة أيضاً بكثرة التنظيمات واللوائح والقوانين التي تخضع لها فالقوانين المنظمة للقطاع الخاص في مصر تعوق نمو وتوسع الصناعات الصغيرة حيث كثرة المتطلبات مما قد يدفع المنشآت الصناعية الصغيرة لتجنب هذه المعوقات بالحفاظ على صغر حجمها , أو حتى بالبقاء في إطارها غير الرسمي .
- تعدد جهات الإشراف على الصناعات الصغيرة ، حيث لا توجد هيئة واحدة تخطط لها أو تكون مسئولة عن أمر دعمها وتنميتها وتقديم الخدمات الأساسية لها ونتيجة لهذا التشتت وعدم التنسيق بين الجهات المختلفة لم يتم تطوير هذا القطاع بالشكل المطلوب .

والجدير بالذكر أن تعدد الجهات الحكومية الخاصة بالرقابة والتفتيش على المنشآت الصناعية يؤدى إلى حدوث مشكلات كثيرة لأصحاب هذه المشروعات قد تصرفهم عن التفرغ للإنتاج [٢].

- من بين المشكلات التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة كذلك ما تعانيه من قصور شديد في الخبرات الإدارية والتنظيمية لدى القائمين حيث أن هذه المنشآت يسود بعضها الإدارة العائلية أو الإدارة الفردية وهى نمط مختلف من أنماط الإدارة التي غالباً ما لا تعتمد على الأساليب العلمية الحديثة كما أن الخبرات التنظيمية لدى أصحاب المنشآت الصغيرة ليست على درجة عالية من الكفاءة [٣].

وتشير التجارب العالمية في هذا الصدد إلي أن بعض الخدمات المرتبطة بالمنشآت الصناعية الصغيرة تحتاج إلي استثمار ودعم مباشر من الدولة أو من المؤسسات الخاصة والمؤسسات الكبيرة من خلال إقامة

---

[١] تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية رئاسة الجمهورية ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، مرجع سابق .

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري يناير ٢٠٠٣ – مأخوذ عن نيفين فرج إبراهيم " دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع إشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية – دراسة تحليلية رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة المنوفية ٢٠٠٠.

[٣] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ٢٠٠٥ ، مؤسسة شباب الجامعة ، مأخوز عن على عبد الله قائد ، معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية,رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة الاسكندرية ١٩٩١.

علاقات تعاقدية بين تلك الجهات و المنشآت الصغيرة وهو ما تفقده المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر [١].

- التحديات التشريعية ، على الرغم من اتجاه الدولة إلى انتهاج أسلوب التطوير التشريعي الذي يكفل تشجيع الصناعات الصغيرة ، إلا أن التطبيق العملي لبعض هذه التشريعات أدى إلى صعوبات عديدة واجهتها هذه الصناعات من أبرزها : عدم تفعيل قانون التأجير التمويلي ، عدم توافر إطار قانوني محفز للمشروعات والشركات الكبرى لتقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة [٢].
- تضخم حجم القطاع الغير رسمي بسبب عدم وجود تشريعات منظمة ولصعوبة التحويل للقطاع الرسمي بسبب الإجراءات والتكاليف والمحاسبات بأثر رجعي (تراخيص– ضرائب– تسجيل) [٣].
- غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين جهات مختلفة تتعامل معها المنشآت الصناعية الصغيرة كالوزارات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة ، والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية ، والجمعيات التعاونية ، والبلديات لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات .

وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة ٤٠% إلى ٦٠% من تكلفة القيام بالأعمال في مصر، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسئولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة [٤].

[١] إيمان مرعي، ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .
[٢] المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً -
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52
[٣] حسين عبد المطلب الأسرج ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية في مصر ، مرجع سابق .
[٤] مركز البديل للتخطيط و للدراسات الاستراتيجية ، مرجع سابق .
http://pss.elbadil.com/٢٠١٦/١١/٢٨/*

الفصل الثاني
دور المنشآت الصناعية الصغيرة في الاقتصاد القومي المصري

الفصل الثاني : دور المنشأت الصناعية الصغيرة في الاقتصاد القومي المصري

تركز الدول على تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة لما لها من أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة ، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية ، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية و ذلك لقدرتها علي تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومتوازنة ومستدامة وتوفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها كثير من الدول ومنها مصر ، إضافة إلى أن تكلفتها الرأسمالية منخفضة نسبياً .

وفضلاً عن ذلك فإنها تساهم في زيادة الناتج القومي وبما ينعكس علي تحسين ميزان المدفوعات من خلال التآثير الإيجابي علي الصادرات وفي ذات الوقت الحد من الاستيراد لمكونات الإنتاج والمواد الآولية بإعتبار أن جانب من إنتاجها يمثل مدخلات للمشروع الكبير ، إضافة الي قدرة هذه المشروعات علي تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة نتيجة قدرتها علي الإنتشار الجغرافي ووصولها الي المناطق العشوائية والأقل نمواً .

تلعب المنشآت الصناعية الصغيرة دوراً بارزاً في الاقتصاد المصري حيث تشير الإحصاءات إلى أن منشآت الصناعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر في مصر يبلغ عددها 2.5 مليون منشأة يعمل بها 75 %من إجمالي القوى العاملة ، وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها 17 %من إجمالي تلك المشروعات ، في حين يمثل القطاع غير الرسمي 20 %من هذا القطاع [1].

و جدير بالإشارة أن أكثر من 90% من المنشآت الصغيرة و المتوسطة في مصر تتركز في نشاطين فقط هما نشاط الصناعات التحويلية بنسبة تصل 51 % ، يليها تجارة الجملة و التجزئة بنسبة تصل إلى 40% كما يتضح من الشكل (2 – 1) .

و يركز هذا الفصل على تحليل الوضع الراهن للصناعات الصغيرة و دورها في الاقتصاد المصري ، خاصة دورها في الإنتاج الصناعي ، و في توفير فرص العمل ، وقيمة الإنتاج ، والقيمة المضافة التي تحققها للاقتصاد المصري .

[1] وزارة التجارة و الصاعة ، استراتيجية الصناعة و التجارة الخارجية 2017 .
/ http://www.mti.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/SiteAssets/Pages202017 /

شكل رقم (2-1)

التوزيع النسبي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط الاقتصادي عام2015

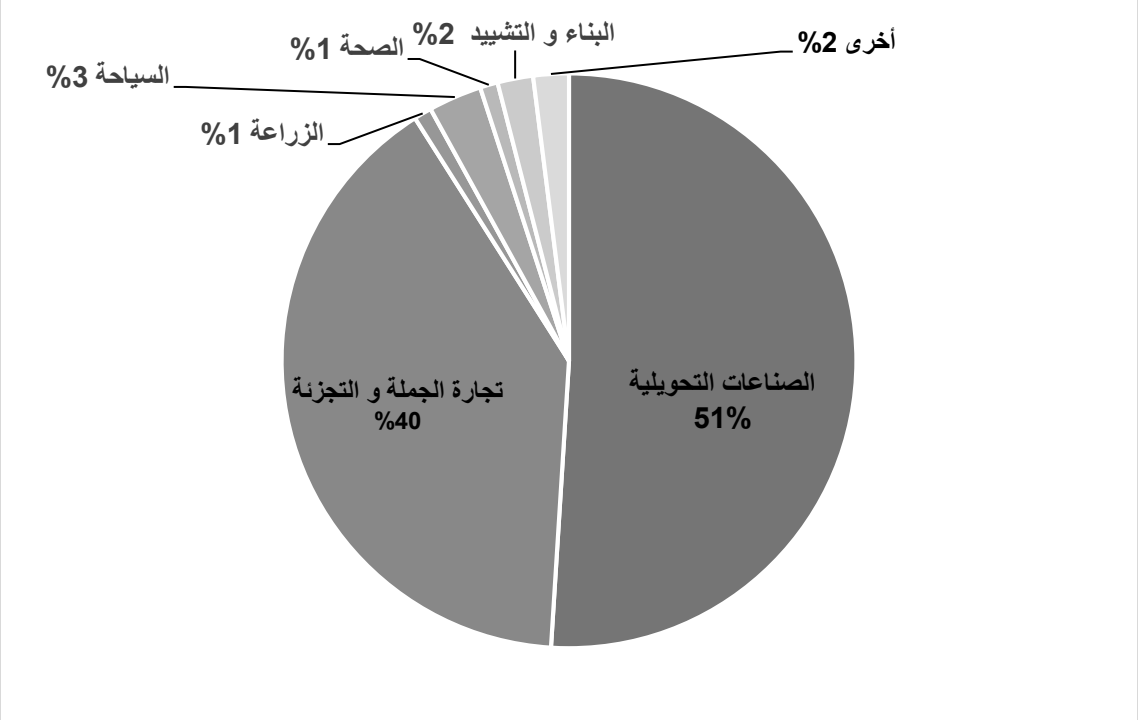

المصدر : البنك المركزي المصري

هذا وللوقوف على دور المنشآت الصناعية الصغيرة في التنمية سيتم التركيز في هذا الفصل على المنشآت الصناعية الصغيرة المسجلة لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة و التجارة الخارجية ، حيث أنها هي الجهة الوحيدة التي يتوافر لديها بيانات تفصيلية عن هذا القطاع ، وجدير بالذكر أن المنشآت الصناعية الصغيرة وفقاً لتعريف الهيئة هي تلك التي لا يتعدى حجم استثمارتها 5 مليون جنيه وعدد عمالها عن 50 عاملاً .

1.2 التطور العددي لإجمالي المنشآت الصناعية الصغيرة

1.1.2 : تطور إجمالي عدد المنشآت

شهدت المنشآت الصناعات الصغيرة تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2005 – 2015) حيث زاد عدها من 22.3 ألف منشأة إلى نحو 28 ألف منشأة بزيادة قدرها 25% ، أي أنها زادت بمقدار الربع خلال العشر سنوات الأخيرة ، و ارتفع عددها خلال عام 2016 ليصل إلى 28.6 ألف بزيادة نحو 611 منشأة خلال عام واحد كما يتضح من الجدول (2 – 1) .

جدول (2-1)

تطور إجمالي عدد منشآت الصناعات الصغيرة (بالألف منشآة) خلال الفترة

(2005 - 2016)

السنوات	إجمالي عدد المشروعات	نسبة التطور %
2005	**22.31**	**100.00**
2010	**25.36**	**113.68**
2015	**27.97**	**125.37**
2016	**28.58**	**128.13**

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

2.1.2 تطور عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وفقاً للنشاط

وفيما يتعلق بتطور عدد منشآت الصناعية الصغيرة وفقاً للنشاط خلال الفترة (2005 – 2016) يتضح أن الأنشطة الثلاث و هي نشاط المواد الغذائية و المشروبات والتبغ ، و نشاط الغزل والنسيج و الملابس والجلود ، ونشاط الصناعات الهندسية و الألكترونية و الكهربائية يستحوذوا وحدهم على نسبة تجاوزت 61% من إجمالي عدد المنشآت ، في حين تتوزع باقي النسب على الأنشطة الأخري ، ويعد نشاط البترول و تكريرة ،

ونشاط توزيع الكهرباء من أقل الأنشطة عدداً حيث لم تتجاوز عدد المنشآت الصناعية الصغيرة التي تعمل في هذه الأنشطة مشروعاً واحداً لكلاً منها كما يتضح من جدول (1) بالملحق و الشكل (2 – 2) .

شكل (2 – 2)

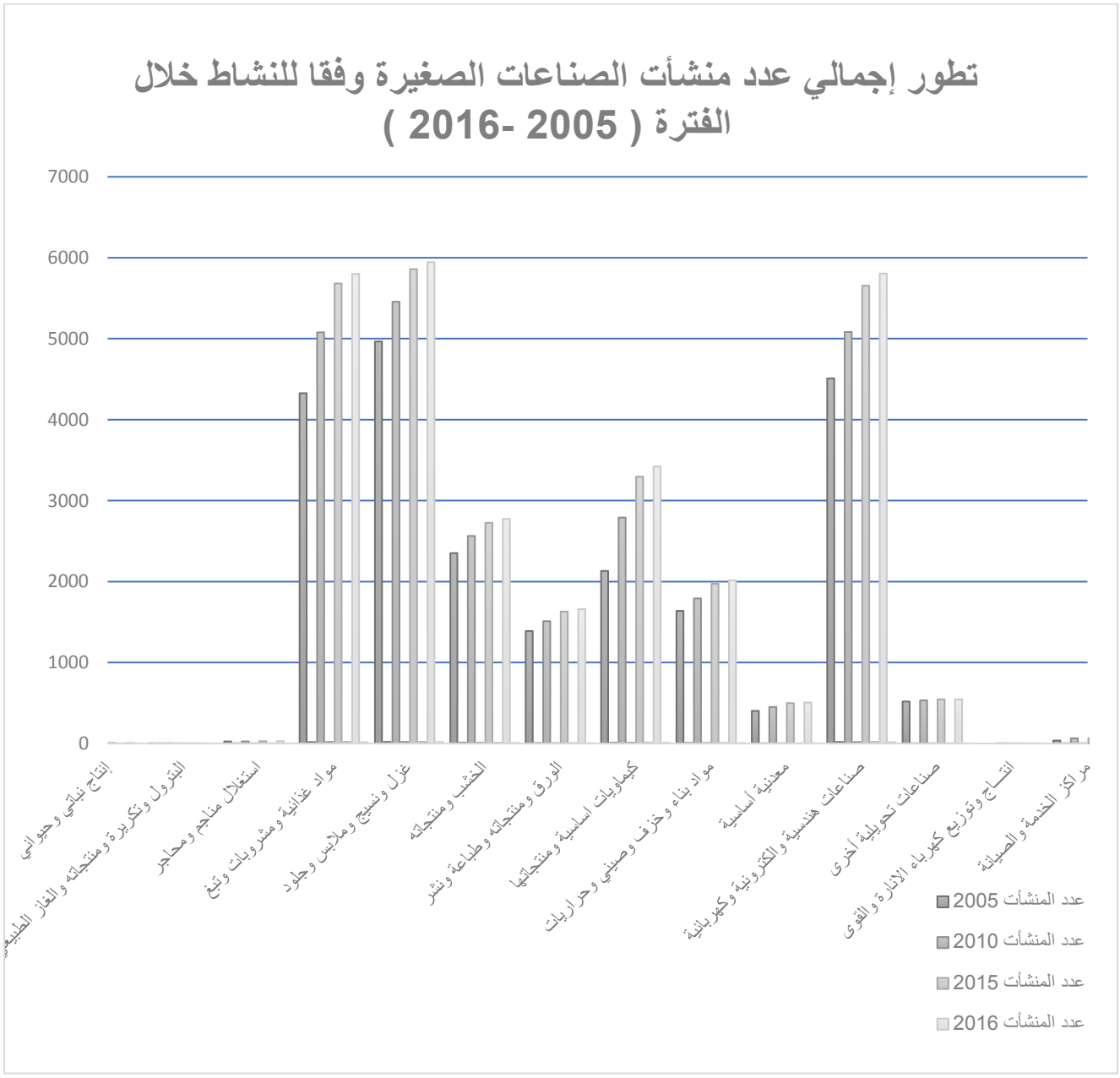

المصدر : الجدول رقم (1) بالملحق

3.1.2 الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية الصغيرة مقارنة بإجمالي المنشآت الصناعية وفقاً للنشاط:

تساهم المنشآت الصناعية الصغيرة بنسبة كبيرة في إجمالي المنشآت الصناعية حيث ساهمت في إجمالي المنشآت الصناعية بنسبة وصلت إلى حولي 77% خلال عامي 2015 و 2016 .

و فيما يتعلق بتوزيعها على الأنشطة وجد أن أعلى نسبة مساهمة لمنشآت الصناعات الصغيرة في إجمالي المنشآت الصناعية (46%) كانت من نصيب كل من نشاط المواد الغذائية و المشروبات و التبغ ، و نشاط الغزل و النسيج و الملابس و الجلود ، و نشاط الصناعات الهندسية و الألكترونية و الكهربائية ، و أقل نسبة مساهمة كانت من نصيب منشآت إنتاج البترول و تكريرة ، و إنتاج و توزيع الكهرباء ، و فيما يتعلق بنسبة مساهمة كل نشاط من أنشطة الصناعات الصغيرة في النشاط المقابل له على مستوى قطاع الصناعة ككل نلاحظ أن الصناعات الصغيرة تستحوذ على العدد الأكبر داخل معظم الأنشطة ، وتصل أقصاها بنشاط الخشب و منتجاته (93 %) ، ونشاط الصناعات الهندسية و الألكترونية (80 %) ، ونشاط الورق و منتجاته (78 %) كما يتضح من الجدول رقم (2 – 2) .

2 .2 تطور قيمة إنتاج منشآت الصناعات الصغيرة :

1.2.2 تطور إجمالي قيمة الإنتاج

شهدت قيمة إنتاج منشآت الصناعات الصغيرة زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة ، حيث تضاعفت قيمتها تقريباً خلال عشر سنوات إذ إرتفعت قيمتها من 21.4 مليار جنيه عام 2005 لتصل إلى 40.6 مليار جنيه عام 2015 ، ثم إرتفعت إلى 45.1 مليار جنيه خلال عام 2016 ، أي زادت بنسبة 12.5% خلال عام ، وبالمقارنة بين نسب الزيادة في قيمة إنتاج المنشآت الصغيرة (جدول رقم 2 – 3) و نسبة الزيادة في أعداد تلك المنشآت (جدول رقم 2 –1) فترة الدراسة نستنتج أن الزيادة المتحققة في قيمة إنتاج تلك المنشآت ترجع في المقام الأول إلى الزيادة في أسعار منتجات تلك المنشآت عنها في أعداد المنشآت الصغيرة .

جدول (2 – 2)

التطور العددي والأهمية النسبية لمنشآت الصناعات الصغيرة بالنسبة لإجمالي المنشآت الصناعية خلال عامي (2015 ، 2016)

النشاط	عدد المنشآت 2015				عدد منشآت 2016			
	إجمالي الصناعة	الصناعات الصغيرة	الأهمية النسبية لكل نشاط %	الأهمية النسبية للنشاط بالنسبة للصناعة %	إجمالي الصناعة	الصناعات الصغيرة	الأهمية النسبية لكل نشاط %	الأهمية النسبية للنشاط بالنسبة للصناعة %
إنتاج نباتي وحيواني	22	8	36.36	0.02	22	8	36.36	0.02
استخراج و تجهيز فحم	3		0.00	0.00	3		0.00	0.00
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	13	1	7.69	0.00	13	1	7.69	0.00
استخراج خامات المعادن	2		0.00	0.00	2		0.00	0.00
استغلال مناجم ومحاجر	54	29	53.70	0.08	54	29	53.70	0.08
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	7,594	5,683	74.84	15.73	7,828	5,801	74.11	15.61
غزل ونسيج وملابس وجلود	7,604	5,860	77.06	16.22	7,754	5,946	76.68	16.00
الخشب ومنتجاته	2,919	2,726	93.39	7.54	2,977	2,775	93.21	7.47
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	2,065	1,630	78.93	4.51	2,117	1,659	78.37	4.47
كيماويات اساسية ومنتجاتها	4,772	3,295	69.05	9.12	4,986	3,422	68.63	9.21
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	2,552	1,973	77.31	5.46	2,617	2,016	77.03	5.43
معدنية أساسية	778	499	64.14	1.38	811	507	62.52	1.36
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	7,030	5,655	80.44	15.65	7,240	5,805	80.18	15.62
صناعات تحويلية أخرى	603	545	90.38	1.51	605	546	90.25	1.47
انتـــاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	42	1	2.38	0.00	42	1	2.38	0.00
مراكز الخدمة والصيانة	84	65	77.38	0.18	84	65	77.38	0.17
الاجمالي	36,137	27,970	77.40	77.40	37,155	28,581	76.92	76.92

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

جدول (2 – 3)

تطوير إجمالي قيمة إنتاج منشآت الصناعات الصغيرة (بالمليون جنيه)
خلال الفترة (2005 – 2016)

السنوات	إجمالي قيمة الانتاج	نسبة التطور %
2005	21,424	100.00
2010	30,711	143.34
2015	40.608	189.54
2016	45,089	210.46

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

2.2.2 تطور قيمة الإنتاج وفقاً للنشاط

من الشكل رقم (2–3) يتبين أن الأنشطة الأربعة وهي نشاط المواد الغذائية و المشروبات و التبغ ، ونشاط الصناعات الهندسية و الإلكترونية و الكهربائية ، و نشاط الكيماويات الأساسية و منتجاتها ، و نشاط الغزل و النسيج و الملابس و الجلود قد استحوذوا مجتمعين على أهمية نسبية كبيرة تراوحت بين 77% و 80% من إجمالي قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة خلال فترة الدراسة ، أما أقل أهمية نسبية لقيمة إنتاج الصناعات الصغيرة فكانت من نصيب الأنشطة الخمسة وهم نشاط الانتاج النباتي و الحيواني ، و نشاط البترول وتكريرة و منتجاته ، و نشاط استغلال المناجم و المحاجر ، و نشاط مراكز الخدمة و الصيانة ، و نشاط إنتاج و توزيع الكهرباء حيث لم يتعدى نسبة مساهمة أي منهم 1% من إجمالي قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة خلال فترة الدراسة ، كما يتضح من الشكل التالي .

شكل (2-3)

تطور قيمة إنتاج منشآت الصناعات الصغيرة وفقاً للنشاط خلال الفترة

(2005 – 2016) القيمة بالألف جنيه

م

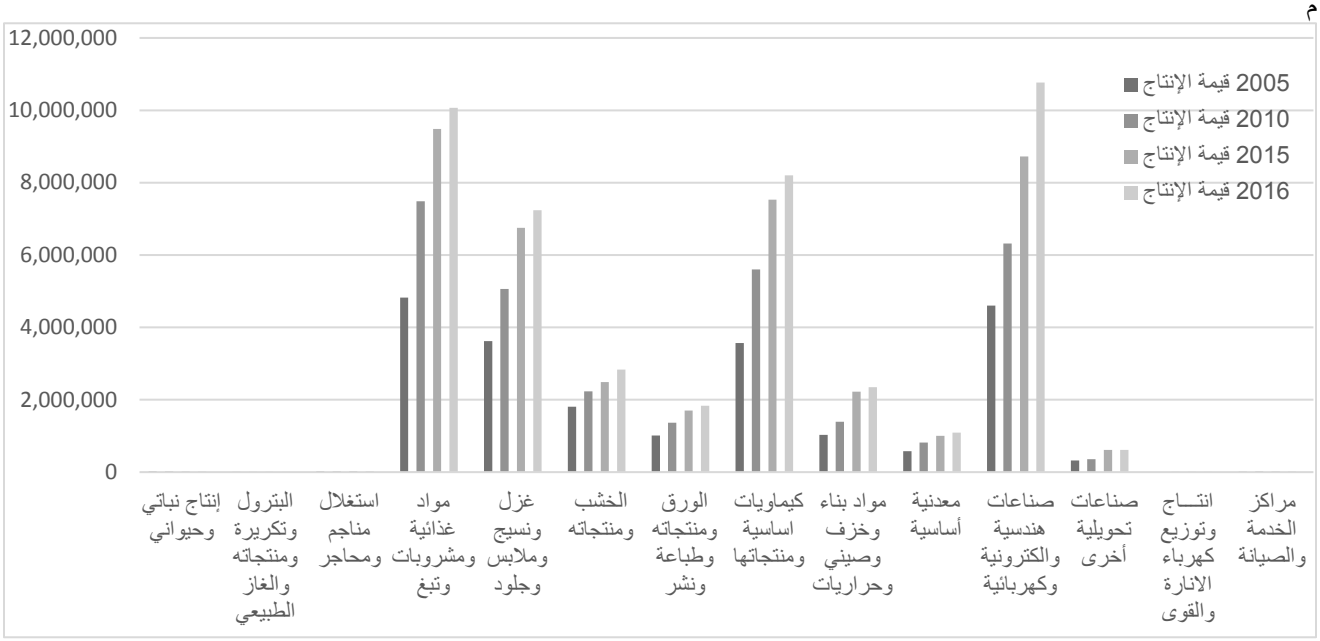

المصدر : الجدول رقم (2) بالملحق

3.2.2 الأهمية النسبية لقيمة إنتاج الصناعات الصغيرة لإجمالي قيمة إنتاج قطاع الصناعة:

بالرغم من المساهمة الكبيرة لأعداد منشآت المشروعات الصغيرة و التي وصلت لنحو ثلاثة أرباع إجمالي عدد المنشآت الصناعية إلا أن مساهمتها في إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي كانت ضعيفة جداً حيث لم تتعدى 2% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي عام 2015 ، و 3% عام 2016 و هو ما يدل على ضعف قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالمنشآت الصناعية المتوسطة و الكبيرة من ناحية و بالمقارنة بعددها من ناحية أخرى ، أما على مستوى النشاط الواحد فقد حقق نشاط الخشب و منتجاته أعلى نسبة مساهمة عام 2015 بلغت 26.5% من إجمالي قيمة إنتاج نشاط الأخشاب على مستوى القطاع ككل ، أما خلال عام 2016 فقد حققت قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة أعلى نسبة مساهمة في نشاط الخشب و منتجاته بلغت 39% ، أما مراكز الخدمة و الصيانة فقد حققت أهمية نسبية قدرها 9.9 % خلال عام 2015 ، و 21.5% خلال عام 2016 ، أما باقي الأنشطة فقد جاءت بأهمية نسبية ضعيفة وهو ما يوضحه جدول (2 – 4) .

جدول (2 – 4)

الأهمية النسبية لقيمة إنتاج الصناعات الصغيرة في إجمالي قيمة إنتاج منشآت قطاع الصناعة وفقا للنشاط خلال عامي 2015 و 2016 بالمليون جنيه

النشاط	قيمة إنتاج 2015				قيمة إنتاج 2016			
	إجمالي الصناعة	الصناعات الصغيرة	الأهمية النسبية لكل نشاط %	الأهمية النسبية للنشاط بالنسبة للصناعة %	إجمالي الصناعة	الصناعات الصغيرة	الأهمية النسبية لكل نشاط %	الأهمية النسبية للنشاط بالنسبة للصناعة %
إنتاج نباتي وحيواني	238.27	19.50	8.19	0.00	238.27	19.50	8.19	0.00
استخراج و تجهيز فحم	801.64		0.00	0.00	801.64		0.00	0.00
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	30,019.90	5.74	0.02	0.00	30,019.90	5.74	0.02	0.00
استخراج خامات المعادن	137.11		0.00	0.00	137.11		0.00	0.00
استغلال مناجم ومحاجر	847.44	20.89	2.47	0.00	847.44	29.41	3.47	0.00
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	260,307.93	4,827.22	1.85	0.33	271,261.12	10,071.50	3.71	0.66
غزل ونسيج وملابس وجلود	93,356.63	3,621.41	3.88	0.25	98,071.66	7,239.19	7.38	0.48
الخشب ومنتجاته	6,830.05	1,807.61	26.47	0.12	7,264.32	2,836.93	39.05	0.19
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	25,184.79	1,015.98	4.03	0.07	25,941.95	1,836.89	7.08	0.12
كيماويات اساسية ومنتجاتها	241,379.25	3,569.34	1.48	0.24	247,337.24	8,197.55	3.31	0.54
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	64,175.05	1,025.99	1.60	0.07	65,149.08	2,351.05	3.61	0.15
معدنية أساسية	154,943.09	578.74	0.37	0.04	165,905.44	1,088.09	0.66	0.07
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	329,534.39	4,600.69	1.40	0.31	339,907.62	10,770.87	3.17	0.71
صناعات تحويلية أخرى	92,289.68	320.33	0.35	0.02	92,362.00	617.36	0.67	0.04
انتـــاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	174,553.36	0.00	0.00	0.00	174,553.36	1.33	0.00	0.00
مراكز الخدمة والصيانة	108.58	10.74	9.89	0.00	108.58	23.35	21.51	0.00
الاجمالي	1,474,707.16	21,424.17	1.45	1.45	1,519,906.74	45,088.76	2.97	2.97

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

3.2 تطور مساهمة الصناعات الصغيرة في التشغيل

1.3.2 تطور إجمالي عدد العاملين

تطور أعداد العاملين بالصناعات الصغيرة بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ خلال عام 2016 نحو 281.7 ألف عامل مقابل عدد قدره 205.2 ألف عامل خلال عام 2005 ، أي أنها زادت بما يقرب من 76 ألف عامل خلال أحد عشر عام بمعدل زيادة قدره نحو سبعة ألاف عامل سنوياً مما يشير إلى استيعاب هذا القطاع للعمالة و من ثم يساهم في تقليل معدل البطالة كما يتضح من الجدول (2 – 5) .

جدول (2 – 5)

تطور أعداد العمالة بالصناعات الصغيرة (بالألف عامل) خلال الفترة

(2005 – 2016)

السنوات	إجمالي عدد العمال	نسبة التطور %
2005	205.18	100.00
2010	243.16	118.51
2015	274.25	133.66
2016	281.74	137.31

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

2.3.2 تطور أعداد العمالة وفقاً للنشاط

استحوذت الأنشطة الأربعة وهم نشاط الغزل و النسيج و الملابس والجلود ، و نشاط المواد الغذائية و المشروبات و التبغ ، ونشاط الصناعات الهندسية و الإلكترونية و الكهربائية ، و نشاط الكيماويات الأساسية و منتجاتها مجتمعين على أهمية نسبية كبيرة تجاوزت 77% من إجمالي عدد العمالة بقطاع الصناعات الصغيرة خلال فترة الدراسة .

أما أقل أهمية نسبية للعمالة بالصناعات الصغيرة فكانت من نصيب الأنشطة الخمسة وهم نشاط الإنتاج النباتي و الحيواني ، نشاط البترول وتكريرة و منتجاته ، نشاط استغلال المناجم و المحاجر ، نشاط مراكز الخدمة و الصيانة ، نشاط إنتاج و توزيع الكهرباء حيث لم يتعدى نسبة مساهمة أي منهم 1% خلال فترة الدراسة ، كما يتضح من الشكل (2 – 4) .

شكل (2 – 4)

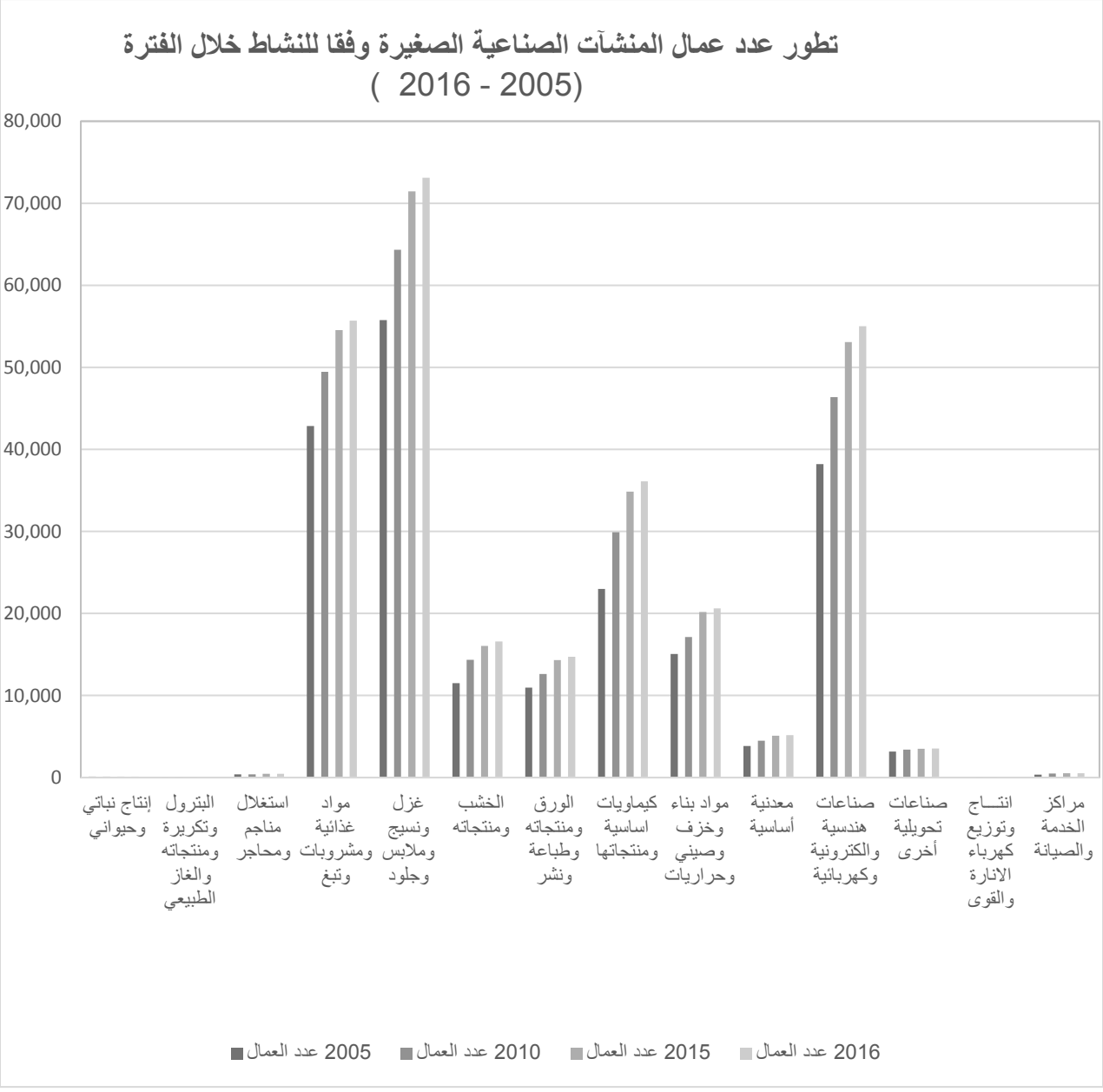

المصدر : الجدول رقم (3) بالملحق

3.3.2 الأهمية النسبية لعدد العاملين بالصناعات الصغيرة لإجمالى العاملين بقطاع الصناعة :

ساهم عدد عمال الصناعات الصغيرة بنسبة 14.1 % من إجمالي عدد العاملين بقطاع الصناعة في عام 2015 وتناقصت هذة النسبة لتصل في عام 2016 إلى 13.7 % ، و كان من أبرز الأنشطة إستيعاباً للعمالة خلال العامين المذكورين نشاط الغزل و النسيج و الملابس و الجلود ، و نشاط المواد الغذائية و المشروبات و التبغ و نشاط الصناعات الهندسية و الإلكترونية و كهربائية حيث لم يتجاوز نسبة مساهمة أي منها في إجمالي العاملين بالنشاط الصناعي 4 % ، أما أقل الأنشطة استيعاباً للعمالة كان نشاط البترول و تكريره و الغاز الطبيعي ، ونشاط إنتاج و توزيع كهرباء الإنارة و القوى ، أما فيما يتعلق بمساهمة العاملين بقطاع الصناعات الصغيرة على مستوى كل نشاط على حدى فيلاحظ أن نشاط الخشب و منتجاته ساهم بأعلى نسبة خلال عامي 2015 ، 2016 بلغت نحو 39% من إجمالي العاملين بنشاط الخشب على مستوى الصناعة ككل ، . في حين تباينت نسبة مساهمة باقي الأنشطة على النحو المبين بالجدول (2 – 6) .

4.3.2 متوسط نصيب المشروع من العاملين

تباين بصورة كبيرة متوسط عدد العاملين بالمشروع الواحد ، حيث كان نشاط البترول و تكريره هو أكثر الأنشطة إستيعاباً للعمالة حيث بلغ نصيب المشروع الواحد 20 عامل خلال فترة الدراسة، أما نشاطي الإنتاج الحيواني و المناجم و المحاجر فتراوح نصيب المشروع من العاملين ما بين 15 – 17 عامل ، أما أقل الأنشطة إستيعاباً للعمالة فكانت أنشطة الخشب و منتجاته ، و الورق و منتجاته ، و الصناعات الهندسية ، و مراكز الخدمة و الصيانة ، حيث تراوح متوسط عدد العاملين فيها بين 1–9 عامل / مشروع ، و ذلك كما يتضح من الجدول (2 – 7) .

جدول (2 - 6)

الأهمية النسبية لعدد عمال الصناعات الصغيرة في إجمالي قطاع الصناعة خلال عامي 2015 و 2016

النشاط	عدد عمال 2015				عدد عمال 2016			
	قطاع الصناعة	الصناعات الصغيرة	الأهمية النسبية لكل نشاط %	الأهمية النسبية للنشاط بالنسبة للصناعة %	قطاع الصناعة	الصناعات الصغيرة	الأهمية النسبية لكل نشاط %	الأهمية النسبية للنشاط بالنسبة للصناعة %
إنتاج نباتي وحيواني	1,880	134	7	0.01	1,880	134	7	0.01
استخراج و تجهيز فحم	1,275		0	0.00	1,275		0	0.00
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	22,182	20	0	0.00	22,182	20	0	0.00
استخراج خامات المعادن	882		0	0.00	882		0	0.00
استغلال مناجم ومحاجر	7,685	473	6	0.02	7,685	473	6	0.02
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	350,234	54,550	16	2.81	356,204	55,706	16	2.71
غزل ونسيج وملابس وجلود	520,030	71,460	14	3.68	527,973	73,108	14	3.56
الخشب ومنتجاته	41,316	16,059	39	0.83	42,348	16,596	39	0.81
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	83,631	14,311	17	0.74	86,670	14,739	17	0.72
كيماويات اساسية ومنتجاتها	354,585	34,842	10	1.79	359,721	36,108	10	1.76
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	181,927	20,163	11	1.04	184,363	20,628	11	1.00
معدنية أساسية	غير متوفر	5,086	0	.000	غير متوفر	5,166	0	.000
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	333,286	53,096	16	2.73	339,332	55,003	16	2.68
صناعات تحويلية أخرى	10,272	3,523	34	0.18	10,598	3,531	33	0.17
انتـــاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	23,226	16	0	0.00	23,226	16	0	0.00
مراكز الخدمة والصيانة	3,061	517	17	0.03	3,061	517	17	0.03
الاجمالي	1,935,472	274,250	14.11	14.11	1,967,400	281,745	13.71	13.71

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

جدول (2 – 7)

متوسط عدد العمال في المشروع الواحد خلال الفترة (2005 – 2016)

النشاط	عدد العمال			
	2005	2010	2015	2016
إنتاج نباتي وحيواني	17	17	17	17
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	20	20	20	20
استغلال مناجم ومحاجر	15	15	16	16
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	10	10	10	10
غزل ونسيج وملابس وجلود	11	12	12	12
الخشب ومنتجاته	5	6	6	6
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	8	8	9	9
كيماويات اساسية ومنتجاتها	11	11	11	11
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	9	10	10	10
معدنية أساسية	10	10	10	10
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	8	9	9	9
صناعات تحويلية أخرى	6	6	6	6
انتـــاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	0	16	16	16
مراكز الخدمة والصيانة	9	8	8	8

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

2 .4 تطور مساهمة الصناعات الصغيرة في القيمة المضافة:

1.4.2 تطور إجمالي القيمة المضافة

شهدت القيمة المضافة في منشآت الصناعات الصغيرة زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة ، حيث تضاعفت قيمتها تقريباً خلال الأحد عشر عاماً محل الدراسة ، حيث إرتفعت قيمتها من 9.6 مليار جنيه عام 2005 لتصل إلى 20.7 مليار جنيه عام 2016 و كما يتضح من الجدول (2 – 8) .

جدول (2 – 8)

تطور إجمالي القيمة المضافة في منشآت الصناعات الصغيرة خلال الفترة(2005 – 2016)

(بالمليون جنيه)

السنوات	إجمالي القيمة المضافة	نسبة التطور %
2005	9.580.71	100.00
2010	13.346.63	139.31
2015	17.842.34	186.23
2016	20.678.61	215.84

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

2.4.2 تطور القيمة المضافة للصناعات الصغيرة وفقاً للنشاط

من خلال الدراسة و التحليل تبين تركز نحو 84% من القيمة المضافة في الأنشطة الأربعة التالية مجتمعين ، وهم نشاط المواد الغذائية و المشروبات و التبغ ، و نشاط الصناعات الهندسية و الألكترونية ، و نشاط الغزل و النسيج و الطباعة و النشر ، و نشاط الكيماويات الأساسية و منتجاتها ، أما نسبه الـ 16% الباقية من القيمة المضافة فكانت من نصيب باقي الأنشطة كما يتضح من شكل (2 – 5)

شكل (2 – 5)

تطور القيمة المضافة لمنشآت الصناعات الصغيرة وفقاً للنشاط خلال الفترة

(2005 – 2016)

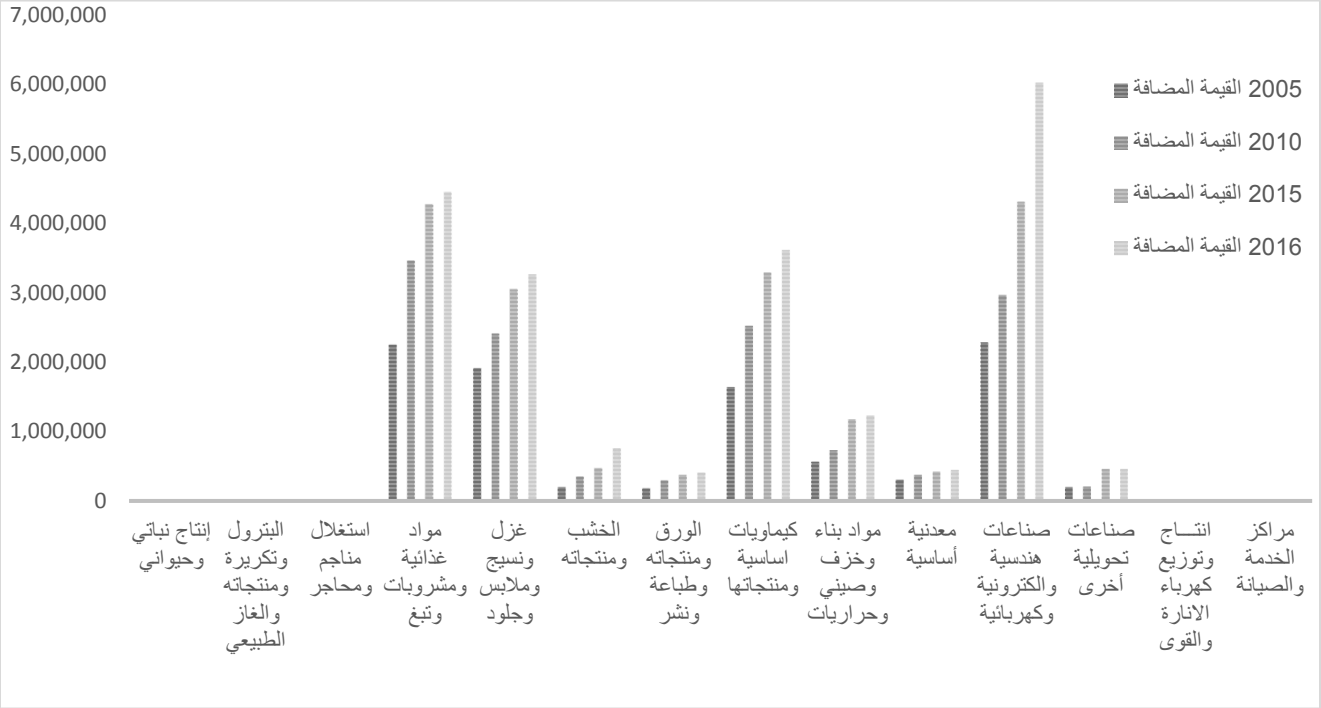

المصدر : الجدول رقم (4) بالملحق

3.4.2 الأهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات الصغيرة لإجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة :

تساهم الصناعات الصغيرة بنسبة ضئيلة للغاية في إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعيه حيث لم تتعدا هذه النسبة نحو 3% خلال عامي 2015 ، 2016 .

أما على مستوى النشاط الواحد فإن أكبر مساهمة للصناعات الصغيرة خلال عامي 2015 ، 2016 كانت من نصيب نشاط الإنتاج الحيواني و نشاط مراكز الخدمة والصيانة حيث بلغت مساهمتهم نحو 16% و 18% من إجمالي القيمة المضافة لمنشآت الصناعة التي تعمل في مجال هذا النشاط على الترتيب . و اللافت للنظر أن نشاط الخشب و منتجاته على مستوى قطاع الصناعة حقق قيمة مضافة سالبة بلغت نحو 1090.9 مليون

جنيه عام 2015 و إنخفضت إلى 771.4 مليون جنيه عام 2016 ، بينما حققت الصناعات الصغيرة العاملة في نفس النشاط قيمة مضافة موجبه قدرها 472 و 756.8 مليون جنيه خلال العامين المذكورين على التوالي كما يتضح من جدول (2 – 9) .

جدول (2 – 9)

الأهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات الصغيرة لإجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالألف جنيه خلال عامي 2015 , 2016

النشاط	القيمة المضافة 2015				القيمة المضافة 2016			
	قطاع الصناعة	الصناعات الصغيرة	الأهمية النسبية لكل نشاط %	الأهمية النسبية للنشاط بالنسبة للصناعة %	قطاع الصناعة	الصناعات الصغيرة	الأهمية النسبية لكل نشاط %	الأهمية النسبية للنشاط بالنسبة للصناعة %
إنتاج نباتي وحيواني	95.48	15.40	16.13	0.00	95.48	15.40	16.13	0.00
استخراج و تجهيز فحم	83.00		0.00	0.00	83.00		0.00	0.00
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	16,866.51		0.00	0.00	16,866.51		0.00	0.00
استخراج خامات المعادن	125.27		0.00	0.00	125.27		0.00	0.00
استغلال مناجم ومحاجر	365.24	21.37	5.85	0.00	365.24	21.37	5.85	0.00
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	101,121.48	4,266.28	4.22	0.62	104,741.75	4,446.33	4.25	0.63
غزل ونسيج وملابس وجلود	41,000.09	3,042.96	7.42	0.44	43,478.74	3,259.36	7.50	0.46
الخشب ومنتجاته	-1,090.89	471.98			-771.39	756.79		
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	8,104.04	373.57	4.61	0.05	8,288.84	407.05	4.91	0.06
كيماويات اساسية ومنتجاتها	118,949.69	3,282.73	2.76	0.47	121,079.66	3,609.76	2.98	0.51
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	45,832.85	1,174.93	2.56	0.17	46,214.24	1,227.13	2.66	0.17
معدنية أساسية	55,726.52	420.82	0.76	0.06	58,803.46	443.03	0.75	0.06
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	165,881.83	4,304.83	2.60	0.62	169,754.46	6,024.85	3.55	0.85
صناعات تحويلية أخرى	60,739.71	456.37	0.75	0.07	60,771.23	456.44	0.75	0.06
انتـــاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	78,940.59	0.74	0.00	0.00	78,940.59	0.74	0.00	0.00
مراكز الخدمة والصيانة	57.95	10.35	17.86	0.00	57.95	10.35	17.86	0.00
الاجمالي	692,799.35	17,842.34	2.58	2.51	708,895.02	20,678.61	2.92	2.81

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

4.3.2 متوسط نصيب المشروع الواحد من القيمة المضافة

تباين متوسط نصيب المشروع الواحد من القيمة المضافة فيما بين الأنشطة المختلفة وفيما بين سنوات الدراسة حيث تحققت أعلى قيمة مضافة لنشاط الإنتاج النباتي و الحيواني و التي بلغت 1.9 ألف جنيه للمشروع ، يليه نشاط الكيماويات الأساسية حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للمشروع 1.06 ألف جنيه ، يلية مشروع الصناعات الهندسية و الألكترونية حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للمشروع الواحد 1.04 ألف جنيه و ذلك خلال عام 2016 .

هذا و قد شهد متوسط نصيب المشروع من القيمة المضافة تطوراً ملموساً فترة الدراسةحيث تحقق أعلى تغير نسبي في نشاط الخشب و منتجاته و الذي بلغ نحو 320% ، و يلية نشاط الصناعات الهندسية و الإلكترونية حيث حقق متوسط قيمة مضافة وصلت إلى 205% عام 2016 مقارنة بعام 2005 كما يتضح من جدول (2 – 10) .

نستخلص من العرض السابق أنه رغم المساهمة الكبيرة لأعداد المنشآت الصناعية الصغيرة في إجمالي المنشآت الصناعية فإن مساهمتها في إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي و من ثم في القيمة المضافة ما زالت ضئيلة للغاية ، ويعني ذلك أن النهوض بالمنشآت الصناعية الصغيرة يجب ألا يتوقف عند زيادة أعدادها (رغم ما يمثله ذلك في المساهمة في توفير فرص العمل) و إنما يجب أن يركز على الاهتمام باختيار نوعية المنتجات المصنعة و جودتها و مدى إستخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاجها مما يرفع من قيمتها و يزيد من تنافسيتها ، و بالتالي يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

و جدير بالإشارة أن كل ما تم عرضه من بيانات تتعلق بالقطاع الرسمي أما الصناعة التي تعمل في إطار القطاع غير الرسمي (أي كل الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للضرائب والتي لا يتم مراقبتها من قبل الحكومة والتي لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، على العكس من الاقتصادي النظامي أو الرسمي) فلم يتم تناولها بالتحليل رغم حجمها الكبير (حيث يتراوح حجم الأنشطة غير الرسمية في مصر بين حوالي 20 و 40 %) و ذلك لصعوبة الحصول عن بيانات دقيقة عنها و خاصة ما يتعلق منها بالمنشآت الصناعية الصغيرة .

و جدير بالاشارة أنه لم يتم التطرق لدور المنشآت الصناعية الصغيرة في الصادرات لعد توافر البيانات .

جدول (2 – 10)

متوسط نصيب المشروع الصناعي الصغيرمن القيمة المضافة و التغير النسبي خلال الفترة

(2005 – 2016) بالألف جنيه

النشاط	2005	2010	2015	2016
	القيمة المضافة	القيمة المضافة	القيمة المضافة	القيمة المضافة
إنتاج نباتي وحيواني	1,926	1,926	1,926	1,926
التغير النسبي %	100	100	100	100
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	0	0	0	0
التغير النسبي %	0	0	0	0
استغلال مناجم ومحاجر	693	713	737	737
التغير النسبي %	100	103	106	106
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	520	681	751	766
التغير النسبي %	100	131	144	147
غزل ونسيج وملابس وجلود	385	441	519	548
التغير النسبي %	100	114	135	142
الخشب ومنتجاته	85	138	173	273
التغير النسبي %	100	162	203	320
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	131	196	229	245
التغير النسبي %	100	149	174	187
كيماويات اساسية ومنتجاتها	770	902	996	1,055
التغير النسبي %	100	117	129	137
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	343	408	596	609
التغير النسبي %	100	119	173	177
معدنية أساسية	761	832	843	874
التغير النسبي %	100	109	111	115
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	507	582	761	1,038
التغير النسبي %	100	115	150	205
صناعات تحويلية أخرى	382	383	837	836
التغير النسبي %	100	100	219	219
انتـــاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	0	744	744	744
التغير النسبي %	0	100	100	100
مراكز الخدمة والصيانة	122	152	159	159
التغير النسبي %	100	124	130	130

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

الفصل الثالث
تجارب بعض الدول في النهوض بالمنشآت الصناعية الصغيرة

الفصل الثالث : تجارب بعض الدول في النهوض بالمنشآت الصناعية الصغيرة

يركز هذا الفصل على دراسة تجارب بعض الدول وخاصة تلك التي حققت نجاحاً ملموساً وكان لها دوراً ملموساً في النهوض بتلك المنشآت في مجال تطوير المنشآت الصناعية الصغيرة والنهوض بها لتوضيح كيف استطاعت هذه الدول تنمية و تطوير المنشآت الصناعية الصغيرة ، و ما هي السبل و الآليات التي أتخذتها للنهوض بتلك المنشآت ، وذلك بهدف محاوله الاستفادة من هذه التجارب في تنمية هذا القطاع الهام مع الأخذ في الاعتبار ظروف وإمكانيات المجتمع المصري .

نلقي الضوء فيما يلي على البعض منها :-

١,٣ : التجربة اليابانية[١]:

مرت التجربة اليابانية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة حقب زمنية ، و أصدرت الحكومة اليابانية تشريعات جديدة تنظم عمل هذه المؤسسات وإعادة توجيه أنشطتها تجاه المجالات الأكثر ملائمة لها و في ضوء ذلك أخذت منشآت الأعمال الصغيرة في اليابان خمسة أنماط هي :

المجمعات : وهي تلك الشركات التي ركزت على كيفية بلوغ مستويات أفضل عن طريق إدارة الموارد مثل رأس المال والعمل من أجل تنمية الفن الإنتاجي والإداري في الصناعة والتي أدت إلي تقوية مركزها التنافسي في مصاف المنافسين الكبار.

المتخصصون : وهي الشركات التي ركزت على مزايا خاصة أو فنون إنتاج خاصة تطورت لديها على مدى السنين بدون أن تعرض نفسها لمخاطر الاستثمار في مجالات جديدة برغم اتجاهها للأسواق الخارجية.

شركات الإدارة المبتكرة : وهي تلك الشركات التي طورت مناهج إدارية موحدة من أجل التغلب على نقص العمالة لضمان استمرار أعمالها دون ارتفاع في التكاليف وخاصة تلك المدفوعة في صورة أجور.

المشروعات الدولية : وهي تلك الشركات التي حددت إستراتيجيتها التنموية من خلال وجهة النظر المرتبطة بالأجل الطويل واعتبارات السوق الدولية وبدأت توسع من حجم أعمالها وتنقل نشاطها إلي دول أخري تتميز بتوافر وانخفاض أجور العمالة مثل دول جنوب شرق أسيا.

[١] تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، رئاسة الجمهورية الدورة السادسة والعشرين ١٩٩٩-٢٠٠٠ / مرجع سابق ، ص ١٨٧.

الأخوة الصغار: وهي شركات تعمل في مجال الصناعة وترتبط بشركات أكبر من خلال عقود من الباطن لتوريد مستلزمات إنتاج الشركات الكبيرة وذلك من أجل توسيع شبكة مبيعاتها ، ومن ثم توسيع قاعدة أعمالها وإن كان ذلك يتطلب اعتمادات ضخمة من رأس المال .

و قد اعتمدت اليابان في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة على ، عدة مؤسسات من أهمها[1]:هيئات التمويل الحكومية للصناعات الصغيرة ، جمعية التمويل الأهلية، جمعية تمويل الصناعات الصغيرة وأغلبها يقدم قروضاً طويلة الأجل لاقتناء الآلات والمعدات اللازمة لتسيير العمليات وتشجيع اللجوء الى التقنيات والتكنولوجيا الحديثة.، وهناك أيضا مؤسسات تمويل خاصة او مختلطة تكفلت بمهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالبنك المركزي للتجارة والصناعة ، والبنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الخاصة .

وتثبت تجارب الدول الصناعية والدول النامية [2] أهمية دور منشآت الأعمال الصغيرة في زيادة الصادرات ففي اليابان تستحوز منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على ٣٠% من إجمالي صادرات اليابان الصناعية هذا بالإضافة إلى صادرات غير مباشرة لمنشآت الأعمال الصغيرة تمثل ٢٠% من إجمالي صادرات المنشآت الصناعية الكبيرة , كما ان نصف الاستثمارات الصناعية اليابانية في الخارج تتم بواسطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويتجه معظمها إلى جنوب شرق آسيا.

٣-٢ تجربة كوريا الجنونية[3]:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري ، حيث يصل عددها إلى أكثر من ٣ مليون منشأة ، تشكل نسبة ٩٩,٨٠% من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية ، وتوظف نحو ١٠،٤٨٠ مليون عامل من أصل ١٢،٠٤ مليون عامل، أي نحو ٨٧% من مجموع القوى العاملة في كوريا عام ٢٠٠٣، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضا نحو ٩٩،٤% من مجمل المشروعات العاملة في الصناعة التحويلية، وتساهم بنحو ٥٢،٨% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع .

ويرجع ذلك إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة الكورية والتي من أهمها تحول السياسات من التركيز على الصناعات الخفيفة كثيفة العمل إلى الصناعات الثقيلة والكيماوية ،

[1] دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة. -الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان .

[2] منشآت الأعمال الصغيرة هل في السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm

[3] بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة
https://www.microfinancegateway.org/.../mfg-ar-some-successful-i.

بسبب تآكل حصة كوريا من التصدير نظرا للمنافسة من قبل الدول النامية في أسواق المنتجات كثيفة العمل.

و لقد أصبح تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية غير ممكن تطبيقه بدون تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإنتاج القطع والمكونات والأجزاء الضرورية اللازمة للصناعات الثقيلة ، و كانت الأجزاء والمكونات الرئيسية ذات الصلة بإنتاج المنتجات النهائية تنتج تحت الرقابة المباشرة من قبل شركات التجميع الكبرى .

- وقد بدأت الحكومة بالتركيز على تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير برامج وحوافز متعددة للمساعدة ، وبفضل سياسات الدعم المتنوعة ازدادت أعداد المشروعات الجديدة بشكل مستمر وتغيرت الريادة وبيئة الأعمال بشكل مثير منذ بداية عقد الستينات . فقد بثت الحكومة الروح الريادية لدى المواطنين وحثتهم على خلق أعمال جديدة، وهيأت البيئات المناسبة والأجواء الملائمة للمشاريع الريادية الجديدة. وقد تغيرت أيضا سلوكيات النخبة المتعلمة من الشباب. فقد كان تفضيل هؤلاء الشباب سابقا العمل في الشركات الكبرى أو القطاعات الحكومية كوظائف دائمة لهم، لكن تغير الوضع ، فقد ازداد بشكل ملحوظ أعداد الشباب الراغبين في العمل بالمشروعات الخاصة بهم أو في المشروعات الصغيرة أو المتوسطة الواعدة. ويعزى السبب في الإقبال على أعمال الريادة إلى البطالة العمالية وعدم الاستقرار الوظيفي.
- كما يعزى زيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكوري ككل ، إلى تحول الاقتصاد الكوري نحو الاقتصاد المعتمد على المعرفةKnowledge-based economy ، وسياسات الدعم الحكومية لمشاريع التكنولوجيا ذات المخاطرة العالية Venturebusinesses

ومن هنا وضعت الحكومة الكورية في ذلك الوقت مجموعة من الخطط الاقتصادية و الإجراءات أهمها :

١) إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.

٢) سن قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة Small and Medium-sized Enterprises Sub-contracting Promotion Act كان من أهم الإجراءات التي اتخذت في هذا الإطار هو تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة. فكانت

الشركات الكبيرة مطالبة بأن تحصل على احتياجاتها من هذه الصناعات وتوريدها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم إنتاجها في الشركات الكبيرة. وتزود المشروعات الكورية الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبيرة بنحو ٦٠٪ من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللازمة لصناعاتها.

٣) إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Industrial Promotion Corporation ، وهي منظمة شبه حكومية، تقوم بتشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير برامج متنوعة مثل المساعدة المالية، خدمات في الإدارة والتسويق والمعلومات، وخدمات التدريب. كما تقوم الهيئة بمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مدن صناعية، وتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير، وقد تباينت الإجراءات والسياسات التي تبنتها كوريا الجنوبية ونفذتها من وقت لآخر، ومن مرحلة إلى أخرى من التطور الاقتصادي للدولة ، و يمكن حصر أهم السياسات والإجراءات التي أثبتت كفاءة وفاعلى ة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فيما يلي:

- ✓ **برامج تشجيع التصدير Export Promotion Schemes**

وضعت الحكومة السياسات واتخذت الإجراءات من أجل تشجيع صادرات المشروعات الصغيرة ، وكذلك تحفيز شركات التصدير. فقد أقيمت مراكز دعم التصدير Export Support Centers، من أجل تسهيل صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما تم إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار Korea Trade-Investment Promotion Agency (KOTRA).وقد ساهمت هذه الوكالة في تشجيع الأنشطة التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية.

- ✓ **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير التكنولوجيا** وطبقاً لهذا البرنامج والمسمى'Technology Appraisal and Guarantee Program' ، تقوم المؤسسات المتخصصة في تقييم التكنولوجيا ، بتقييم التكنولوجيا التي طورتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن ثم تحدد هذه المؤسسات مستوى وجودة هذه التكنولوجيا. بعد ذلك تقوم المؤسسات المالية بمنح القروض لهذه المشروعات، اعتمادا على نتائج التقييم التكنولوجي.Technology Assessment .

- ✓ **الدعم المالي:**

تم إنشاء الصندوق الكوري لضمان القروض Korea Credit Guarantee Fund Credit، لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار إلى ضمان للقروض لتمكينها من الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع .

- ✓ **الحوافز الضريبية :**

تشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- إعفاء أو تخفيض ضريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تقام خارج مناطق المدن، وفي المناطق الريفية.
- تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة ٥٠% في نهاية السنة الأولى من إقامة المنشأة ، ولمدة ٥ سنوات .

وأهم ما يميز التجربة الكورية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية واحترافها (أسوة باليابان) عملية توطين تقنيات عالية استراتيجية ، من خلال إجراء الأبحاث (الهندسة العكسية) ، ومن ثم تطويرها وتصنيعها محلياً ، وإعادة تصديرها كمنتجات مطورة إلى الأسواق العالمية بما فيها الدول التي نبعت منها هذه المنتجات والتقنيات ، وساعد على ذلك زيادة حجم ودور مراكز الأبحاث الحكومية في مناطق الصناعات التقنية في كوريا الجنوبية ، مما يشير إلى تعمد الحكومة في توطين صناعات عالية التقنية من خلال مساعدة الشركات الكورية في نقل المعرفة وتوطين وتطوير وتصنيع المنتجات العالية التقنية عن طريق هذه المراكز ومساندة الحكومة الكورية للصناعات التقنية والمناطق الخاصة بها والشركات القاطنة في هذه المناطق عن طريق إنشاء الجامعات والكليات المتخصصة وتفعيل الآليات وبرامج الدعم العديدة لهذه الصناعات والمناطق والشركات القاطنة فيه[١].

٣-٣ تجربة ألمانيا [٢] :

لقد بدأ الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا نتيجة طبيعية لأزمة الثمانينات وإزاء حالة الكساد الاقتصادي، وانهيار الكثير من المؤسسات الصناعية الكبرى .

كانت البداية ظاهرة التعاقد من الباطن، والتي كانت نادرة في الاقتصاد الألماني ، و من أهم السمات المميزة للتجربة الألمانية ، وضع هياكل لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، والتسيير الجماعي لهذه المنشآت ، بحيث يسهم في هذه الهياكل كل من أصحاب العمل والعمال والسلطات العامة. وتهدف

[١] مناطق الصناعات التقنية ، أداة فاعلة في التنمية المستدامة ، منتدى الرياض الاقتصادي الثاني ، ٦ ديسمبر ٢٠٠٥ .
/http://slideplayer.com/slide/4991610

[٢] تجارب عالمية وعربية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000895.pdf

هذه الهياكل إلى القيام معًا بمهام تتجاوز القدرات الفردية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نظاميًا وماليًا. ومن هذه المهام: وضع برامج مشترآة للتدريب والارتقاء التقني ، وبحث وتطوير الإنتاج، والاستخدام الأمثل للموارد ، وضمان استمرارية العمالة في الأوقات العصيبة، وتزويد المنشآت بالمعلومات من أجل النهوض بالصحة والسلامة في العمل.

تأخذ التجربة الألمانية بنظام التجمعات الصناعية الإيطالية، ولكن بالمفهوم الألماني. وطبقًا للنموذج الألماني، يتم توجيه العلاقات بين المنشآت بما يحقق تقليص المنافسة الضارة فيما بينها،

وبما يكفل في نفس الوقت تشجيع التعاون الإيجابي المثمر فيما بين هذه المنشآت.

٣-٤ التجربة الهندية :

يشكل تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهم الموضوعات التي تهتم بها الحكومة الهندية، ويرجع هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيع هذه النوعية وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه البطالة والفقر الذي يعانى منه السواد الأعظم من الشعب الهندي .

وقد كانت بداية حل مشكلة البطالة والفقر بإنشاء مؤسسة فنية متخصصة تقوم بمساعدة المشروعات الصغيرة خاصة الجديد منها وتقديم الدعم الفني والتسويقي لها خلال مراحلها الأولية و لمدة تتراوح ما بين ٣ – ٥ سنوات مما ساعد على تخريج شباب وجيل من رجال الأعمال [١] ، ذلك بجانب تقديم الدعم المالي لهذه المشروعات من خلال مؤسسات تمويليه بشروط ميسرة وبأساليب تتناسب مع طبيعة هذه المشروعات وتتفق مع ثقافة القائمين على ها، إضافة إلي إنشاء جهاز قومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة ووجود نظام واضح للإعفاءات الضريبية مع خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة [٢] .

ونظراً لهذا الإهتمام فقد نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي وتنويع المنتجات الصناعية، من خلال التركيز على المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، وهو توجه يتفق مع ظروف الهند، بسبب افتقار هذا البلد إلى الموارد المالية إضافة إلى مشكلة الزيادة الكبيرة في السكان .

ومما يدلل على نجاح التجربة الهندية هو خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة حيث أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد القطاع الزراعي مباشرة، من حيث توليد فرص العمل، وأصبح إنتاجها يمثل حوالي ٥٠% من الإنتاج الصناعي الهندي، وتوظف نحو ١٧ مليون عامل, و من هنا فقد احتلت هذه النوعية من المشروعات مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي.

---

[١] المشاريع الصغيرة والمتوسطة استعراض ١٢ تجربة دولية ناجحة ، غير معلومه السنة .
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=16050

[٢] محاور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر .
http://www.ahram.org.eg/News/1062/5/252899

وتعرف المشروعات الصغيرة في الهند بالمشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية ٦٥ ألف دولار، أما المشروعات المتوسطة فهي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية ٧٥٠ ألف دولار. ويضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من ٣ ملايين وحدة صناعية .

و لقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالهند ، حيث تبلور هذا الدعم في عدة صور من أهمها:

- الحماية : حيث أصدرت الحكومة قراراً بتخصيص ٨٠ سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط ، ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منه وبالتالي ضمنت لها الحماية والاستقرار، وفي نفس الوقت سمحت الحكومة للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير ٥٠% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.
- التمويل : أتاحت الحكومة المجال أمام المشروعات الصغيرة للحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.
- توفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة : وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية كاملة الخدمات (الكهرباء/ الصرف الصحي / المياه / الاتصالات / .....) ، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشاريع الكبرى، من خلال توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.
- تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته : من خلال جهاز خاص يسمى 'إدارة الصناعات الصغيرة والريفية'، الذي يهدف إلى إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية، وتعظيم دور مثل هذه المشروعات في الاقتصاد الهندي،. ويعالج هذا الجهاز مشاكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إعادة صياغة القوانين والسياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم المادي والفني لها.

كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والقيام بعمليات التدريب ، فضلاً عن إنشاء محطات اختبار الجودة، ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة .

- أنشأت الحكومة صندوقاً للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له ٥٠ مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.
- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجيا مع الزيادة التدريجية في رأس مال المشروع الصغير.

كما تقدم الحكومة العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية والخدمات المختلفة للمشاريع الصغيرة، التي تقام في مناطق محددة، لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

- خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، حيث ألزمت المشروعات الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقد تم الاتفاق مع الشركات الحكومية على أن تقوم الصناعات الصغيرة بتصنيع ٣٠% من الأجزاء في المعدات الهندسية الثقيلة، ٤٥% من المعدات الهندسية المتوسطة، ٢٥% من وسائل النقل، و ٤٠% من المنتجات الاستهلاكية.

- ومن أهم ما يميز التجربة الهندية تخصيصها لبعض الأصناف لشرائها من المنشآت الصغيرة وتقدم الحكومة الهندية تفضيلات للمشتريات والأسعار للسلع المنتجة من الصناعات الصغيرة والريفية ونتيجة لذلك تجنب بعض الأصناف للشراء من لجنة الصناعات القروية كما تجنب بعض الأصناف الأخرى للشراء من قطاع المنشآت الصغيرة ، وتم اختيار تلك الأصناف لأن احتياجات برنامج المشتريات العامة من هذه السلع تم تدبيرها من هذين القطاعين الآخرين[١] .
- وتتسم كذلك التجربة الهندية باستخدام برامج التوازن الاقتصادي لتنمية الصناعات الصغيرة بالاهتمام بقضايا التكنولوجيا والتصميم الصناعي والابتكاري .

[١] وزارة الخارجية ، نحو وضع برنامج لإصلاح التوريدات لدعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، دراسة اطارية ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٠ .

٣-٥ تجربة تركيا [١]:

تعرف الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم في تركية بأنها " الشركات التي توظف أقل من ٢٥٠ موظفاً و يصل حجم نشاطها إلى أقل من ٤٠ مليون ليرة تركية سنوياً "

و تشمل الحوافز المقدمة للشركات الصغيرة و المتوسطة :

- الإعفاء من الرسوم الجمركية .
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للأجهزة و المعدات التي يتم استيرادها وشراؤها محلياً .
- دعم الضمان الائتماني من أجل تلبية الاحتياجات المالية للشركات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يغطي صندوق الضمان الإئتماني (KNF) حتى ٨٠% من القروض .
- تقدم منظمة تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة إسهامات بارزة لتقوية الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم من خلال آليات للدعم في بعض مجالات مثل التمويل ، و فوائد القروض ، و البحث و التطوير ، و المرافق العامه ، ودراسة السوق ، ومواقع الاستثمار ، والتسويق ، والتصدير والاستثمارات ، والترويج ، والتصميم ، والملكية الصناعية ، والترخيص بالاضافة إلى التدريب .

وتعد الشركات التركية صاحبة أفضل مناخ للعمل، بفضل الدعم الحكومي اللا محدود لهذه المؤسسات، سواءً من حيث المعونات والدعم اللوجستي والإداري والقانوني والمادي، أو حتى من حيث توجه الدولة بشكل عام [٢].

٣-٦ التجربة الإيطالية [٣] :

تعتبر إيطاليا أبرز دول الاتحاد الأوروبي التي تضم أكبر عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتميز التجربة الإيطالية بسمة خاصة ترتبط بتعريف المشروعات الصغيرة " بأنها عبارة عن مجموعة متخصصة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر القائمة في منطقة جغرافية معينة، وتقوم بتصنيع منتج معين، بحيث تعمل المنشآت المشاركة في المجموعة الواحدة على أساس التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها .

وتقسم عملية الإنتاج إلى مراحل محددة ، بحيث تكون كل مجموعة ، أو منشأة في المجموعة مسئولة عن واحدة من تلك المراحل .

---

[١] نظام حوافز الاستثمار التركية
http://www.elver.com.tr/arabic/product-detail/3088/x ،

[٢] احمد صباح السلوم ، تجارب المؤسسات الصغيرة – من كل بستان زهره ، أعمده ، صحيفة الوسط البحرينية ،
http://www.alwasatnews.com/news/1242407.html

[٣] دولية ناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة
http://www.myqalqilia.com/Small%20And%20Medium-sized%20Enterprises.pdf

هذا و تسيطر المشروعات الصغيرة على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي حيث يعمل لدى ٤٥ % من الشركات الإيطالية ١٠ عمال أو أقل للمشروع الواحد ، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي. ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى هذه النسبة ٢٠ % وفي بريطانيا ٣٠ %. وتساهم الشركات التي تشغل أقل من٢٠ عامل في تحقيق ٤٢ % من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية. أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من ٥٠٠ عامل في ايطاليا فلا تتعدى نسبتها ٢٠% ، بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى ٣٣% من إجمالي عدد المشروعات .

وتتسم التجربة الإيطالية بأن المشروعات الصغيرة تمر عند تأسيسها بعدة أطوار، وتختلف أشكال ومصادر التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه:

١- طور التأسيس: يتم تمويله عادة من قبل العائلة صاحبة المشروع .

٢- طور النمو الأولي: يتم تمويله ذاتيا من خلال الأرباح المستثمرة.

٣- طور النمو المتسارع: وفية يمكن للمالك أن يقترض الأموال من المصارف،

مستعينا ببعض المنظمات التي تساعده في تقديم الكفالات مما يخفض تكلفة رأس المال.

و يعد التمويل المالي من أهم معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لذلك تأسست في إيطاليا مؤسسات أخرى وسيطة غايتها ضمان سداد القروض، كبديل عن تقديم الضمانات التي يعجز أصلا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن تقديمها.

٣-٧ تجربة البرازيل والمكسيك [١] :

هناك تجارب ناجحة في الدول النامية منها تجربة البرازيل في وادي سينوس "sinos vally" وهي عبارة عن تجمع صناعي كبير لصناعة الأحذية يحتوي على أكثر من ٥٠٠ مصنع منتجات جلود وأكثر من ١٠٠ مصبغة تقع في مساحة قطرها ٥٠ كم٢ , يتواجد بها أكثر من ٢٠٠ ورشة لتصنيع مكونات ومستلزمات الجلود و ٤٥ ورشة لتصنيع الماكينات المستخدمة في صناعة الجلود والأحذية ، وهناك عدة مجالات وصناعات صغيرة تخدم هذه الصناعة تم تنميتها تباعا مثل مصممي الأحذية ووحدات صيانة الماكينات ،ومؤسسات تصدير وتسويق الأحذية ، بالإضافة إلي صدور أربع مجلات فنية وعلمية لصناعة الجلود .

وبفضل إنتاج هذا المجمع الصناعي الفريد من المنتجات الجلدية أصبحت البرازيل ثالث دولة في العالم مصدرة للأحذية ومختلف منتجات الجلود.

[١] تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ - ص ١٩٠ .

وهناك تجربة أخرى في نفس المجال هي تجربة المكسيك حيث تم إنشاء تجمع صناعي متخصص في صناعة الأحذية في مقاطعة Leon Guanajato ، ويشتمل هذا المجمع الصناعي على مؤسسات صغيرة يتراوح عددها ما بين ٧٠٠ و ١٢٠٠ مؤسسة من مجموع ٤٥٠٠ مؤسسة متخصصة في صناعة الأحذية في المكسيك ، بالإضافة إلي تواجد عدد من المؤسسات العلمية منها المعهد التكنولوجي لصناعة الأحذية وكذلك جمعيات صناع الأحذية ومنتجي ومصدري ومستوردي الجلود ، ومراكز خدمة متخصصة في الكيماويات ومستلزمات هذه الصناعات.

٣-٨ التجربة الماليزية [١]:

أظهرت الدراسات الحديثة أن ٩١% من مجموع الشركات المسجلة في ماليزيا تعتبر شركات صغيرة ومتوسطة تتجه معظمها إلى المجالات الإنتاجية والتصنيع. هذه المجالات تمثل عصب الاقتصاد الماليزي والموظف الأول للعمالة هناك من هذا المنطلق ، ومن أجل دعم وتنمية هذا القطاع ، وضعت الحكومة الماليزية خطتين:

– الخطة القومية الأولى تسمى خطة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ، والتي ركزت فيها على تنشيط وتنمية الصناعات الصغيرة التي توجه لتلبية احتياجات الأسواق المحلية الماليزية ، حيث تم وضع وتنفيذ عدة برامج دعم موجهة بشكل خاص إلى الشركات الصغيرة ذات معدل النمو العالي ، والتي سرعان ما توسعت وزاد حجم أعمالها. بالإضافة إلى هذه البرامج شجعت الحكومة المشروعات الصغيرة ذات التوجه إلى التصدير عن طريق آليات دعم وتمويل خاص بالتصدير.

– الخطة القومية الثانية تسمى خطة ١٩٩٦-٢٠٠٥ ، تم فيها اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، والتي ركزت بدورها على تنشيط وتنمية المشروعات الإنتاجية والتصنيعية المتخصصة في بعض القطاعات الإنتاجية التي تعتبر قطاعات تصديرية في المقام الأول ، من هذه القطاعات نجد: شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير المتخصصة، شركات تصنيع المعدات، شركات التغليف المتقدمة، الشركات المتخصصة في التجارة الإلكترونية.

– فى ماليزيا [٢]، يحظى قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة بحزمة متكاملة من الخدمات الاستشارية، حيث تضم الحكومة وزارات متعددة ، كوزارة التنمية البشرية ، ووزارة للعلوم والتكنولوجيا ، ووزارة لريادة الأعمال

[١] التجربة الماليزية في إدارة المشروعات الصغيرة ، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي .
http://www.abahe.co.uk/small-project-management-enc/65749-malaysian-experience-for-establishing-small-projects.html

[٢] مصرس : (التجربة الماليزية) غير قادرة وحدها على النهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر
(http://www.masress.com/shorouk/455666

والتعاون التنموى ، تشترك مع وزارات أخرى كالتجارة الخارجية والصناعة، وأجهزة حكومية عدة فى تقديم خدمات بالغة التخصص للنهوض بهذا القطاع، فى إطار الاستراتيجية التى وضعتها البلاد منذ عام ٢٠٠٤، وأنشأت مجلسا للإشراف على ها، يضم أكبر المسئولين فى هذا المجال بالبلاد، ويرأسهم رئيس الوزراء .

وفى مجال الصناعة تقدم الدولة ما يعرف ببرامج «الربط الصناعى» بين تلك المشروعات مع المنظومة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة، والشركات متعددة الجنسيات ، ولا تكتفى الدولة الماليزية بتقديم الخدمات الفنية والقروض الصغيرة لهذا القطاع، ولكن يقدم البنك المركزى الماليزى خدمات استشارية لإعادة هيكلة المديونيات المتعثرة لدى المشروعات الصغيرة .

٣-٩ تجربة السعودية[١]:

لقد نفذت السعودية العديد من الآليات و البرامج لتشجيع إقامة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما يلي:

• **بنك التسليف السعودي:** يعطي البنك قروضاً بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية ، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنهم .

• **برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** يكفل المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها ٢٠ مليون ريال للحصول على قروض .

• **برامج حكومية أخرى لدعم المنشآت الصغيرة :** ومنها برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التي تنفذها إدارة المنشآت الصغيرة بالمؤسسة. وتمول المؤسسة المشروعات الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأس مال لا يتجاوز ٢٠٠ ألف ريال. ويتم التمويل بعد إجراء دراسات جدوى للمشاريع وإلحاق أصحابها في دورات تدريبية في مجال عملهم وفي مجال الاستثمار إضافة إلى هذه القنوات الرسمية هناك العديد من القنوات الخيرية الخاصة .

٣-١٠ التجربة الأردنية [٢]

قامت الحكومة الأردنية بإنشاء وحدة متخصصة في وزارة الصناعة والتجارة مهمتها متابعة كافة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار نيابة عن المستثمر الأردني والعربي والأجنبي في الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية

[١] المشاريع الصغيرة والمتوسطة استعراض ١٢ تجربة دولية ناجحة .
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=16050

[٢] ايمان مرعي – المشروعات الصغيرة والتنمية ٢٠٠٥ ، ص ٩٠ - ص ٩٣ .

وإنهاء تعاملاته مع الجهات المختلفة خلال مدة أقصاها شهر من تقديم الطلب ، فضلاً عن تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتصدير المنتجات الأردنية وإعطاء هذه الشركات كل الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمصدرين .

وأصدرت الحكومة قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥ وتعديلاته الذي يمنح المشروعات الصناعية الصغيرة قروضاً معفاة من الفائدة لمساعده هذه المشروعات لإثبات وجودها في السوق الأردنية. وهذا القانون منح إعفاءات ضريبية لمدة ٥ سنوات لكافة المشروعات الصناعية الصغيرة , كما أعفيت السلع الرأسمالية الإنتاجية المستوردة لصالح المشروعات الصناعية الصغيرة لمدة سنتين إضافيتين من الضرائب.

من جانب أخر أنشأت الدولة مديرية تشجيع الاستثمار لتزويد المستثمر بالمعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات قبل الشروع بتنفيذها بدون مقابل.

و تبنت الحكومة الأردنية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بسبب تفاقم معدلات البطالة وغيرها من المشكلات وكجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح ، في إطار هذا البرنامج جاء إنشاء صندوق التنمية والتشغيل إدراكاً من الحكومة لأهمية إيجاد قنوات تمويليه للأشخاص الذين لا تتوافر لهم فرص عمل في المناطق الفقيرة ، ولذا فقد تركزت أهداف الصندوق على توفير فرص العمل للفئات الفقيرة من جهة ولتخفيف حدة مشكلة البطالة بين الذين تأثروا بفعل عملية التصحيح الاقتصادي والهجرة العائدة من الخليج والمشكلات الهيكلية في المناطق الفقيرة .

لقد أفرزت تجربة الصندوق عدداً من المشكلات لعل من أبرزها ما يلي:

- ✓ عدم دقة المعلومات التي يقدمها المواطن المقترض.
- ✓ ازدواجية عمليات الإقراض بين مؤسسات الإقراض المتخصصة المختلفة.
- ✓ صعوبة تحقيق الرهونات العقارية في حالة فشل المشروع خاصة أن الفئات المستهدفة فقيرة.
- ✓ التصرف بالمشروع وتغيير طبيعته وموقعه دون العودة للصندوق .
- ✓ عدم التزام المقترضين بنصوص الاتفاقيات الموقعة معهم ومخالفتها .
- ✓ مشكلات ميدانية متعلقة بعمليات الاستقبال والتقييم والمتابعة .

وقد ركز الصندوق نشاطاته لتخفيف الآثار السلبية لبرنامج التصحيح الاقتصادي في مجالين رئيسيين :

الأول : ويتعامل مع قضية البطالة من خلال اتجاهين:

- استقطاب الأفراد الباحثين عن عمل على البدء بمشروعات صغيرة إنتاجية مدرة للدخل .

- التوجه للجماعات من خلال مؤسسات العمل التطوعي لإنشاء مشروعات إنتاجية جماعية تخدم المجتمعات المحلية وتوفر فرص عمل الأفراد في تلك المجمعات. ويتعامل مع ظاهرة الفقر.

الثاني : و يتعامل مع ظاهرة الفقر

حيث يعد الصندوق جزءً من حزمة متكاملة تتعامل مع ظاهرة الفقر من خلال مجموعة من المؤسسات على رأسها وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة وصندوق الملكة (على اء) للعمل الاجتماعي والتطوعي والاتحاد العام للجمعيات الخيرية .

ولذلك لجأ الصندوق إلى الانتقال من مرحلة الطلب (المتلقي) إلى العرض (المبادر) في الوصول إلى تلك الفئات في موقعها لاستقطابها وتشجيعها على التوظيف الذاتي ، و اعتمد الصندوق برنامجا تدريبيا متكاملا في مجالات إدارة المشروعات الصغيرة وخلق الأفكار والأنشطة للمشروعات والجوانب المالية لتدريب الراغبين من الشباب في التوظيف الذاتي . كما يركز البرنامج على مؤسسات العمل التطوعي لكي تنتقل هذه المؤسسات من الخيرية البحتة إلى الريادية الإنتاجية بمضمون اجتماعي .

٣-١١ التجربة التونسية [١]:

تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي ، تمثلت في مشروع وطني كبير تضافرت جهود جهات كثيرة لتنفيذه ، من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة , ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل لائقة ومستديمة بغية توطين العمالة وذلك عبر آليات كثيرة و أدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ ، و المتابعة من أهمها ما يلي :

- ✓ **إنشاء البنك التونسي للتضامن كبنك متخصص** في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للاكتتاب على النحو التالي : ٤٦% القطاع الخاص والمواطنين عامة ، و ٥٤% لبعض المؤسسات الحكومية.

وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة ، من أصحاب المهن والحرف وحاملي شهادات التعلى م المهني والتعلى م العالي بغية إدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروضاً قصيرة أو متوسطة المدى ، بشروط ميسرة يصل الحد الأقصى للقروض (١٠,٠٠٠) دينار للعمالة غير المؤهلة و (٣٣,٠٠٠) دينار للجامعيين وبفائدة بسيطة لا تتجاوز ٥% سنوياً وبفترات استرداد تتراوح بين ستة أشهر وسبع سنوات ، ومدة إمهال تصل إلى ثلاثة سنوات .

[١] ميساء حبيب سلمان ، الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية ٢٠٠٩، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ، ص ٥٦ - ص ٥٨ .

- ✓ **إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل(٢١-٢١)** و تتمثل مهمته في تكوين (تدريب وتأهيل) الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن عمل ، من خلال تمويله دورات تدريبية تخصصية موجهه لرفع مستوى مؤهلاتهم وقدراتهم في مجالات تتلاءم مع احتياجاتهم التدريبية .
- ✓ **إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض** ، بغرض ضمان الأشخاص غير القادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.
- ✓ **إنشاء حاضنات المشروعات** وتتركز مهمتها في استضافة أصحاب المشروعات الصغيرة بغية مساعدتهم في تأمين المكان والمستلزمات والخدمات لفترة زمنية معينة من أجل تمكينهم من متابعه مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم .
- ✓ **الاعتماد على جهات معينة من المجتمع** المدني سواء أفراد لهم سمعتهم الاجتماعية ، أو لجان استشارية معتمدة في الولاية ، أو جمعيات أهلية مهمتها المساندة والدعم في تنفيذ هذا المشروع الوطني في متابعه المشروعات .
- ✓ **تقديم الخدمات التسويقية** كإقامة المعارض السنوية من قبل البنك التونسي للتضامن ، من أجل عرض منتجات المشروعات الصغيرة الممولة من قبله بصورة مجانية حيث يتحمل على عاتقه كافة الأتعاب والنفقات .
- ✓ **اعتماد نظام وشبكة معلوماتية متطورة** وذكية تساعد في اتخاذ القرارات وتبسيط إجراءات الإقراض ، بغية الحصول على أفضل النتائج بأقل الأخطاء .
- ✓ **إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** من أجل دعم المشروعات الصناعية والتكنولوجية الرائدة والمشروعات التي تعمل في مجال الطاقة والطاقة المتجددة تلك التي تحتاج لرؤوس أموال تفوق سقوف ما يقدمه البنك التونسي للتضامن .

ولعل أهم ما يميز هذه التجربة هو تضافر الجهود جميعاً والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية بين كافة القطاعات سواء العام والخاص أو الأهلي من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالصناعات الصغيرة ، كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بما يلاءم تطور الاحتياجات والمتطلبات.

٣-١٢ تجربة البحرين [١]:

تزايد اهتمام دولة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام وخاصة في السنوات الأخيرة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني .

ويرجع اهتمام مملكة البحرين في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها المملكة منذ بداية السبعينات والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل درجة الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للدخل والرغبة في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي الخدمي والإنتاجي في البلاد.

ولقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل في الوقت الراهن النسبة العددية الغالبة من إجمالي أعداد المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني مثلها في ذلك مثل باقي دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث توضح الإحصاءات المتاحة في هذا الخصوص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما يقرب من ٦٧ %من إجمالي المؤسسات الصناعية العاملة في مملكة البحرين .

هناك العديد من الإجراءات والخطوات التي اتخذت في مملكة البحرين سواء من جانب الجهات الحكومية المعنية أو من غرفة تجارة وصناعة البحرين للإهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

تأسيس غرفة تجارة وصناعة البحرين لرعاية وتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

تضع الغرفة نفسها دائماً موضع المسئولية إزاء عملية النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها ، ومن هذا المنطلق فقد عمدت الغرفة إلى تشكيل لجنة رئيسية من منتسبيها وهي لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تغطى مختلف الأنشطة والتخصصات الصناعية حيث تضم هذه اللجنة نخبة ممن يتمتعون بالخبرة في المجال الصناعي من أجل الاستفادة من خبراتهم لمتابعة شئون الأنشطة الصناعية التي يعملون فيها وبلورة الآراء والمقترحات لتجاوز المعوقات وتطوير مسارات العمل الصناعي و الغرفة في إطار سعيها لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتقديم الخدمات التالية :

- ✓ إجراء دراسات ميدانية حول النشاط الصناعي .

[١] على عبد الله العرادي ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم البحوث والدراسات ، إدارة شؤون اللجان والبحوث ، ٢٦ اغسطس ٢٠١٢ ، ص ١٠ - ص ١٤ .
http://www.shura.bh/ar/InformationCenter/CouncilStudiesAndResearch/pdf/

- ✓ تمثيل المؤسسات والشركات التجارية والصناعية في اللجان الحكومية والهيئات والمؤسسات بهدف التنسيق مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في الشئون المتصلة بتطوير العمل في القطاع الخاص الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات .
- ✓ السعي لتوفير وإتاحة سبل التمويل المناسبة والملائمة لأوضاع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تساهم الغرفة في تنمية القدرات التسويقية للمنتجات الوطنية من خلال العمل على تشجيع المستثمرين على إقامة الشركات المتخصصة في تسويق المنتجات الوطنية ، ووضع برامج للترويج المشترك لهذه المنتجات .

تأسيس بنك البحرين للتنمية لخدمة قطاع الأعمال والتجارة :

بدأ بنك البحرين للتنمية عملياته كمؤسسة تنمية مالية رائدة في البلاد ، وقد عهدت الحكومة إلى البنك بمهمة أساسية تتمثل في تعزيز الاستثمارات في البحرين بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية بما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل ، وتحقيق المساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد بشكل عام . ويساهم البنك في توفير رؤوس الأموال وخلق فرص العمل وتعزيز الصادرات وبدائل الاستيراد والتطوير التكنولوجي والخصخصة وتطوير الموارد البشرية ، كما يساهم البنك في تطوير وتأسيس المشروعات الإنتاجية ، وتتمثل أهم الخدمات المالية للبنك فيما يلي :

- ✓ المساهمة في توفير التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة منها والقائمة المرخص لها بالعمل في مملكة البحرين في مجال التصنيع وكذلك للبحرينيين العاملين لحسابهم الخاص والمهنيين العاملين في قطاع الخدمات .
- ✓ المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الجديدة فضلاً عن المشاريع القائمة .
- ✓ تمويل رأس المال العامل عن طريق شراء مواد خام للمشاريع .
- ✓ تأجير المعدات .
- ✓ الترتيب لتمويل صادرات للبضائع المصنعة في البحرين .

تأسيس وحدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة :

تتمثل مهمة هذه الوحدة في تزويد وإرشاد المستثمرين المحليين والأجانب بالإجراءات والمعلومات الصناعية اللازمة والأساليب التي يجب اتخاذها من أجل تطوير وتكامل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك باتباع كافة الأساليب المتاحة لدى الوزارة ، ويمكن إيجاز أهم أهداف هذه الوحدة فيما يلي:

- ✓ تزويد المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال شبكات معلومات عالمية ومحلية التي قامت الوحدة بالإعداد لها مسبقاً بالإتفاق مع عدة هيئات ومراكز محلية ودولية ، حيث تتمثل هذه المعلومات أساساً في مجالات التقنية وأسواق التصدير ورأس المال المشترك وفرص الاستثمار وغير ذلك .
- ✓ إرشاد المستثمرين لإختيار المشاريع الصناعية التي تتناسب مع الوضع الصناعي والاقتصاد الوطني .
- ✓ إرشاد المستثمرين بأساليب الإدارة الصناعية المثلي وكذلك النواحي الإدارية في التسويق ومعاونة المستثمرين في الإتصال بالجهات المعنية ذات الخبرة في المجالات المختلفة .
- ✓ مساعدة وإرشاد المستثمرين في إجراءات استخراج الرخص الصناعية .
- ✓ إعداد وترتيب الندوات والمؤتمرات المتخصصة حول تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تأسيس مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة (الحاضنات الصناعية) :

قام بنك البحرين للتنمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بإنشاء وتمويل مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة والذي يعد الأول من نوعه في المنطقة ، ويسعى البنك من خلال هذا المشروع إلى دعم الأعمال الصغيرة في البحرين ، من خلال تزويدها بسلسلة من المصادر الاستشارية والإرشادية والخدمات العامة عن طريق إدارة المركز أو من خلال شبكة الاتصال بمؤسسات مماثلة .

٣-١٢ تجربة سنغافورا [١] :

لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً وهاما في دعم وسد احتياجات المشروعات الكبيرة ، وقد ساعد على ذلك قيام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وانضم إليه بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى .

كما تعاون معهد سنغافورة للتوحيد القياسي والأبحاث الصناعية في إمداد المشروعات الصغيرة والبنوك بالدراسات اللازمة والرقابة على الجودة ووضع المواصفات القياسية ، وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية ، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها .

١ دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات
http://forsanelfagr.hooxs.com/t713-topic

من العرض السابق للتجارب الدولية و العربية يمكن إبراز عدد من السبل والآليات التي يمكن لمصر الأخذ بها عند تطوير استراتيجيتها للنهوض بالصناعات الصغيرة ونذكر منها ما يلي : -

- ✓ يمكن الإستفادة من تجربة اليابان بإصدار تشريعات جديدة تنظم عمل المؤسسات الصغيرة وتفعيل هذة التشريعات و إعادة توجيه أنشطتها تجاه المجالات الأكثر ملائمة لها ، و لضمان القروض للمستثمرين الصغار يمكن تأسيس نظام لضمان القروض المقدمة ، في شكل هيئات لضمان القروض في كل مدينة ، كما يمكن اعتبار سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسات مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية ، ويمكن للمشروع الصغير الإنضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.
- ✓ يمكن الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية من خلال تهيئة البيئة المناسبة الملائمة لإقامة المشاريع الريادية الصغيرة و بث الروح الريادية لدى المواطنين وحثهم على الإبتكار و سن قانون تشجيع شراء منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشروعات ، بموجب الشراء الحكومي لمنتجات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ووفقاً لهذا القانون ، فان الحكومة والمنظمات العامة تكون مطالبة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسط ، وضع برنامج لدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والذي يمكن بموجبه اختيار ألف منشأة من المشروعات الواعدة كل عام ، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات ، وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية ، ويساهم هذا البرنامج في النمو السريع لهذه المشروعات بسبب المنافسة فيما بينها، حيث تحرص كل منشأة أن تكون من بين الألف منشأة التي تختار كل عام .

- ✓ و يمكن الاستفادة من تجربة الهند في حل مشكلة البطالة والفقر بإنشاء مؤسسة فنية متخصصة تقوم بمساعدة المشروعات الصغيرة خاصة الجديد منها وتقديم الدعم الفني والتسويقي لها خلال مراحلها الأولية و لمدة تتراوح ما بين ٣ – ٥ سنوات مما يساعد على تخريج شباب وجيل من رجال الأعمال.
- ✓ ويمكن الإستفادة من التجربة الإيطالية كذلك بتقسيم مناطق الصناعات الصغيرة إلى مناطق جغرافية معينة , كل منطقة تكون مسئولة عن إنتاج منتج معين بحيث تعمل المنشآت المشاركة في المجموعة الواحدة على أساس التعاون والتنسيق و التكامل فيما بينها .

- ✓ يمكن الإستفادة كذلك من تجربة البرازيل بتحديد الصناعة التي تتميز بميزة نسبية وتنافسية وتكون صناعة محورية وإنشاء صناعات صغيرة تخدم هذة الصناعة الأساسية كما هو الحال في صناعة الأحذية بوادي (سينوس) .
- ✓ يمكن أيضاً الإستفادة من تجربة ماليزيا بالتعاقد مع الصناعات الصغيرة من الباطن على توريد مكونات منتجاتها للمشروعات المتوسطة و الكبيرة بالإضافة إلى وجود حزمة متكاملة من الخدمات الاستشارية.
- ✓ يمكن الإستفادة من تجربة السعودية بمنح المشروعات الصغيرة قروضاً بدون فائدة ضمن برنامجها لتشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنتهم .
- ✓ تحتاج مصر لتطبيق تجربة الأردن للقضاء على البيروقراطية في الإجراءات بإنشاء وحدة متخصصة في وزارة الصناعة والتجارة مهمتها متابعة كافة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار نيابة عن المستثمر والتعامل مع الجهات المختلفة وإنهاء تعاملاتها مع الجهات المختلفة خلال مدة أقصاها شهر، و كذلك أنشاء مؤسسة لتشجيع الاستثمار تقوم بتزويد المستثمر بالمعلومات و إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات قبل الشروع في تنفيذها بدون مقابل .
- ✓ وتعد تجربة تونس الرائدة مثالاً يحتزى به في إنشاء بنك متخصص لتمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرح للاكتتاب العام على شكل نسبة بين القطاع العام والمواطنيين والنسبة الأكبر للمؤسسات الحكومية بحيث تكون لها حق الإدارة وبذلك يتم معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة ، بجانب إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل تتمثل مهمته في تدريب وتأهيل الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن عمل .
- ✓ ويمكن الإستفادة من تجربة البحرين عن طريق الأخذ بفكرة الحضانات الصناعية و هي بالفعل معمول بها في مصر و لكنها بحاجه لنشرها بشكل أكبر وهي تقنية جيدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والأنطلاق والتشغيل ، وتدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنة الأعمال والتي يمكن تعريفها " بأنها مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها " ، وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخيف أعباء مرحلة الانطلاق ، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة والتخرج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة أخرى في مراحل التأسيس الأولى .

- ✓ ويمكن الإستفادة من تجربة سنغافورا بتوفير المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وهو ما توجهت إليها البنوك المصرية مؤخراً ، كذلك العمل على إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات مهمته مساعدة المصدرين من أصحاب المشروعات الصغيرة وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية .

الفصل الرابع
سبل وآليات النهوض بالمنشآت الصناعية الصغيرة
في مصر

الفصل الرابع : سبل و إلـات النـهوض بالصناعات الصغيرة في مصر

يركز هذا الفصل على استعراض سبل و آلـات التهوض بالصناعات الصغيرة في مصر نظراً لأهميه هذا القطاع في النهوض بالاقتصاد المصري ، و سوف يتم توجيه النظر لأهميه جهود الحكومه المصريه في هذا المجال .

وتشير الدراسات التحليلية ٢٠١٧ أن لدي مصر ٢,٥ مليون منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر يعمل بها ٧٥ % من إجمإلى القوى العاملة ، وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها ١٧ % من إجمإلى تلك المشروعات ، في حين يمثل القطاع غير الرسمي ٢٠ % من هذا القطاع [١].

و قد لاقت المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر الاهتمام بداية من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يقدم الدعم الفني والمإلى للمشروعات الصناعية الصغيرة منذ فترة طويلة وكان له دوراً ملموساً في تحقيق التنمية لهذا القطاع ، فضلا عن دور الجهاز المصرفي الذي يعمل تحت مظلة البنك المركزي المصري الذي قدم مجموعة من المبادرات تمثلت في تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي للبنوك التي تقدم تمويل للمشروعات الصغيرة من نسبة ١٤% ليصل نسبه الاحتياطي النقدي الإلزامي لدي البنك المركزي المصري إلى ١٠% حتى أكتوبر ٢٠١٧ ثم عادت من ١٠ أكنوبر ٢٠١٧ لتصبح ١٤% مرة أخرى ، و ساهمت تلك المبادرات مع غيرها إلى حد كبير في النهوض بهذا القطاع و فيما يلي نستعرض أهم الجهود و الإجراءات التي أتخذت للنهوض بالصناعات الصغيرة في مصر خلال سنوات الدراسة [٢].

١,٤ : جهود الحكومة المصرية لتنمية الصناعات الصغيرة

– تعمل الحكومة المصرية على تنسيق الجهود بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وكل من مركز تحديث الصناعة ومجلس التدريب الصناعي لإتاحة خدمات تمويلية لقطاع الصناعات الصغيرة وخاصة قطاع الصناعات الحرفية والتراثية ، إلى جانب برامج التدريب المتخصصة في إطار البرنامج القومي للتدريب من أجل التشغيل [٣] .

[1] وزارة التجارة والصناعة ، استراتيجية التنيمة الصناعية والتجارة الخارجية .
http://www.mti.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/SiteAssets/Pages/202017.pdf
[٢] محاور تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمصر من منظور بعض التجارب الدولية ، الأهرام اليوم ٢٠١٧/١/١٧
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/252899.aspx
[٣] عبد النور، جاري وضع استراتيجية قومية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ١٤ يناير ٢٠١٤
http://www.vetogate.com/1119003

– إضافة إلى ذلك قامت الدولة في يناير ٢٠١٤ بإنشاء بوابة الكترونية مسجل عليها بيانات حوالى٣٦ ألف مشروعاً صغيراً ، كما أصبح هناك توجه لدى عدد من البنوك إلى إنشاء إدارات متخصصة لإقراض المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة [١].

– أسندت الحكومة مهمة الإشراف على قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة لوزارة الصناعة والتجارة بهدف تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية بأنشطة المشروعات الصناعية الصغيرة ، وما تبعه من فصل قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة عن وزارة الصناعة والتجارة ، و كذا تم تغيير إسم وزارة التجارة والصناعة المصرية و هي الوزارة المسئولة عن التجارة الخارجية والصناعة في جمهورية مصر العربية إلى "وزارة التجارة و الصناعة والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في فبراير ٢٠١٤ ، وإن كان هذا المسمى تغير مؤخراً إلى وزارة التجارة و الصناعة .

– وفي يونيو ٢٠١٤ تم وضع خطة لإقامة مجمعات صناعية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق الصناعية ، بهدف ربط المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبرى ، كصناعات مغذية لها وقد بدء بالفعل في إنشاء مجمعات صناعية للمصانع الصغيرة والمتوسطة بجوار المصانع الكبيرة ، و كانت باكورة ذلك إنشاء مجمع لهذه الصناعات بالإسكندرية بجوار شركة البتروكيماويات وشركة تكرير البترول لكي تكون مدخلات الصناعات الصغيرة التي تعمل في البلاستيك من هذه الشركات[٢].

– جرى في يوليو ٢٠١٤ تطوير التشريعات المنظمة لنشاط المنشآت الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك بهدف تسهيل وتبسيط الإجراءات أمام صغار المستثمرين ، إلى جانب محاولة جذب القطاع غير المنظم للدخول في منظومة الاقتصاد الرسمي ، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإتاحة الآلاف من فرص العمل أمام الشباب .

– تم أيضا في ديسمبر ٢٠١٤ الانتهاء من رسم خريطة على مستوى الجمهورية للصناعات إلىدوية والحرفية المتوطنة في القرى والمراكز المختلفة ، كما يتم التنسيق بين الجهات المختلفة المهتمة بالمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بهدف تقديم المساندة والدعم الفني اللازم لتسويق منتجات هذه المشروعات في الداخل والخارج [٣].

– تم كذلك في يناير ٢٠١٥ دراسة تنفيذ برنامج شراكة بين الحكومة المصرية والمركز إلىورومتوسطي لتطوير قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصر [٤].

---

[١] محاور تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة بمصر من منظور بعض التجارب ، نشر يناير ٢٠١٤
http://www.ahram.org.eg/News/1062/5/252899

[٢] البوابة ، بالصور المجلس المصري الأوربي يناقش خطة النهوض بالصناعة والتجارة والتصدير ٢٠١٤/٦/٢٣
http://www.albawabhnews.com/652426

[٣] وكالة أنباء أونا ، الرئيسية ، أخبار مصر محلب يناقش مع وزير الصناعة خطة تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة ١ ديسمبر ٢٠١٤
http://onaeg.com/?p=2065655

[٤] خطة " الصناعة و التجارة " للنهوض بالمنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، دوت مصر ١٥ يناير ٢٠١٥
http://www.dotmsr.com/detail .

– مشروع إنشاء ١٠٠٠ مصنع بالقاهرة الجديدة حيث توجد هذه المصانع داخل محيط المنطقة الصناعية بالتجمع الثالث فى القاهرة الجديدة ، التى تحدها العمارات السكنية على أطراف المنطقة التى بدأ العمل فى توزيع أراضى المشروع فيها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ، قبل أن تتوقف سنوات طويلة ويصدر قرار رئاسى بإعادة استكمال المشروع الذى لا تزال عملية إعادة استكمال تنفيذه جارية .

وهناك ١٥٠ مصنعا فى المنطقة الآن تعمل وتنتج فعلياً ، من أصل مشروع الـ ١٠٠٠ مصنع المقرر بناؤها وهو أحد المشروعات التنموية التى تستهدف توفير ٥٠ ألف فرصة عمل ، بدأ هذا المشروع العمل بتوزيع قطع أراض على مجموعة من المستثمرين بأسعار تصل ٣٠٠ جنيه للمتر، داخل منطقة القطع الصغيرة بالمنطقة الصناعية للمدينة [١].

– قامت وزارة التجارة و الصناعة والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في نوفمبر ٢٠١٦ ، بإقرار خطة عمل جديدة لمركز تحديث الصناعة ، تستهدف الخطة تقديم مجموعة من البرامج الفنية والخدمات للنهوض بمختلف القطاعات الصناعية وتنمية الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وزيادة قدراتها التنافسية[٢].

– تم إنشاء هيئة خاصة لتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة لها أفرع في جميع المحافظات بقانون الذي صدر في ديسمبر ٢٠١٥[٣] .

– وبالنسبة لاستراتيجية وزارة التجارة والصناعة حتى عام ٢٠٢٠[٤] التي صدرت عام (٢٠١٦) ، فقد تضمنت إحدى محاورها الخمس القيام بمبادرات شاملة تهدف إلى تهيئة مناخ أعمال ملائم لتقوية الاقتصاد الوطني عن طريق القطاع الخاص ، وعلى الأخص المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، ودمجها في سلاسل التوريد المحلية والعالمية ، وربطها بالكيانات الاقتصادية الكبيرة ليصبح الاقتصاد المصري قادرا على مواجهة التقلبات العالمية ويضمن استقرار ونمو متوازن لكافة المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة ، فضلا عن إحلال الواردات وزيادة الصادرات ، وتشمل عمليات تهيئة مناخ الأعمال إجراء إصلاحات تشريعية وإجرائية ومؤسسية كاملة[٥].

---

[١] المصري اليوم ، داخل مشروع الألف مصنع بالقاهرة الجديدة ، ٢٩ ابريل ٢٠١٦ .
http://www.almasryalyoum.com/news/details/939052

[٢] عبد النور ، تنمية الصناعات الصغيرة وزيادة قدرتها التنافسية ، ١٥ يونيو ٢٠١٥ .
http://gate.ahram.org.eg/News/681742.aspx

[٣] برلماني : هيئة مستلقة لتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة و متناهية الصغر ، ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ .
http://parlmany.youm7.com/News/7/137762/

[٤] وزارة التجارة والصناعة ، اعادة هيكلة دور مركز تحديث الصناعة ، ١١ فبراير ٢٠١٧
https://www.facebook.com/IMC.EG/posts/502584239912192

[٥] استراتيجية وزارة التجارة و الصناعة لتنمية الصناعة و التجارة الخارجية ٢٠١٧ ، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦ ،
www.mti.gov.eg/ (pdf)

– في إطار إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني تم في ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذ مبادرة للتدريبات المهنية لمليونى طالب بالمشاركة مع الوزارات والمصانع والشركات ، وذلك بجانب التوسع فى المجمعات التكنولوجية وإنشاء ٢٠٠ مدرسة داخل مصانع للتعليم المزدوج [١].

– مبادرة البنك المركزي لتميل المشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث اتخذت إدارة البنك المركزى المصري في يناير ٢٠١٧ [٢] عدة قرارات لحسم موضوع تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتصبح مساهماً رئيسياً فى قطاع الإنتاج والاستثمار فى الاقتصاد المصرى ، حيث تم تنفيذ برنامج شامل يغطى جميع أنحاء الجمهورية ويصل لأطرافها ويخترق طبقات المجتمع ليصل التمويل إلى كل من يستطيع المساهمة فى تنمية الاقتصاد و تتمثل عناصر هذا البرنامج في :

- وجود قطاع متخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تم تدريب العاملين على أسإليب تمويل هذه المشروعات بأسلوب يختلف تماماً عن أسلوب التعامل مع المشروعات الكبرى .
- زيادة حجم المحفظة الخاصة بتمويل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى نحو ٢٠٠ مليار جنيه خلال السنوات الأربع القادمة .
- تصل نسبة قيمة القروض المخصصة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة نحو ٢٠% من إجمإلى قروض البنك تمنح بسعر فائدة ٥% للمشروعات التي يتراوح رأس مالها بين ١–٢٠ مليون جنية.
- توجيه الموارد المصرفية بالأسلوب الذى من شأنه أن يقدم التمويل خلال ٤ سنوات لنحو ٣٥٠ ألف شركة ومنشآة بالإضافة إلى خلق حوالى ٤ مليون فرصة عمل جديدة .

– هذا و تشهد الساحة المصرفية في مصر الآن سباقاً بين معظم المصارف لتمويل قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة عبر ضخ مزيد من الإئتمان ، ومن خلال إنشاء إدارات متخصصة للإقراض ، وتقديم تسهيلات ائتمانية محفزة [٣].

– صدر في إبريل ٢٠١٧ قرار بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ويأتي إنشاء الجهاز في إطار تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ،

[١] بإصلاح التعليم الفني و التدريب المهني " الصناعة " تستعيد عرشها ، الأهرام اليومي ٣ ديسمبر ٢٠١٦

[٢] البنك المركزي يعلن تفاصيل برنامج شامل لتمويل المنشآت الصناعية الصغيرة .
http://www.youm7.com/story/2016/1/10/ ٢١ يناير ٢٠١٧

[٣] بوابة الشروق : الانتهاء من هيئة تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة أخر مايو ، قابيل ، ٢٨ مارس ٢٠١٧
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28032017&id=20b5bf50-bc54-4f78-9b3c-2f6e11614ca9

وسيساهم هذا الجهاز ولأول مرة في إيجاد كيان موحد لإدارة هذا القطاع الحيوي ، والذي يمثل أكثر من ٧٥% من هيكل الاقتصاد ، الذي يضم ما يقرب من ٢,٥ مليون منشأة [١] .

و من أولى القرارات التي اتخذها هذا الجهاز رفع الحد الأقصى للإقراض المباشر الممنوح من الجهاز للمشروعات الصناعية الصغيرة و مشروعات التصنيع الزراعي من ٢ مليون جنية إلى ٥ مليون جنية ، كما وافق المجلس على رفع الحد الأقصى لإقراض المؤسسات المإلة غير المصرفية التي تشمل (شركات التأجير التمويلي و شركات التمويل متناهي الصغر) ليصبح ٧٥ مليون جنية بدلاً من ٥٠ مليون جنية .

– تم في مايو ٢٠١٧ تأسيس "الشركة المصرية للاستعلام الإئتماني لتوفير قاعدة بيانات تاريخية عن عملاء قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة حيث تمثل قاعدة بيانات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الأساس في عملية اتخاذ القرار وصياغة الاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والسياسات المصرفية المناسبة لتيسير الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما بادرت الحكومة المصرية إلى زيادة الاهتمام والدعم لقطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير، حيث أكدت على ضرورة اعتماد الدولة في مشاريعها العملاقة على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف اشراكه في خطة التنمية الإقتصادية [٢].

– تسببت قرارات المجلس الأعلى للاستثمار الخاصة بمنح الأراضي الصناعية بالمجان لمحافظات الصعيد في يونيو ٢٠١٧ إلى زيادة الطلب على الاستثمار في الأنشطة الصناعية بمحافظات الوجه القبلي حيث بلغ إجمإلى ما تم تخصيصه من أراضي صناعية بالمجان بمحافظات الصعيد إلى ١٧٣ قطعة أرض بإجمإلى مساحة ٥٢٠ ألف متر مربع ، وشملت محافظات سوهاج وأسيوط والمنيا والأقصر وأسوان [٣].

– تم خلال الشهور القليلة الماضية تشكيل المجلس الاستشاري لتنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر و ريادة الأعمال و يمثل هذا المجلس أحد الأذرع الإستشارية لمجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر.

– أعلنت الحكومة خلال شهر يوليو ٢٠١٧ كذلك عن تأسيسها لشركة مصر للأستثمار في ريادة الأعمال لمساعدة المستثمر الصغير و الدخول معه كشريك في تمويل تأسيس أي شركة جديدة ، وتقديم الدعم الفني والتدريب له .

كما تعتزم الحكومة إنشاء حاضنة لريادة الأعمال لمشروعات الشباب في المنطقة الحرة بالأسكندرية ، وذلك تمهيداً لنشرها في باقي المحافظات .

---

[١] وزير الصناعة يعين نيفين جامع رئيسا لجهاز تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة ، مصراوي .
http://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2017/7/22/1124161/

[٢] التمويل من أجل التنمية ، اتحاد المصارف العربية : ادارة الدراسات و البحوث ٢٠١٧/٥/٦ .
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157516041605158815851608159315751578 1575/7690/0

[٣] الصناعة تسلم ٧٢ قطعة أرض بالمجان للمشروعات الصغيرة ، المصراوي ١٧ يونيو ٢٠١٧
http://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2017/6/17/1106159/

٢,٤ : الجهات المسئولة عن النهوض بالصناعات الصغيرة و إلياتها :

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بالصناعات الصغيرة من خلال عدد من الجهات و الإلبات والبرامج يأتي في مقدمة تلك الجهات الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة و التجارة و التي تتولى القيام بالمهام التإلية :

- إعداد أدلة إرشادية تبين القطاعات التي يمكن الإستثمار فيها .
- إعداد دراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تقديم الاستشارات الفنية فيما يتعلق بالمعدات و التكنولوجيا الملائمة للمشروعات .
- تقديم كافة الإحصاءات و البيانات المتعلقة باتخاذ القرارات في شأن الاستثمار الصناعي .
- المساهمة في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجة المنشآت الصناعية .
- القيام بكافة الأعمال القانونية الخاصة بتعاقدات المؤسسات الصناعية في مرحلة الإنشاء .

بجانب الهيئة هناك عدد أخر من الجهات و الإلبات و البرامج ذات العلاقة بالصناعات الصغيرة والتي يمكن عرضها مصنفة حسب الأنشطة الوظيفية لها على النحو التإلى :

أولاً : الجهات و المساعدات المقدمة في مجال التمويل :-

تقدم العديد من الجهات و المنظمات ذات الصلة بالمنشآت الصناعية الصغيرة عددا من المساعدات في مجال التمويل ، ومنها الجهات التإلية :

✓ **بنك التنمية الصناعية :**

يعمل البنك على تنمية الأنشطة الصناعية ، والأنشطة المرتبطة بها في مصر عن طريق تقديم المساعدات المإلية والتمويل اللازم لإنشاء مشروعات جديدة ، و تطوير وتحسين الوحدات القائمة لكافة القطاعات الصناعية وخاصة القطاع الخاص لا سيما الصناعات الحرفية والصغيرة والقطاع التعاوني ، و يتولى البنك كذلك مد تلك الصناعات بما تحتاجه من ألات و أدوات بشروط ميسرة ، كما أنه يساعد الحرفيين و أصحاب الورش على تنمية وتطوير أنشطتهم و على تملك و إدارة مشروعاتهم [١].

✓ **شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

تقوم شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي بضمان التسهيلات الإئتمانية والقروض التي تمنحها مؤسسات الإقراض أو البنوك لجميع أنواع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، و تصل نسبة الضمانات لهذه المشروعات إلى نحو ٥٠% من قيمة القروض [٢].

---

[١] هالة محمد لبيب ، إدارة المنشآت الصناعية الصغيرة في الوطن العربي ، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٥، ص٢٤١ .

[٢] منحتها شركة ضمان مخاطر الائتمان /مصرس ، ٢٠٠٥/٢/٨ ، http://www.masress.com/alalamalyoum/1431724

✓ **جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين :**

أسست مجموعة من أساتذة جامعة حلوان هذه الجمعية بهدف تشجيع الشباب على تنفيذ الأفكار حول الصناعات الصغيرة التي يتقدمون بها للجمعية ، وذلك من خلال تقديم النصح والمشورة والدعم الفني و المإلى لهم ، إلى جانب تشجيع سياسة التملك عن طريق العمل ، وإعادة روح الانتماء والولاء لدى الشباب وذلك بالابتعاد عن الوظيفة الحكومية وتشجيع العمل الجماعي الخاص[١].

✓ **البنوك التجارية والمتخصصة :**

تقدم بعض البنوك التجارية (كبنك مصر ، والبنك الأهلي) والبنوك المتخصصة (كبنك فيصل الإسلامي المصري ، وبنك ناصر الاجتماعي) قروضا ومساعدات للمشروعات الصغيرة [٢] .

✓ **الصندوق الاجتماعي للتنمية :**

أنشىء الصندوق بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لعام ١٩٩١[٣] بهدف التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي للمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل ، ويعتبر برنامج تنمية المشروعات أحد أهم برامج الصندوق ، والذي يسعى من خلاله إتاحة التمويل للشباب لمساعدتهم في إنشاء منشآت صناعية صغيرة ، وحرفية ، والتوسع في مشروعاتهم الصغيرة القائمة لتوفير فرص عمل جديدة .

و يوفر الصندوق التمويل للمشروعات الصغيرة لتمويل الآلات والمعدات والخامات ومستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل لدورة إنتاجية واحدة على أن يقوم المستفيد بتوفير المكان المناسب للمشروع ، كما يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية الخدمات غير المإلة إلى أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر لمساعدتهم في تطوير منتجاتهم وتحسين الجودة وزيادة المبيعات وفي توسيع نطاق أعمالهم و توفير عمالة مدربة .

و الصندوق في سبيله لتحقيق أهدافه قام [٤]بإنشاء وحدات لخدمة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في مكاتبه أو في فروع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمحافظات تضم مندوبين عن كافة المصالح المعنية (مصلحة الشركات والضرائب والسجل التجاري) لتولى كافة

---

[١] جمعية الاستشاريين للتوعية و التنمية ، ١٩ مارس ٢٠١٦ .
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=533787623485102&id=431061930424339

[٢] احمد دهشان ، المنشآت الصناعية الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً .
http://www.dr-ahmeddahshan.com/?p=583

[٣] دليل الصندوق الاجتماعي للتنمية ١٩٩٩ .

[٤] الصفخة الرئيسية ، الصندوق الاجنماعي للتنمية ،
http://www.sfdegypt.org/web/sfd/home

إجراءات التسجيل واستخراج التراخيص والموافقات لتلك المشروعات خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً ، كما يقوم الصندوق الاجتماعي بإنشاء صندوق فرعي في كل محافظة أو أكثر لتمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بقرار من المحافظ بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ، وتتكون موارد هذه الصناديق من التمويل الذي يتاح لها من الصندوق الاجتماعي للتنمية والهبات و المنح الأجنبية و الاعتمادات التي تخصصها الدولة لتمويل هذه الصناديق وما تخصصه المجالس الشعبية من موارد مإلية [1].

- ✓ **جمعيات رجال الأعمال ، والجمعيات التي تم تأسيسها في بعض الكليات** أو المحليات كمشروع العمل الحر التابع لكلية الهندسة جامعة القاهرة وغيرها من الجهات التي تسعى إلى مساعدة المنشآت الصناعية الصغيرة ، وتوفير قروض ميسرة لها بالجهود الذاتية .
- ✓ **جمعية التأمين التعاوني على المنشآت الصناعية الصغيرة** : وتيسر هذه الجمعية على أصحاب المشروعات الحصول على القروض من البنوك و الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحالات التي لا يتوفر فيها الضمانات المطلوبة ، بالإضافة إلى أي تغطية تأمينية أخرى ، والجمعية متخصصة بمزاولة عمليات التأمين على أسس تعاونية بما يحقق تكافل أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة في توفير الضمانات مما يشكل ضمانة جماعية تبادلية فيما بينهم . وتصدر الجمعية وثيقة ضمان مستحقات قروض تضمن ما نسبته من ٥٠ إلى٧٠ % من قيمة القرض حسب قيمة القروض ، وذلك للأعضاء المنتسبين لتلك الجمعية مقابل اشتراك وقسط تأمين ضمان مستحقات القروض .

- ✓ **صندوق التنمية المحلية:** يقوم صندوق التنمية المحليه التابع لوزارة التنمية المحلية بتقديم مجموعة من البرامج الإقراضية التي تهدف إلى تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو المتدنية الدخل أو العاطلين عن العمل من إقامة منشآت صناعية صغيرة و متناهية الصغر لترسيخ ثقافة العمل الحر وذلك انطلاقا من مسئولية الصندوق في تعزيز التنمية المستدامة والمساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة ودعم التنمية المحلية والمتمثلة في برامج (التأسيس , التطوير , تمكين المرأة الريفية , وسائط نقل , المدرة للدخل) [2].

[1] وزارة المالية الصفحة الرئيسية
http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/research/SMALL%20PROJECTS.pdf
[2] البرامج الاقراضية (التأسيس , التطوير , تمكين المرأة الريفية , وسائط نقل , المدر للدخل)
http://www.defjo.net/site/ar/component/content/article/3-2010-08-29-12-07-26/199-2015-01-18-08-52-09

ولا يعتبر الصندوق بنكاً تجارياً يقاس نجاحه بمقدار ربحيته ولكن تقاس نجاحاته بما يتم تحقيقه من أهداف تنموية يظهر أثرها على الأفراد وعلى المجتمع المحلي المصري [1].

ويهدف صندوق التنمية المحلية بجانب توفير التمويل إلى :

- التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل .
- توزيع مصادر الدخل المحلي مع التركيز على تصنيع الريف والارتقاء بالتقنيات الإنتاجية والخدمية المستخدمة .
- زيادة فرص العمل المنتج المستقر .
- زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وإعادة توزيع الدخل فيما بينهم .
- تحفيز الأفراد والمنظمات غير الحكومية على تجميع وتنمية مدخراتهم وذلك باستثمارها كجزء من تمويل المشروع ، بجانب ما يمنحه لهم الصندوق من قروض لإقامة مشروعاتهم الإنتاجية.
- تأكيد مفهوم المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد الريفي وذلك من خلال ضرورة موافقة " لجنة التنمية بالقرية " على إقامة المشروعات التي يتولى الصندوق تمويلها .
- المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة بالريف .

✓ **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر** : يساهم هذا الجهاز في تقديم التمويل اللازم لكافة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة سواء لبدء النشاط أو زيادة رأس المال .

✓ **مؤسسات مالية أجنبية وعربية :**

تقدم بعض المؤسسات المالية الأجنبية كالبنك الدولي و البنك الأوربي ، وهيئة التنمية الدولية وغيرها التمويل للمشروعات الصغيرة عن طريق عدد من الجهات المحلية كالبنوك وخاصة بنك التنمية الصناعية بحكم التخصص ، وشركة ضمان مخاطر الائتمان ، وغيرهما .

ثانياً : الجهات و المساعدات المقدمة في مجال التسويق :-

✓ يشترك بنك التنمية الصناعية بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية المحلية والخارجية لعرض عينات من منتجات المصانع الصغيرة – التي يقرضها البنك – لتسويقها وفتح أسواق خارجية لها ، مع إتاحة الفرصة لبعض أصحاب هذه المصانع لحضور هذه المعارض لتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من التكنولوجيا ، هذا بالإضافة لما يوفره مركز تنمية التصميمات

[1] تقرير وزارة التنمية المحلية ديسمبر ٢٠١٣ .

الهندسية والصناعات من معلومات عن التصدير ومجالاته لأصحاب المصانع الصغيرة لتشجيعهم على تصدير منتجاتهم .

- ✓ يلعب الصندوق الاجتماعي للتنمية كذلك دوراً بارزاً في هذا المجال عن طريق تنظيم المعارض الدائمة وغير الدائمة لتسويق منتجات الحاصلين على قروض من الصندوق محلياً ودولياً ، وتقديم العون للمصدرين الجدد بالنسبة للإجراءات المطلوبة ، وتعريفهم بالقواعد التصديرية ، والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير .
- ✓ وللأسر المنتجة دوراً مهماً أيضا في مجال التسويق من خلال المعارض التي تقدمها بشكل مستمر طوال العام سواء في الداخل أو الخارج لمنتجات المشروعات والصناعات الصغيرة .
- ✓ أما شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فتقدم كذلك بعض الخدمات التسويقية المجانية ، منها تزويد المنتجين بالفرص التصديرية بالدول الأجنبية .
- ✓ يقوم جهاز تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة بالمساهمة في إجراء الدراسات التسويقية اللازمة.

ثالثاً : الجهات و المساعدات المقدمة في مجال تدريب العمالة :-

- ✓ تتولى مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني تطوير المهارات للعاملين في مجال التصنيع ، وإعداد برامج لهم في تخصصات متعددة مثل : تشغيل وتشكيل المعادن / صيانة السيارات / الطباعة / الكهرباء .... وغيرها .
- ✓ تتولى وحدة الإرشاد الصناعي بمركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية تحديد و تنفيذ الاحتياجات الفعلية للتدريب على الصناعات والتي ترجمت في ثلاثة أنواع من البرامج التدريبية هي:
  - برامج تعقد في مناطق تواجد الصناعات الصغيرة في الفترة المسائية ، وأيام العطلات الأسبوعية .
  - برامج تعقد بمقر المركز لمجموعة من أصحاب الصناعات الصغيرة و الحرفية لمقابلة احتياجات فنية معينة تتوافر إمكانيات التدريب عليها بأقسام المركز المختلفة .
  - برامج سنوية يلتحق العاملين بقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية بها ممن تسمح إمكانياتهم الانتظام بها .

- ✓ كما يساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في رفع المهارات التخطيطة لأصحاب المشروعات و الصناعات الصغيرة ، والعمل على رفع القدرات التنظيمية لهم من خلال التدريب ، وتقديم المشورة في هذا المجال ، ويتولى الصندوق تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية في ثلاثة محاور هي [1]:
  - أصحاب المشروعات و الصناعات الصغيرة والعاملون فيها.
  - المشرفون والمنظمون والمسئولون عن المنشآت الصناعية الصغيرة حيث يتعامل الصندوق مع أكثر من ١٢٠ وكالة منفذة وجهة وسيطة لتنفيذ مشروعاته .
  - الخبرات الفنية المسئولة عن دعم المشروعات والصناعات الصغيرة في المؤسسات العامة و الخاصة و الأهلية الداعمة للمشروعات الصغيرة و ذلك من خلال برنامج خاص موازي لدعم وبناء قدرات هذه المؤسسات .

ولا تقتصر المساعدات المقدمة من الصندوق في مجال رفع مهارات العمالة في المنشآت الصناعية الصغيرة على التدريب فقط ، وإنما تقدم أيضا مساعدات في مجال التأمين الاجتماعي والذي يغطي حالياً الأحجام المختلفة للمشروعات في جميع المحافظات مع تنوع أنواع التأمينات المقدمة لها .

بساهم البنك المركزي المصري في تنمية مهارات العاملين بالمنشآت الصناعية الصغيرة ، حيث وقع البنك إتفاقية رعاية مع جامعه النيل مدتها ٥ سنوات تحت اسم "رواد النيل" تستهدف تنمية وتأهيل وزيادة قدرات رواد الأعمال من الشباب في المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة وذلك بالاستفادة من نقاط التميز لدى جامعة النيل من خبرات علمية وبحثية ، وفي هذا الإطار أعلن البنك المركزي في بيان له أن البنوك ستقدم الدعم وكذلك تأسيس مقار ثابتة لمراكز خدمات تطوير الأعمال في المناطق الجغرافية ذات الفرص الاستثمارية الواعدة وخاصة في مجالات التصنيع المختلفة مما يزيد من فرص العمل للشباب [2].

- ✓ يعمل البرنامج القومي لتنمية المهارات على زيادة الوعي لدي أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاص بأهمية التدريب الفني للعمال والمشرفين والمهندسين العاملين علي خطوط الإنتاج ، وأيضا اختبار إلية جديدة لحث القطاع الخاص على طلب التدريب الفني والمهني الملبي لاحتياجاته الفعلية عن طريق تمويل التدريب الخاص بالمنشآت الصناعية وبنسبة مشاركة في التكلفة وذلك لرفع مستوى الانتاجية والتنافسية بهذه المنشآت [3].

---

[1] دليل الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ١٩٩٩

[2] رواد النيل مبادره جديدة من المركزي لدعم المنشآت الصناعية الصغيرة ، مصراوي ، ١٨ يوليو ٢٠١٧ .

[3] مهارة ، البرنامج القومي لتنمية المهارات
http://www.itcegypt.eg/programs-mahara.html،

- ✓ يقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر بتنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية العاملة في المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر .

بجانب ما سبق ذكره ضمن الجهات الداعمة و المتعاملة مع المشروعات الصناعية الصغيرة هناك أيضاً تعاونيات الانتاج الحرفي ، وكذلك مشروعات الأسر المنتجة .

٣,٤ : سبل و إليات النهوض بالصناعات الصغيرة :

تعتبر المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و ذلك نظراً لأدوارها في زيادة الإنتاج و خلق فرص العمل وزيادة الصادرات ، إضافة إلى دورها في الحد من الفقر و تحسين المستوى المعيشي للأسر و العاملين في هذه الصناعات ، وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة صعود المنشآت الصناعية الصغيرة على سلم الصناعة العالمي ، لذا تطلب الأمر العمل على النهوض بهذه المنشآت .

وقد بدى الاهتمام من جانب الحكومة المصرية أكثر وضوحاً بقطاع الصناعات الصغيرة خلال الشهور القليلة الماضية خاصة بعد إصدارها لاستراتيجية النهوض بقطاع الصناعة ، و إلزام البنوك بتمويل المنشآت الصناعية الصغيرة ، و إصدار قرار بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر ، و قرار أخر بإنشاء المجلس الإستشاري لتنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر و ريادة الاعمال.

و قد جددت تلك الإجراءات الأمال المنشودة بشأن التعامل بجدية وواقعية أكثر مع قطاع الصناعات الصغيرة و الذي ظل لعقود طويلة بلا كيان موحد لإدارة هذا القطاع الحيوي .

استكمالاً لتلك الجهود نستعرض فيما يلي سبل و إليات النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة في مصر .

- **إنشاء كيان موحد (إطار مؤسسي) لتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة :**

إن وجود مظلة موحدة لقطاع الصناعات الصغيرة تضم كافة الجهات المعنية بهذا القطاع و تتولى إعداد استراتيجية موحدة للنهوض بالصناعات الصغيرة ، ووضع التيسيرات و الحلول الخاصة للنهوض بتلك الصناعات و مواجهة ما يقابلها من مشاكل يعد ضرورة للإرتقاء بهذا القطاع و تعظيم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجهات المختلفة لهذا القطاع .

ويعد وضع سياسة و منهج واضح و أهداف محددة لتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية و الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من أهم مهام هذا الكيان .

على هذا الكيان كذلك العمل على حماية صغار المنتجين من المنافسة غير المشروعة و من سطوة الشركات الصناعية الكبرى و إستغلالها للمشروعات الصناعية الصغيرة ، و تضمن في نفس الوقت إقامة علاقات توريد قوية بين الشركات العاملة بالمنشآت الكبيرة و تلك الصغيرة مما يساعد على تحسين أداء و رفع إنتاجية الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة .

كما يتطلب الأمر كذلك أن يحقق هذا الكيان إتساق أهداف المنشآت الصناعية الصغيرة مع أهداف الدولة و المتغيرات الاقتصادية و الدولية و الإقليمية من ناحية ، و يتيح التنسيق و دعم علاقات التغذية المرتدة بين الجهات الفاعلة في مجال المنشآت الصناعية الصغيرة من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى قيامه بالمهمة الرئيسية لإنشائه وهي وضع السياسات المطلوبة على المستويين الكلي و الجزئي لتوجيه دعم أكبر إلى المشروعات الصناعية الصغيرة .

و من المهام التي يجب إسنادها لهذا الكيان كذلك متابعة تنفيذ سياسات هذا القطاع و تقييم أثرها ، مع ضمان عدم الإزدواجية في مهامه مع الأجهزة الأخرى المعنية ، و بما يضمن تكامل مهامه مع مهام وأنشطة الأجهزة الحكومية الأخرى المقدمة للخدمات المختلفة لهذا القطاع .

هذا وقد اتخذت الدولة مؤخراً هذه الخطوة بإصدارها لقرار رقم (٩٤٧) لسنة ٢٠١٧ [١]، و المتعلق بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر التابع لوزارة التجارة و الصناعة بديلاً عن الصندوق الاجتماعي للتنمية و الذي يضم في إطارة مجلس التدريب الصناعي و بعض الإدارات و الإختصاصات من كل من مركز تحديث الصناعة و مراكز التكنولوجيا و الإبتكار . و سيتولى هذا الجهاز وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية و دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر .

وفقاً لقرار إنشاء الجهاز سيتولى الجهاز القيام بالمهام التالية :

- ✓ تقديم التمويل اللازم لكافة المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة سواء لبدء النشاط أو لزيادة رأس المال.
- ✓ تأسيس شركات أو صناديق بمفردها أو المساهمة في أي من الشركات و الصناديق القائمة .

[١] قو انين و قرارات ٢٠١٦-٢٠١٧ ، الجريدة الرسمية – العدد ١٦ مكرر (أ) في ٢٤ أبريل ٢٠١٧ . .

- ✓ وضع و تطوير السياسات و الخطط الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر و ريادة الأعمال .
- ✓ وضع نظام حوافز للمشروعات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تيسير سبل التفاوض الجماعي لتوفير المواد الأولية من مصادر جيدة بأنسب الأسعار لتلك المشروعات
- ✓ المساهمة في إجراء الدراسات التسويقية و دراسات الجدوى و إتاحتها لهذه المشروعات ، إلى جانب تقديم و تيسير حصولها على التمويل اللازم لبدء النشاط وزيادة رأس المال .
- ✓ تنمية قدرات و مهارات الموارد البشرية العاملة في المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تيسير إنهاء الإجراءات و التصاريح اللازمة لبدء النشاط .
- ✓ عمل برامج لربط و تكامل المشروعات بسلاسل الإمداد و إنشاء قاعدة بيانات خاصة بها .

و للقيام بهذه المهام يضم الجهاز في عضويته ممثلين لكافة الجهات المعنية بتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، و تدعيماً لقرار إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر صدر مؤخراً أيضاً القرار الثاني لوزير الصناعة لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس الاستشاري لتنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر و ريادة الأعمال ، و يمثل هذا المجلس أحد الأذرع الإستشارية لمجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة حيث يعد أحد المحاور الرئيسية في صنع وتنفيذ استراتيجية تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، كما سيقوم بطرح رؤيته في الموضوعات المتصلة بأهداف الجهاز و تتمثل إختصاصاته في :

- ✓ تقديم مقترحات في المجالات ذات الصلة و على الأخص في البرامج اللازمة للنهوض بهذا القطاع.
- ✓ وضع معايير لتصنيف المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر ، و لنظم الحوافز المقترحة لتنمية و تطوير هذا القطاع .
- ✓ وضع مقترحات بشأن سبل مواجهة المشكلات التي تواجه مشروعات هذا القطاع .
- ✓ تيسير حصول المشروعات و الجمعيات و المبادرات و الكيانات على التمويل اللازم لتحقيق أغراضها.
- ✓ التنسيق بين الجهاز والجهات العاملة في هذا المجال .
- ✓ التواصل بشكل دوري مع القائمين على المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر و الجهات و المبادرات العاملة في هذا المجال للوقوف على ما يواجهها من تحديات و تقديم المقترحات و الحلول في هذا الشأن .

- **وضع استراتيجية للنهوض بقطاع الصناعات الصغيرة :**

إن وضع استراتيجية للنهوض بالصناعات الصغيرة وفق رؤية استراتيجية شاملة لتنمية قطاع الصناعة سيعزز بلا شك دورها في التنمية الشاملة ، حيث ستؤكد تلك الاستراتيجية على أهمية تطوير تلك الصناعات و تؤكد كذلك على أن قطاع الصناعات الصغيرة هو قطاع حيوي يحمل أفاقاً واعدة تمكنه من القيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الشاملة المستدامة نظراً لما يتسم به هذا القطاع من سمات و خصائص .

وجدير بالذكر أن وزارة التجارة و الصناعة قد وضعت ضمن استرتيجيتها لتعزيز قيمة الصناعة و التجارة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) محوراً (المحور الثاني) لتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر و ريادة الأعمال ، و استهدفت الوزارة في هذا المحور تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة كأداة رئيسية لزيادة الناتج الصناعي و خلق فرص عمل و زيادة الصادرات و جذب الاستثمارات وقد شمل برنامج تنمية هذا القطاع ستة مشروعات هي :

- ✓ مشروع الحوكمة .
- ✓ مشروع تسهيل النفاذ إلى التمويل بشروط ميسرة .
- ✓ مشروع تشجيع ريادة الأعمال .
- ✓ مشروع تطوير خدمات رجال الأعمال .
- ✓ مشروع المنصة الإلكترونية التفاعلية لتقديم الخدمات و دعم اتخاذ القرار .
- ✓ مشروع التطوير التشريعي و المؤسسي .

و يعد وضع معايير و تعريف قومي (متجانس و دقيق و مفهوم) موحد للصناعات الصغيرة تتفق عليه جميع الجهات من أولى المهام التي يجب أن تسعى الاستراتيجية لتحقيقها ، حيث أن التباين الحالى في تعريف تلك الصناعات فيما بين الجهات المختلفة يعد أحد المحددات التي تحول دون التخطيط الجيد ورسم السياسات للنهوض بهذه الصناعات ، وإن كانت قد ظهرت مؤخراً محاولات لوضع تعريف لتلك الصناعات من قبل وزارة التجارة والصناعة ومبادرة البنك المركزي المصري .

هذا و يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية ترجمتها إلى خطط متوسطة و قصيرة الأجل تتضمن مجموعة من السياسات و الإلىات اللازمة لتنفيذها ، مع وجود خطة تنفيذية تتضمن أولويات تنفيذ مشروعات هذه الخطة و الجدول الزمني لتنفيذها و احتياجاتها الإستثمارية حتى يسهل فيما بعد متابعة تنفيذها و تقيمها .

إن نجاح استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة لا بد و أن ترتكز على عدد من الإلمات الداعمة لنجاحها نستعرضها فيما يلي :

- **وضع تشريع حديث للنهوض بالصناعات الصغيرة**

وضع تشريع يتلافى القصور الذي جاء بالقانون الحإلى المتعلق بتنفيذ المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤[١] و يساعد على زيادة تنافسية المنشآت الصناعية الصغيرة مما يؤثر بإيجابية على قدرتها في دعم جهود التنمية في مصر ، و يساعد أيضاً على القضاء على العديد من المعوقات التي تواجه عمل هذه المشروعات .

يعمل هذا التشريع كذلك على جذب و تحويل الصناعات التي تعمل تحت مظلة القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي بتوفير الضمانات و الحوافز الدافعة لذلك ، ويساهم كذلك في حماية الملكية الفكرية ، فضلاً عن تنظيم عمليات الإفلاس و تسهيل الحصول على التمويل بشروط ميسرة ، و من الضروري كذلك أن يؤكد هذا التشريع على منح أولويات للمشروعات الصغيرة في المناقصات و المزايدات الحكومية ، فضلاً عن ضرورة التكامل بين المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة و تفعيل سلاسل القيمة للمشروعات الصناعية .

لا يجب أن يغفل هذا التشريع ضرورة تبسيط و تطوير و ميكنة الإجراءات الإدارية و القانونية التي قد تقف عائقاً أمام هذا القطاع .

ويقترح في هذا الإطار أن يتضمن التشريع إصدار رقم قومي للمنشآت الصغيرة يمكنها من خلاله التعامل مع الهيئات و الجهات الحكومية و غير الحكومية ، وبما يمكنها من الحصول على المزايا و الحوافز المشجعة لها ، ويسهل من تعاملاتها مع الجهات الأخرى ذات العلاقة .

- ✓ يجب كذلك بالتزامن مع وضع تشريع للنهوض بالصناعات الصغيرة إعادة النظر في الكثير من التشريعات الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة و غير المباشرة بقطاع الصناعات الصغيرة .

- **بناء قاعدة بيانات و إحصاءات متكاملة : دقيقة و محدثة و تفصيلية** عن كل ما يتعلق بمشروعات قطاع الصناعات الصغيرة في مصر (التي تنتمي منها للقطاع الرسمي و تلك التي تنتمي للقطاع غير الرسمي) يسهل من خلالها تصنيف و استهداف هذا القطاع بحزم تنموية متخصصة و صياغة

[١] بالملحق رقم (٥)

استراتيجية قومية للنهوض بها ، و لن يأتي ذلك بدون مراجعة التعريفات الحإلية للمشروعات الصغيرة و توحيدها .

و يمكن من خلال تلك البيانات التفصيلية تحديد فجوات الإستثمار و فجوات التمويل و الفجوات المكانية في قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة ، و من ثم سهولة تحسين فاعلية إجراءات النهوض بها ، و مما لا شك فية أنه سوف يزيد من فاعلية تأثير تلك البيانات وجودها في دليل إلكتروني يسمح بسهولة و سرعة استفادة أصحاب المشروعات الحإلين و المرتقبين منها .

- **تطوير و ابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة الصناعات الصغيرة :** لقد اتخذت مصر في الآونة الأخيرة العديد من الإجراءات و الخطوات للتوسع في خدمات التمويل و تطويرها ، كما أنها قدمت عدداً من المبادرات التحفيزية للبنوك التي تساهم في تيسير حصول تلك المشروعات على التمويل ، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الإجراءات لتهيئة البيئة المصرفية اللازمة لتسهيل التعامل مع هذه المشروعات وتسهيل النفاذ إلى التمويل بشروط ميسرة منها :

✓ **إنشاء وحدات متخصصة داخل البنوك لخدمة المنشآت الصناعية الصغيرة :** تقدم إقراض مصرفي يختلف في إلياته و محتواه عن الإقراض الذي يقدم للمشروعات المتوسطة و الكبيرة و تكون قادرة على دراسة و متابعة تمويل إحتياجات المنشآت الصناعية الصغيرة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة .

✓ **إنشاء صناديق متخصصة** لضمان مخاطر الإئتمان المتعلقة بتمويل المنشآت الصناعية الصغيرة لتقليل المخاطر التي قد تواجهها تلك المشروعات .

✓ **رفع حجم التمويل المسموح للمشروعات الصغيرة :** لتشجيعها و لتعظيم دورها في تحقيق التنمية المنشودة و توفير المزيد من فرص العمل ، و إسهامها الفعال في محاربة البطالة .

✓ قد يتطلب الأمر كذلك ليس فقط إنشاء وحدات متخصصة داخل البنوك ولكن **إنشاء بنك متخصص في تمويل المنشآت الصناعية الصغيرة** يعمل على تعبئة الموارد التمويلية و تنظيم تدفقها لأصحاب تلك المشروعات بشروط ميسرة وبما يخفف من التكإليف و يوفر الوقت و يستخدم في نفس الوقت إليات متعددة تتناسب مع إحتياجات المنشآت الصناعية الصغيرة .

✓ **التوسع في نشر الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة المقدمة للخدمات المإلية غير الإئتمانية** و تطويرها لتفعيل دورها مثل شركات التأجير التمويلي .

- ✓ **تقديم برامج تمويلية** تمكن المنشآت الصناعية الصغيرة من إدماج التكنولوجيا الجديدة في وحداتهم الإنتاجية بما فيها من تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و التي تساعد في تحسين عملياتهم الإنتاجية و التسويقية .

- **تدريب و رفع مهارات و كفاءة العاملين في مجال الصناعات الصغيرة :**

من الضروري أن تهتم الاسترتيجية بقضية التدريب ليست فقط للعاملين بالمصانع الصغيرة و القائمين على إدارتها و لكن أيضاً للداخلين الجدد و المحتملين إلى هذا النشاط و ممكن تحقيق ذلك من خلال :

- ✓ تطوير المناهج التعليمية و التدريبية لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في المدارس النظامية و الفنية مروراً بالجامعات و المعاهد الفنية و إنتهاءاً بالبرامج التدريبية المتخصصة لرواد الأعمال .
- ✓ تدريب أصحاب الصناعات الصغيرة و القائمين على إدارتها على نظم الإدارة الحديثة لتلك الصناعات بداية من كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية بالسعر و التوقيت و الجودة الملائمة مروراً بإدارة العملية الإنتاجية و التسويقية وذلك من خلال الحاقهم بدورات تدريبية في مجالات الجودة / الإدارة / المحاسبة / التسويق / الترويج و غيرها من المجالات .
- ✓ تدريب المسئولين عن الصناعات الصغيرة ليس فقط على سبل و إلىات التسويق المحلي و لكن تدريبهم كذلك على أسس عمليات التصدير للأسواق الخارجية ، وعلى كيفية استخدام و الاستفادة من التجارة الإلكترونية لزيادة حجم أعمالها .
- ✓ الاهتمام بتدريس منهج دراسة الجدوى و تقييم مشروعات خاصة بالمدارس و المعاهد الفنية و بالبرامج التدريبية و خاصة للداخلين الجدد إلى سوق العمل .
- ✓ تشجيع القائمين على الصناعات الصغيرة على الالتحاق بحاضنات الأعمال لرفع كفاءتهم و مهارتهم الفنية و الإدارية .
- ✓ توفير المساعدات الفنية و الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الدورات و البرامج التدريبية ضماناً لتفعيل أثرها على المتدربين و رفع مهارتهم .
- ✓ تأهيل أصحاب المشروعات للتعامل مع البنوك ، و التعرف على أسس و سبل المنافسة ، و التوسع في الأسواق الخارجية ، و إستراتجيات و سياسات الترويج لمنتجاتهم و خدمات ما بعد البيع .
- ✓ الاهتمام بالتعليم الفني من خلال الاهتمام بالمدارس الفنية و زيادة الوعي بأهميتها و تطويرها و الاهتمام بمراكز التدريب المهني مما يساهم في الإرتقاء بالمستوى المهني للخرجين .
- ✓ على الأعلام غرس ثقافة و أهمية التعليم الفني و مؤهلاتة المختلفة .

- **تهيئة الفرص التسويقية أمام الصناعات الصغيرة :**

يعد توفير التسهيلات و الفرص التسويقية أحد العوامل و الإلبات الأساسية المسئولة عن نجاح المنشآت الصناعية الصغيرة ، و يمكن تحقيق ذلك من خلال :

- ✓ صياغة برنامج وطني للترويج للصناعات الوطنية الصغيرة محلياً و خارجياً.
- ✓ تنظيم معارض دائمة و مؤقتة محلية و خارجية متخصصة لترويج و تسويق منتجات المنشآت الصناعية الصغيرة على أن تتحمل المحليات تكلفة إقامة المعارض بالمحافظات ، كما يمكن لرجال الأعمال المساهمة في ذلك من منطلق المسئولية الاجتماعية .
- ✓ العمل على توفير ونشر و إتاحة المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدة تلك المشروعات على تسويق منتجاتها داخلياً و خارجياً .
- ✓ إنشاء بوابة وطنية للصناعات الصغيرة و التجارة الإفتراضية للتعريف بالصناعات الصغيرة الوطنية و منتجاتها و العمل على تشجيع القائمين على تلك الصناعات على استعمال الوسائل الحديثة لتسويقها و ترويجها .
- ✓ تدعيم الإجراءات المشجعة على التصدير بتقديم الدعم اللازم و خاصة فيما يتعلق منها بدعم نقل منتجات الصناعات الصغيرة إلى الأسواق الخارجية .
- ✓ إصدار تشريع يلزم الهيئات الحكومية و المشروعات الصناعية المتوسطة على استخدام نسبة محددة من إحتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج و منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة و خاصة الإبتكارية منها لضمان تسويقها لبعض منتجاتها .
- ✓ العمل على ربط المنشآت الصناعية الصغيرة بسلاسل التوريد المحلية و العالمية .
- ✓ إنشاء شركات خدمات متخصصة لتوفير المواد الخام و تصدير منتجات المنشآت الصناعية الصغيرة لتقليل التكإليف عن ما إذا قامت به المنشآت الصناعية الصغيرة بتلك المهام .
- ✓ العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لحماية منتجات المنشآت الصناعية الصغيرة و مستهلكيها و فتح أسواق أكبر أمامها ورفع ثقه المستهلكين في منتجات الصناعات الصغيرة فضلاً عن سهولة تخطيط الدولة للنهوض بها .
- ✓ العمل على تطبيق ما يسمى بأسلوب الحماية و الذي طبق بالفعل في بعض الدول من خلال تخصيص سلع معينة لا يتم إنتاجها إلا من خلال المنشآت الصناعية الصغيرة لضمان تسويقها.

- ✓ مساعده ودعم المشروعات الصناعية الصغيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة بما يمكنها من زيادة الإنتاج و تحسين الجودة ، و من ثم إتاحة فرص أكبر أمام منافسة منتجاتها و تسويقها بصورة أفضل .
- ✓ إن اختيار مجالات إنتاج المنشآت الصناعية الصغيرة ذات الأولوية و خاصة ما يتعلق فيها بالحفاظ على البيئة (تدوير المخلفات الزراعية – إعادة تدوير القمامة – إنتاج الوحدات الصغيرة المولدة للطاقة النظيفة .... الخ) لهو أكبر ضامن لتسويق منتجات تلك المنشآت بسهولة و يسر.

- **الاهتمام بثقافة ريادة الأعمال و تعزيز روح الإبداع و الإبتكار** و المبادرة بالعمل على زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و يمكن في هذا الإطار تبادل الخبرات مع التجارب الناجحة في مجال المنشآت الصناعية الصغيرة وحاضنات الأعمال .
- **تدعيم الإجراءات و السياسات المحفزة على الإستثمار في المنشآت الصناعية الصغيرة** : و ذلك من خلال توفير حزمه من الحوافز المشجعة للمنشآت الصناعية الصغيرة على القيام بالأنشطة المتعلقة بالبحث و التطوير و الإبتكار و تحسين الوصول إلى مصادر الخبرات العلمية و التقنية ، والتعرف على أفضل الممارسات الإنتاجية و الإدارية و التسويقية للمنشآت الصناعية الصغيرة المماثلة وإعتماد الحوافز المشجعة على إقامة المنشآت الصناعية الصغيرة والتوسع في نشاطها ، وذلك من خلال توفير القروض الميسرة ، ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية والحماية من المنافسة الأجنبية ، وتأمين المشتريات الحكومية من منتجات تلك المشروعات و ذلك بجانب توفير الدعم الفني و التقني لهذه المنشآت .

  يضاف لتلك الحوافز ما يقدم منها لتحفيز القطاع غير الرسمي للإنضمام إلى القطاع الرسمي ، والتي يجب ألا تقتصر على التسهيلات التمويلية فقط و لكنها يجب أن تقدم التسهيلات التسويقية كذلك وما يقدم كذلك من دعم لصادرات المنشآت الصناعية الصغيرة ، ويأتي كذلك في مقدمة الإجراءات المحفزة على الإستثمار في المنشآت الصناعية الصغيرة توفير مقومات البنية التحتية الملائمة لتلك المشروعات بأسعار تشجيعية و تنافسية .
- **تشجيع الإندماج مابين الصناعات الصغيرة المتماثلة** : لرفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ذات الحجم الكبير والتي تمكنها من العمل وفق متطلبات تطوير الإنتاج والتسويق و تحسين الجودة و استقطاب المهارات والكفاءات البشرية .
- **التوسع في تنمية و إنشاء التجمعات الصناعية عامة و للمشروعات الصغيرة خاصة** : مع طرح هذه التجمعات للبيع بسعر التكلفة أو بإيجار شهري لاصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة ، و تزويدها بوحدات الدعم الفني و التقني وكذا بالشركات الداعمة لها مثل شركات التأجير التمويلي و غيرها و

الإهتمام كذلك بتطوير المرافق العامة بمناطق تلك التجمعات بما يمكنها من تخفيض تكإلىف الإنتاج وزيادة قدرتها التنافسية .

و في هذا الإطار فإن من الضروري العمل على تطوير حاضنات الأعمال الحإلىة لتعمل وفق أحدث الأنظمة الدولية ، كما يمكن الحرص على عمل مسابقات سنوية للتمييز بين المشروعات الصناعية الصغيرة و تشجيعها على المنافسة .

- **وجود خريطة استثمارية للمشروعات الصناعية الصغيرة :** يعد أمراً ضرورياً لتوضيح الفرص و الفجوات و الإحتياجات من تلك الصناعات على المستوى المحلي ،مع العمل على تخصيص بعض القرى التصنيعية التي يمكن أن تتخصص وفقاً لمواردها و خبراتها في تصنيع منتج أو مجموعة من المنتجات المحددة .
- **العمل على تشجيع كل صور التعاون بين المنشآت الصناعية الصغيرة و بعضها البعض و بين المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة** ، و التي يمكن أن تأخذ عدد من الأشكال أهمها :

العناقيد الصناعية Industrial clusters [1]

وهي تعتبر تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة ، أو الإشتراك في القنوات التسويقية ذاتها ، أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك ، أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له ، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع .

و تتمثل خصائص العناقيد الصناعية في التقارب الجغرافي ، وجود علاقات ترابط رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية ، توافر خلفية اجتماعية وسلوكية ، توافر شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة التى تساند الكيانات الاقتصادية المختلفة .

التكامل و الترابط Integration and interdependence

حيث تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة د

وراً هاماً كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة حيث أن التكامل بين الصناعات الصغيرة له دورا كبيرا في تحقيق الوفورات للصناعات المتوسطة والكبيرة من خلال التعاقد مع هذه الصناعات الصغيرة علي إنتاج العديد من السلع، نصف المصنعة والعديد من مستلزمات الإنتاج.

و من أشكال التكامل الاقتصادي التكامل الإنتاجي ، التكامل الإنمائي ، التكامل التسويقي .

[1] تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92759

التجمعات الصناعية Industrial groupings

و تهدف تلك التجمعات إلى تقديم حل تنموي لدعم التكامل الصناعى بين المصانع الكبيرة من ناحية والمصانع الصغيرة من ناحية أخرى والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو الصناعات التكميلية , والصناعات ذات القيمة المضافة والصناعات القائمة على استخدام التكنولوجيا والمعرفة وكذلك توفير المناخ المناسب لتمكين القطاع الخاص وصغار المستثمرين من إظهار قدراتهم الإبداعية للإبتكار والإرتقاء بالصناعة المصرية وتعميق المنتج المحلى وتأتى التجمعات فى اطار استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال انشاء مجمعات صناعية على مستوى الجمهورية بوحدات صناعية جاهزة للتشغيل بمساحات مختلفة تناسب مختلف نشاطات الصناعات الصغيرة وأيضاً تسهيل سرعة البدء في النشاط من خلال تسليم المصانع جاهزة بالمرافق والتراخيص [1].

و من أحدث الأمثلة للتجمعات الصناعية في مصر مشروع مدينة الجلود بالروبيكى و التي شملت كافة أحجام الصناعة من مدابغ صغيرة ومتوسطة وكبيرة ومخزن رئيسى للكيماويات المساعدة في عملية الصناعة، و قد تحملت الدولة نفقات عملية النقل لكافة المدابغ التي نقلت قبل نهاية شهر أغسطس ٢٠١٧ مما أدى في الإسراع في عملية النقل .

وقد تم بالفعل البدء في عملية ترفيق المرحلة الثانية من المدينة والتي تقدر مساحتها بـ ١٣٥ ألف متر مربع، ومن المخطط الانتهاء منها في غضون عدة أشهر، وهو ما سوف يسمح باستيعاب جميع التوسعات المطلوبة للمصانع الراغبة في إتمام عملية النقل .

- العمل على إعادة توطين المنشآت الصناعية الصغيرة وإخراجها من الكتلة السكنية (وخاصة غير الرسمية منها)
- ربط تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة بأهداف التنمية المستدامة العالمية برؤية مصر ٢٠٣٠ لضمان النهوض بتلك المنشآت وتقييم مراحل نموها وأثرها في إطار تلك الرؤية .
- الاهتمام بالتطوير التكنولوجي للمنشآت الصناعية الصغيرة حتى تتواكب مع توجهات التنميه الصناعية المستقبلية وخاصة ما تحمله الثورة الصناعية الرابعة من آفاق تكنولوجية متقدمة .

[1] الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، http://www.ida.gov.eg/Arabic/StrategicProjects/Pages/specializedindustrial.aspx

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

أ : نتائج الدراسة

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

في مجال التمويل:

- تعد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام الرياديين وأصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر ولكن هناك بوادر أمل في حلها .
- عدم توفير مقومات البنية التحتية الملائمة لتلك المنشآت الصناعية الصغيرة بأسعار تشجيعية و تنافسية .

في مجال التسويق :

- إهمال المشكلات التسويقية رغم أهميتها وعدم القدرة على ترويج المنتج و القيام بحملات دعائية لتعريف السوق بالمنتجات الجديدة وعدم توفير ميزانية خاصة بالتسويق نظراً لتواضع الموقف المالي للمشروعات الصناعية الصغيرة .
- ضعف الخدمات التسويقية الموجه للمنشآت الصناعية الصغيرة وعدم وعي المستثمر بسبل الحصول عليها .
- عدم معرفه المستثمر الصغير بحاجات السوق الخارجي وغياب المعلومات التسويقية .

في مجال التدريب :

- عدم الاهتمام بتدريب أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة الحاليين و المرتقبين و رفع مهاراتهم و تحسين كفاءة العاملين في مجال الصناعات الصغيرة .
- قصور الدور الإعلامي لتوجيه المجتمع نحو أهمية التعليم الفني و التدريب المهني وتغيير نظرتة الدونية .
- عدم تفعيل والإستفادة من الأبحاث و الدراسات التي اجريت في مجال المنشآت الصناعية الصغيرة ومحاوله تطبيقها .

في المجال الإجرائي و التشريعي :

- عدم تحفيز القطاع غير الرسمي للدخول في القطاع الرسمي .

- عدم التنسيق بين الوزارات و الإدارات المحلية بحيث يتم تقديم الخدمة المرجوة للمنشأت الصناعية الصغيرة .
- انخفاض أداء الكادر الإداري والذي يعد أحد المشكلات التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر.
- يوجد ضـــعف في نقل الخبرات والاســـتفادة من تجارب الدول المتقدمة والصـــاعدة ، التي تبنت وطورت رؤية إستراتيجية للاهتمام بالمنشآت الصناعية الصغيرة. بالإضافة إلى ضعف الاستفادة والتنسيق بين الدول العربية في نفس المجال .
- الحاجة إلى تفعيل التشريعات واللوائح التنظيمية المنظمة للمنشآت الصناعية الصغيرة .
- الحاجة إلى تفعيل دور الشركات الداعمة لأنشطة المنشآت الصناعية الصغيرة مثل شركات التمويل التأجيري ، والإستعلام الإئتماني ، و ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي والتسويقي ، وصناديق الاستثمار المباشر .
- معالجه القصـور الذي جاء بقانون رقم ١٤١ لسـنة ٢٠٠٤ الخاص بتنمية المشـروعات الصـغيرة حيث جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة .
- بالرغم من مناسبة المنشآت الصناعية الصغيرة للمرأة وأنها تعتبر فرصة عمل مريحة ومناسبة لها إلا أنها لا تلاقي الإهتمام الكافي .
- عدم وجود تشريع يلزم المنشآت المتوسطة و الكبرى بضرورة أخذ إحتياجاتها من منتجات المنشآت الصناعية الصغيرة و ضرورة الربط بين المنشآت الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة .
- عدم توفير الحماية الكاملة للمشروعات الصغيرة بالرغم من أهميتها .
- عدم اتفاق جهات المجتمع المختلفة على تعريف موحد للصناعات الصغيرة .

في المجال التكنولوجي :

- عدم توافر الدعم المادي و المعلوماتي للمنشآت الصناعية الصغيرة لأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة .

في المجال البيانات والاحصاءات :

- عدم وجود قاعدة بيانات حديثة عن المنشآت الصناعية الصغيرة (تتضمن عدد ونوع وحجم هذه المنشآت الصناعية وتوزيعها جغرافيا وقطاعيا) مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات حولها على المستوى القومي.

- عدم تبنى المنظمات الدولية أنشاء شبكة لبيانات وإحصاءات المنشآت الصناعية الصغيرة فى جميع دول العالم .

ب : توصيات الدراسة

توصلت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من التوصيات نذكر أهمها فيما يلي : -

في مجال التمويل:

- تفعيل دور البنوك كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة مناسبة لصغار المستثمرين والصناع ، مع مزيد من التوعية ببرامج البنوك في هذا الشأن .
- العمل على تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المنشآت الصناعية الصغيرة وتقديم التمويل اللازم بشروط وآجال استحقاق ملائمة للمشروعات الصناعية الصغيرة ، وللقيام بعمليات التوسع والإحلال والتحديث وتمويل رأس المال المستثمر ولأغراض التصدير.
- العمل على متابعة الائتمان الممنوح بغرض تقويمه والتغلب على الصعوبات التي تواجه هذه المنشآت الصناعية.
- تحفيز المنشآت الصناعية الصغيرة من خلال إجراء التعديلات الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المنشآت الصناعية الغير ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من الضرائب لمدة خمس سنوات .
- التوسع في إنشاء الشركات الداعمة لأنشطة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة مثل شركات التمويل التأجيرى ، والاستعلام الائتماني ، وضمان مخاطر الائتمان المصرفي والتسويق وصناديق الاستثمار المباشر..... الخ .

في مجال التسويق :

- العمل على زيادة عدد المعارض الدائمة والمؤقتة بالمحافظات والمدن لعرض منتجات المنشآت الصناعية الصغيرة مقابل تكلفة مخفضة .
- استكشاف فرص الاستثمار الجديدة وتوجيه المنشآت الصناعية الصغيرة إليها و العمل على توزيعها إقليمياً بناء على ما تتمتع به كل محافظة من ميزة تنافسية .
- إتاحه المعلومات التسويقية للمستثمر الصغير حتى يتعرف على حاجات السوق الداخلي والخارجي.

في مجال التدريب :

- تشجيع تفعليل و الإستفادة من الأبحاث و الدراسات التي اجريت في مجال المنشآت الصناعية الصغيرة و محاوله تطبيقها .
- تشجيع الدور الإعلامي نحو تغيير نظرة المجتمع الدونية للتعليم الفني و التدريب المهني .
- إنشاء مراكز لتدريب العمالة بالمنشآت الصناعيةالصغيرة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها .
- توفير الدعم والتدريب لأصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة فى كافة مراحل العملية الانتاجية بحيث لا يكون هناك خلل فى العملية الانتاجية والتسويقية وبالتالى فى العملية التمويلية .

في المجال الإجرائي و التشريعي :

- ضرورة إنشاء كيان مؤسسي خاص بالمنشآت الصناعية الصغيرة .
- تبنى إستراتيجية واضحة لتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة .
- وضع خطة قومية لتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المنشآت الصناعية وبين المنشآت الصناعية الكبرى سواء على مستوى الاقاليم أو على المستوى القومى.
- لاينبغى النظر إلى المنشآت الصناعية الصغيرة بمعزل عن الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية، أو بمعزل عن الاستراتيجية الصناعية، ومحاولة ربط هذه المنشآت الصناعية باحتياجات التنمية الصناعية .
- العمل على إجبار المنشآت الصناعيةالصغيرة غير الرسمية للدخول إلى القطاع الرسمي بتطبيق الرقم القومي على جميع المنشأت في الحصول على الخامات و الدعم المقدم للصناعات الصغيرة.
- حيث ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المنشآت الصناعية الصغيرة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة فى القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعى والتقدم التكنولوجى فلا بد من الاتفاق على تعريف موحد .

- توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المنشآت الصناعيةالصغيرة مع العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة ، وتفعيل بعض

مواد قانون المنشآت الصغيرة خاصة فيما يتعلق بنسبة مشاركة المنشآت الصناعية الصغيرة في المناقصات الحكومية .

- التوسع في إقامة حاضنات الأعمال ومراكز التكنولوجيا المتخصصة لتشجيع إقامة شركات متخصصة في تنمية المنشآت الصناعيةالصغيرة مثل الشركات القابضة يتبعها عدد من المنشآت الصناعية الصغيرة جغرافيا أو قطاعيا .
- زيادة التنسيق بين الوزارات والإدارات المحلية بحيث يتم تقديم الخدمات المقدمة إلى المنشآت الصناعية الصغيرة بكفاءة عالية .
- وضع خطة قومية لتنمية المنشآت الصناعيةالصغيرة بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المنشآت الصناعية وبين المنشآت الصناعية الكبرى سواء على مستوى الاقاليم أو على المستوى القومى .
- لاينبغى النظر إلى المنشآت الصناعية الصغيرة بمعزل عن الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية، أو بمعزل عن الاستراتيجية الصناعية ، ومحاولة ربط هذه المنشآت الصناعية باحتياجات التنمية الصناعية .
- ايجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة بهدف تطوير وتحديث اساليب العمل بها لتحقيق أفضل مردود اقتصادى لها وتبادل الخبرات بين الأعضاء فى مجالات تنمية المنشآت الصناعيةالصغيرة .
- ربط منشآت الصناعية الصغيرة بالمنشآت الكبيرة الأجنبية للمساعده على تحفيز ورفع مستوى وإنتاجية الكثير من الموردين المحليين .
- تخصيص بعض القرى التصنيعية التي يمكن أن تخصص وفقاً لمواردها و خبراتها في تصنيع منتج أو مجموعة من المنتجات المحددة (إعادة توطين) .

في المجال التكنولوجي :

- ضرورة توافر الدعم المادي و المعلوماتي للمنشآت الصناعية الصغيرة لإمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة .

في المجال البيانات والاحصاءات :

- إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المنشآت الصناعية الصغيرة (تتضمن عدد ونوع وحجم هذه المنشآت الصناعية وتوزيعها جغرافيا وقطاعيا) مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات حولها على المستوى القومي.
- يجب أن تتبنى المنظمات الدولية أنشاء شبكة لبيانات وإحصاءات المنشآت الصناعيةالصغيرة فى جميع دول العالم تمكن من توفير قواعد بيانات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة تمويل هذه

المنشآت الصناعية وغيرها، وتسويق وتطوير وتوفير بيئة لتبادل هذه المعلومات بصورة منتظمة حيث أن هذا أمر بالغ الأهمية فى عملية وضع السياسات الرامية إلى تحسين بيئة العمل الملائمة لنمو هذا القطاع محلياً و إقليمياً و دولياً .

ملخص الدراسة

النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر

السبل و الآليات

تلعب الصناعات الصغيرة دوراً قوياً ملموساً في تحقيق التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية ، و يرجع ذلك إلى كونها تساهم في حصول الدولة على ما تحتاجه من الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية اللازمة للتطور الصناعي ، وإلى ما تعقده الجهات المانحة لقروض المشروعات الصناعية الصغيرة من أمال كبيرة على هذا القطاع لحل مشاكل البطالة وتخفيض وطأة الفقر على المواطنين ، وذلك بجانب توفير السلع الوسيطة للصناعات المتوسطة والكبيرة وزيادة الدخل القومي .

ويتوقع المعنيين بالصناعة في مصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة ، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل لمواجهة الزيادة السكانية المطردة ، فهذه المشروعات تشكل الجانب الأكبر من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي في مصر، وتسهم تقريبا في توفير ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع الصناعي .

ومع ذلك فإن دورها المنشود في الاقتصاد المصري ما زال محدوداً ويرجع ذلك لأن المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر رغم الفرص والإمكانيات العديدة المتاحة للنهوض بها ما زالت تواجه العديد من المشاكل التي تحول دون قيامها بالدور المنوط بها ، الأمر الذي يتطلب العمل على معالجتها ، ومن هنا تأتى أهمية البحث في رصد المشاكل التي تمر بها الصناعات الصغيرة وأسبابها واقتراح السبل والآليات لمواجهتها.

الحد المكاني للدراسة

خاص بجمهورية مصر العربية .

تجارب دولية و عربية .

الحد الزماني للدراسة

(٢٠٠٥ – ٢٠١٦)

الحد الموضوعي للدراسة

الصناعات الصغيرة ، المشروعات الصغيرة ، المشروعات الصناعية الصغيرة ، المنشأت الصناعية الصغيرة .

- **مشكلة الدراسة**

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود العديد من المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة و التي مبعثها في المقام الأول عدم الاهتمام الكافي من الجهات المعنية بتطوير والنهوض بالصناعات الصغيرة ، فضلاً عن عدم وجود سياسة قومية لتنمية وتطوير هذه الصناعات ، والذي أنعكس بدوره على محدودية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- **أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى البحث عن الأسباب التي تقف وراء تراجع و محدودية دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي وكذا اقتراح سبل وآليات تطوير و تفعيل دور الصناعات الصغيرة في التنمية ، وفي سبيل تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة تستهدف الدراسة عدداً من الأهداف والقضايا الفرعية الأخرى ذات العلاقة تشمل ما يلي :

- التعريف بأهمية الصناعات الصغيرة و خصائصها و أنواعها .
- رصد دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي .
- التعرف علي خطط و تجارب بعض الدول في النهوض بالمشروعات الصناعية الصغيرة .

- منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج المقارن وذلك برصد وتحليل البيانات و المعلومات ذات العلاقة بموضوع البحث ورصد نتائج الدراسات المرجعية للتعرف على تجارب الدول في النهوض بالصناعات الصغيرة ، وقد أعتمد البحث في سبيل ذلك على النشرات الدورية والإحصاءات والبيانات غير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة .

- خطة الدراسة

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً للهدف منها وأهميتها تم تقسيم الدراسة إلى الفصول الآتية:
الفصل الأول: التعريف بالصناعات الصغيرة وخصائصها وأنواعها ومشكلاتها.
الفصل الثانى: دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي المصري.
الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في النهوض بالمشروعات الصناعية الصغيرة .
الفصل الرابع: سبل و آليات النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر .
وذلك بجانب المقدمة و الموجز واستعراض أهم الدراسات السابقة .

- **الدراسات السابقة**

تم استعرض العديد من الدراسات والتقارير التي كان محور اهتمامها تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة و قد اجتمعت معظم الدراسات على أن هناك بعض المشكلات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة سواء في الدول النامية أو المتقدمة أهمها : عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصناعية الصغيرة ، وعدم وجود برامج تدريبية متطورة لتنمية أصحاب والعاملين في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة وخاصة فيما يتعلق بالجوانب التسويقية ، وعدم قدرة المستثمر الصغير على توفير الضمانات الكافية للحصول على القروض ، وعدم توافر الخبرات الفنية و الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة .

تناولت بعض الدراسات كذلك مشاكل غياب الإطار المؤسسي المستقل اللازم لرعاية مصالح هذه المنشآت و ما أفرزه ذلك من غياب العديد من الركائز الرئيسية اللازمة لدعم تلك المنشآت ، وعدم منح هذه المشروعات إعفاءات جمركية وضريبية كافية تشجيعاً لها على مواصلة العملية الإنتاجية ، و هناك كذلك مشكلة التزوير التجاري ، و الغش و التقليد الصناعي ، و العلامات التجارية المزورة .

فضلاً عن ذلك عانت المشروعات ببعض الدول من عدم وجود استراتيجية واضحة لمستقبل المشروعات الصناعية الصغيرة ، وضعف الروابط بين المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة ، ووجود بيروقراطية معقدة و مفرطة يتمثل بعضها في وجود إجراءات تعرقل إندماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي و تحول دون دخول أصحاب المشروعات الصناعية

الصغيرة الجدد الذين يرغبون في تأسيس مشروعات جديدة إلى سوق العمل ، إرتفاع أسعار المواد الخام خاصة المواد المستوردة من الخارج ، وعدم رفع الرسوم الجمركية المفروضة عنها مما يضر أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة حيث الاعتماد على خامات أقل جودة أو اللجوء إلى التهرب الجمركي .

و أوصت بعض الدراسات و التقارير بضرورة اعتماد تعريف موحد وتصنيف لكل من المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر ، وإدخال إصلاحات ضريبية تسمح بالإصلاحات المالية للمنشآت الصناعية الصغيرة ، و التوسع في برامج التدريب على مهارات الأعمال و التسويق ، و محو الأمية الصناعية ، و اكتساب الخبرة الحرفية لتطوير رأس المال البشري في جميع المشروعات الصناعية الصغيرة ، ووضع خطة محددة الأهداف لتنمية و تطوير المشروعات الصناعية الصغيرة ، بجانب العمل على تطوير الخدمات الفنية و الإدارية للمشروعات الصناعية الصغيرة .

أوصت بعض الدراسات كذلك بضرورة العمل على نشر الصناعات المغذية و المكملة للصناعات الكبيرة و المتوسطة بنظام التكامل بين الصناعات ، وضرورة الاهتمام بالبحث العلمي لتطوير وتحديث نظم الإنتاج للمشروعات الصناعية الصغيرة ، وضبط الجودة وتحسينها ، فضلاً عن ضرورة تطوير قاعدة البيانات ونظم المعلومات ذات العلاقة بالمشروعات الصناعية الصغيرة ، وضرورة تخفيض سعر الفائدة على القروض و ذلك بجانب تعميم إنشاء إدارات خاصة بالبنوك مهمتها إقراض المشروعات الصغيرة .

طرحت كذلك بعض الدراسات ضرورة العمل على توطين بعض الصناعات الصغيرة في المناطق الملائمة لها ، وإقامة كيان رسمي مستقل (وزارة أو هيئة) لرعايتها وإدارة شئون تلك الصناعات ، وضرورة العمل على إزالة المعوقات التشريعية والإدارية وإيجاد إطار قانوني ملائم للعمل ، وتطوير القدرة التنكنولوجية للصناعات الصغيرة عن طريق تدريب المهارات البشرية ، وضرورة الاهتمام بتنمية الوعي لدى الشباب بأهمية وقيمة العمل الحر ودوره في علاج مشكلة البطالة ، وضرورة ربط سياسات التعليم بإحتياجات العمل .

وخلصت الدراسة من استعراض الدراسات السابقة إلى التوصية بضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة والتأكيد على تنمية والنهوض بالمشروعات الصناعية الصغيرة بأفضل السبل والآليات التي تم إستعراضها في تلك الدراسات وتتوافق مع واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في المجتمع المصري .

و فيما يلي نستعرض موجزاً عن فصول الدراسة : -

تناول الفصل الأول من الدراسة التعريف يالصناعات الصغيرة و خصائصها و أنواعها و مشكلاتها .

حيث تبين أن معظم الدول تستند في تحديدها لمفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة على مجموعة من المعايير الكمية منها معيار الأيدي العاملة وهو معيار مشترك فيما بين شتى البلدان و هناك كذلك معيار رأس المال و هو غالباً ما يستخدم مع معيار العمال لتحديد مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة ، و معيار ثالث مركب يأخذ كل من رأس المال و العمالة و قيمة المبيعات

، تناول كذلك هذا الفصل المعايير الوصفية للتعريف بالمشروع الصغير ، و تركز هذه المعايير على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق ، شكل إدارتة و ملكيتة .

وتناول الفصل كذلك تعريف الصناعات الصغيرة حيث تبين وجود اختلاف جوهري في تعريفات الصناعات الصغيرة و المشروعات الصغيرة ، حيث يختلف هذا التعريف من دولة لأخرى و من فترة زمنية لأخرى و حتى داخل الدولة الواحدة يتباين التعريف من قطاع لأخر ، و يرجع هذا الاختلاف بين الدول إلى مدى التقدم الاقتصادي و التكنولوجي لهذه الدول ، و يختلف داخل الدولة الواحدة وفقاً للجهة المحددة للتعريف حيث يختلف فيما بين الجهات التمويلية و التنفيذية و التخطيطية .

استعرض هذا الفصل أيضاً خصائص المشروعات الصغيرة حيث تمثلت أولى هذه الخصائص في أن معظم هذه المشروعات تكون مملوكة لفرد واحد و هو المنظم و المدير، و الخاصية الثانية سهولة التأسيس حيث تتميز هذه المشروعات بإنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها و تشغيلها ، وبالتالي محدودية القروض اللازمة لتمويل هذه المشروعات ، وكذا محدودية المخاطر المنطوية عليها مما يساعد على سهولة تأسيسها .

أما الخاصية الثالثة فتتمثل في مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في توفير فرص عمل للشباب و توظيفهم ، و بالتالي حل مشكلة البطالة لما تتسم به هذه المشروعات بأنها كثيفة العمالة ، فالمشروعات الصناعية الصغيرة بطبيعتها لديها قابلية لاستيعاب و تشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة التي تستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبياً ،

الخاصية الرابعة ترتبط بمستوى التكنولوجيا حيث غالباً ما تستخدم المشروعات الصناعية الصغيرة عند بدايتها تكنولوجيا بسيطة ذات تكلفة منخفضة ، و الخاصية الخامسة تتمثل في استخدام الخامات المحلية ، حيث غالباً ما تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة على خامات محلية و يرجع ذلك لرخص سعرها و توافرها بالسوق المحلية ، بجانب عدم مقدرة أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة في أغلب الأحيان على استيراد الخامات من الخارج لإرتفاع تكلفتها ، أما الخاصية السادسة فتختص بالعملاء و الأسواق المحلية حيث يفضل أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة في أغلب الأحيان إقامة تلك المشروعات في المنطقة التي يقطنون بها ، مما يتيح المعرفة التفصيلية بالمستهلك و السوق مع قوة العلاقة مع المجتمع المحلي بجانب خاصيتي المرونة و الفترة الزمنية .

وأهتم هذا الفصل كذلك بإستعراض العديد من المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر حيث ضعف القدرات التمويلية للمستثمر الصغير و صعوبة الحصول على تمويل من جهات التمويل المختلفة ، و تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة العديد من الصعوبات لتسويق منتجاتها سواء في الداخل أو الخارج .

فضلاً عن ذلك فإنة غالباً ما تفتقر المنشآت الصناعية الصغيرة للدعم الفني الكافي خلال مراحل حياة المشروع بداية من دراسة الجدوى ، وإعداد وتنفيذ المشروع مروراً بتنمية و تدريب القوى البشرية ، وتطوير أساليب الإنتاج ، وضبط الجودة ، و إنتهاء بالترويج والتسويق حيث يواجه أصحاب تلك المشروعات مشكلات فنية وإنتاجية عديدة ، تعاني كذلك المشروعات الصناعية الصغيرة من العديد من المشكلات الإجرائية و التشريعية و الإدارية مما يعرقل تقدمها و تنميتها و أحياناً نشأتها .

و خلص هذا الفصل إلى ضرورة الإتفاق على تعريف واحد للمشروعات الصناعية الصغيرة و ضرورة التعرف على أسباب المعوقات و المشكلات التي تواجة المشروعات الصناعية الصغيرة و العمل على حلها .

تناول الفصل الثاني : دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي المصري

تم التركيز في هذا الفصل على التعرف على دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري حيث تم التركيز على الصناعات الصغيرة المسجلة لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة و التجارة الخارجية خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦) ، حيث أنها هي الجهة الوحيدة التي يتوافر لديها بيانات تفصيلية عن هذا القطاع ، وجدير بالذكر أن المنشآت الصناعية الصغيرة وفقاً لتعريف الهيئة هي تلك التي لا يتعدى حجم استثمارتها ٥ مليون جنية وعدد عمالها عن ٥٠ عاملاً .

استعرض هذا الفصل التطور العددي لإجمالي المنشآت الصناعية الصغيرة ، فقد شهدت المنشآت الصناعات الصغيرة تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٥) ، حيث زاد عدها من ٢٢,٣ ألف منشأة إلى نحو ٢٨ ألف منشأة بزيادة قدرها ٢٥% ، أي أنها زادت بمقدار الربع خلال العشر سنوات الأخيرة ، و أرتفع عددها خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٢٨,٦ ألف منشآة بزيادة قدرها نحو ٦١١ منشأة خلال عام واحد .

وفيما يتعلق بتطور عدد منشآت الصناعية الصغيرة وفقاً للنشاط خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦) أتضح أن الأنشطة الثلاث نشاط المواد الغذائية و المشروبات والتبغ ، ونشاط الغزل والنسيج و الملابس والجلود ، ونشاط الصناعات الهندسية و الألكترونية والكهربائية يستحوذوا وحدهم على نسبة تجاوزت ٦١% من إجمالي عدد المنشآت ، في حين تتوزع باقي النسب على الأنشطة الأخري ، ويعد نشاط البترول وتكريره و ، ونشاط توزيع الكهرباء من أقل أنشطة الصناعات الصغيرة عدداً.

و فيما يتعلق بالأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية الصغيرة مقارنة بإجمالي المنشآت الصناعية وفقاً للنشاط تبين أن المنشآت الصناعية الصغيرة تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي المنشآت الصناعية حيث ساهمت في إجمالي المنشآت الصناعية بنسبة تصل إلى حولي ٧٧% عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ .

تناول هذا الفصل كذلك تطور قيمة إنتاج منشآت الصناعات الصغيرة :حيث تبين أن قيمة إنتاج منشآت الصناعات الصغيرة شهدت زيادة كبيرة خلال سنوات الدراسة حيث تضاعفت قيمتها تقريباً خلال عشر سنوات إذ إرتفعت قيمتها من ٢١,٤ مليار جنية عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٤٠,٦ مليار جنية عام ٢٠١٥ ، ثم إرتفعت إلى ٤٥,١ مليار جنية خلال عام ٢٠١٦ ، أي زادت بنسبة ١٢,٥% خلال عام٢٠١٦

و فيما يتعلق بتطور قيمة الإنتاج وفقاً للنشاط تبين أن الأنشطة الأربعة وهي نشاط المواد الغذائية و المشروبات و التبغ ، ونشاط الصناعات الهندسية و الإلكترونية و الكهربائية ، و نشاط الكيماويات الأساسية و منتجاتها ، و نشاط الغزل و النسيج و الملابس و الجلود قد استحوذوا مجتمعين على أهمية نسبية كبيرة تراوحت بين ٧٧% و ٨٠% من إجمالي قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة خلال سنوات الدراسة ، و أقل أهمية نسبية لقيمة إنتاج الصناعات الصغيرة كانت من نصيب الأنشطة الخمس وهم نشاط الانتاج

النباتي و الحيواني ، و نشاط البترول وتكريره و منتجاته ، و نشاط استغلال المناجم و المحاجر ، و نشاط مراكز الخدمة و الصيانة ، و نشاط إنتاج و توزيع الكهرباء حيث لم يتعدى نسبة مساهمة أي منهم ١% من إجمالي قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة خلال السنوات محل الدراسة .

استعرض هذا الفصل أيضاً الأهمية النسبية لقيمة إنتاج الصناعات الصغيرة لإجمالي قيمة إنتاج قطاع الصناعة حيث تبين أن بالرغم من المساهمة الكبيرة لأعداد منشآت المشروعات الصغيرة و التي وصلت لنحو ثلاثة أرباع إجمالي عدد المنشآت الصناعية إلا أن مساهمتها في قيمة الإنتاج كانت ضعيفة للغايه حيث لم يتعد ٢% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي عام ٢٠١٥ ، و ٣% عام ٢٠١٦ و هو ما يدل على ضعف قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالمنشآت الصناعية المتوسطة و الكبيرة من ناحيه و بالمقارنة بعددها من ناحيه أخرى .

و بالنسبة لتطور مساهمة الصناعات الصغيرة في التشغيل أوضحت الدراسة أن للصناعات الصغيرة دوراً ملموساً في تشغيل العمالة حيث بلغ عدد العاملين بتلك المشروعات خلال عام ٢٠١٦ نحو ٢٨١,٨ ألف عامل مقابل عدد قدره ٢٠٥,٢ ألف عامل خلال عام ٢٠٠٥ ، أي أنها زادت بما يقرب من ٧٦ ألف عامل خلال أحد عشر عاماً ، أي بمتوسط قدره نحو سبعة آلاف عامل سنوياً تم تشغيلهم في هذه الصناعات مما يشير إلى استيعاب هذا القطاع للعمالة و من ثم الحد من البطالة

استعرضت الدراسة في هذا الفصل تطور أعداد العمالة بقطاع الصناعات الصغيرة وفقاً للنشاط حيث تبين أن
الأنشطة الأربعة وهم نشاط الغزل و النسيج و الملابس والجلود ، و نشاط المواد الغذائية و المشروبات و التبغ ، ونشاط الصناعات الهندسية و الإلكترونية و الكهربية ، و نشاط الكيماويات الأساسية و منتجاتها استحوذت مجتمعين على أهمية نسبية كبيرة تجاوزت نحو ٧٧% من العمالة خلال السنوات محل الدراسة .

و فيما يتعلق بالأهمية النسبية لعدد العاملين بالصناعات الصغيرة لإجمالى العاملين بقطاع الصناعة تبين أن
عدد عمال الصناعات الصغيرة ساهم بنسبة ١٤,١ % من إجمالي العاملين بقطاع الصناعة في عام ٢٠١٥ ، إلا أن هذه النسبة قد تناقصت لتصل في عام ٢٠١٦ إلى ١٣,٧ % .

تناولت الدراسة بالتحليل تطور متوسط نصيب المشروع من العاملين حيث تبين أن هذا المتوسط تباين وفقاً للنشاط حيث كان نشاط البترول و تكريره هو أكثر الأنشطة إستيعاباً للعمالة حيث بلغ نصيب المشروع الواحد ٢٠ عامل خلال سنوات الدراسة ، أما نشاط الإنتاج الحيواني و المناجم و المحاجر فتراوح نصيب العاملين فيها بين ١٥ – ١٧ عامل / مشروع ، أما أقل الأنشطة إستيعاباً للعمالة فكانت أنشطة الخشب و منتجاتة ، و الورق و منتجاتة ، و الصناعات الهندسية حيث تراوح متوسط عدد العاملين في كل منها بين ١–٩ عامل / مشروع خلال سنوات الدراسة .

تناولت الدراسة بالتحليل تطور مساهمة الصناعات الصغيرة في القيمة المضافة حيث شهدت القيمة المضافة في منشآت الصناعات الصغيرة زيادة كبيرة خلال سنوات الدراسة فقد تضاعفت قيمتها تقريباً خلال الأحد عشر عاماً حيث ارتفعت من ٩,٦ مليار جنية عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٢٠,٧ مليار جنية عام ٢٠١٦ .

وبدراسة تطور القيمة المضافة للصناعات الصغيرة وفقاً للنشاط تبين تركز نحو ٨٤% من القيمة المضافة في الأنشطة الأربعة التالية مجتمعين ، وهم نشاط المواد الغذائية و المشروبات و التبغ ، و نشاط الصناعات الهندسية و الألكترونية ، و نشاط الغزل والنسيج والطباعة والنشر ، و شاط الكيماويات الأساسية ومنتجاتها ، أما الـ ١٦% الباقية فكانت من نصيب باقي الأنشطة .
استعرضت الدراسة الأهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات الصغيرة لإجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة حيث تبين أن الصناعات الصغيرة تساهم بنسبة ضئيلة للغاية في إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية حيث لم تتعدى هذه النسبة نحو ٣% خلال عامي ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ .

تناولت الدراسة بالتحليل متوسط نصيب المشروع الواحد من القيمة المضافة حيث تباين متوسط نصيب المشروع الواحد من القيمة المضافة فيما بين الأنشطة المختلفة وفيما بين سنوات الدراسة حيث تحقق أعلى قيمة مضافة لنشاط الإنتاج النباتي و الحيواني و التي بلغت ١,٩ ألف جنية للمشروع يليه نشاط الكيماويات الأساسية حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للمشروع ١,٠٦ ألف جنية يلية مشروع الصناعات الهندسية و الألكترونية حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للمشروع الواحد ١,٠٤ ألف جنية و ذلك خلال عام ٢٠١٦ .
هذا و قد شهد متوسط نصيب المشروع من القيمة المضافة تطوراً ملموساً خلال سنوات الدراسة حيث تحقق أعلى تغير نسبي في نشاط الخشب و منتجاتة و الذي بلغ نحو ٣٢٠% ، و يلية نشاط الصناعات الهندسية و الإلكترونية بلغ معدل التغير في متوسط قيمة مضافة نحو ٢٠٥% عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥ .

و خلص الفصل إلى أنه بالرغم من أن عدد منشآت الصناعات الصغيرة يمثل حوالي ٧٥% من منشآت قطاع الصناعة إلا أن مساهمتهما في قيمة الإنتاج و القيمة المضافة ما زالت ضعيفة جداً حيث لم يتعد أي منها ٣% من إجمالي قطاع الصناعة .

استعرض الفصل الثالث تجارب بعض الدول في النهوض بالمشروعات الصناعية الصغيرة ، وقد كشفت تلك التجارب عن أن التجربة اليابانية اهتمت بإصدار تشريعات جديدة تنظم عمل المؤسسات الصغيرة و تفعيل هذة التشريعات ، و إعادة توجية أنشطتها تجاه المجالات الأكثر ملائمة لها ، أما تجربة كوريا الجنوبية فقد اهتمت بتهيئة البيئة المناسبة لإقامة المشروعات الريادية الصغيرة ، وبث الروح الريادية لدى المواطنين و حثهم على الإبتكار وسن قانون تشجيع الشراء الحكومي للمنتجات الصناعية الصغيرة من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشروعات .

أما تجربة ألمانيا فقد إهتمت بوضع هياكل مؤسسية لإتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة ، و التسيير الجماعي لهذه المنشآت ، و تهدف هذه الهياكل إلى القيام بمهام تتجاوز القدرات الفردية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة نظامياً و مالياً ، و من هذه المهام وضع برامج مشتراه للتدريب و الإرتقاء التقني ، و بحث و تطوير الإنتاج ، والاستخدام الأمثل للموارد

، وضمان استمرارية العمالة في الأوقات العصيبة ، وتزويد المنشآت بالمعلومات من أجل النهوض بالصحة و السلامة في العمل . ، و نجحت تجربة الهند في الاستفادة من حل مشكلة البطالة و الفقر بإنشاء مؤسسة فنية متخصصة تقوم بمساعدة المشروعات الصغيرة و تقديم الدعم الفني و التسويقي لها خلال مراحلها الأولية و لمدة تتراوح ما بين ٣ – ٥ سنوات مما ساعد على تخريج شباب و جيل من رجال الأعمال .

و تعد التجربة التركيه صاحبة أفضل مناخ للعمل بفضل الدعم الحكومي اللامحدود للمؤسسات الصغيرة ، سواء من حيث المعونات و الدعم اللوجستي و الإداري و القانوني و المادي ، أو حتى من حيث توجه الدولة بشكل عام .

و تميزت التجربة الإيطالية بتعريف المشروعات الصغيرة " بأنها عبارة عن مجموعة متخصصة من المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر القائمة في منطقة جغرافية معينة ، وتقوم بتصنيع منتج معين ، بحيث تعمل المنشآت المشاركة في المجموعة الواحدة على أساس التعاون و التنسيق و التكامل فيما بينها ، وتقسيم عملية الانتاج إلى مراحل محددة بحيث تكون كل مجموعة ، أو منشأة في المجموعة مسئولة عن واحدة من تلك المراحل .

و أتسمت تجربة كل من البرازيل و المكسيك بوجود تجمع صناعي كبير من المشروعات الصناعية الصغيرة لصناعة الأحذية . ، أما تجربة ماليزيا فقد أهتمت بالتكامل الاقتصادي بين الصناعات الكبيرة و الصناعات الصغيرة حيث اتجهت الصناعات الكبيرة للتعاقد من الباطن مع الصناعات الصغيرة على توريد مكونات منتجاتها ، بالإضافة إلى وجود حزمة متكاملة من الخدمات الاستشارية .

و أختصت تجربة السعودية بمنح المشروعات الصغيرة قروضاً بدون فائدة ضمن برنامجها لتشجيع و دعم المهنيين و الفنيين لممارسة مهنتهم ، كما قامت بكفالة المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها ٢٠مليون ريال للحصول على قروض . ، أما تجربة الأردن فقد أهتمت بالقضاء على البيروقراطية في الإجراءات بإنشاء وحدة متخصصة في وزارة الصناعة و التجارة مهمتها متابعة كافة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار نيابة عن المستثمر، و التعامل مع الجهات المختلفة خلال مدة أقصاها شهر ، و أنشأت الدولة مؤسسة لتشجيع الاستثمار تقوم بتزويد المستثمر بمعلومات و إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات قبل الشروع في تنفيذها بدون مقابل .

و تعد تجربة تونس الرائدة مثالاً يحتزى به في إنشاء بنك متخصص لتمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرح للإكتتاب العام على شكل نسبة بين القطاع العام و المواطنين و النسبة الأكبر للمؤسسات الحكومية بحيث تكون لها حق الإدارة ، وبذلك تم معالجة إشكالية البطالة و الحد من العمالة المهاجرة ، بجانب إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل تتمثل مهمتة في تدريب و تأهيل الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة ، أو أولئك الباحثين عن عمل .

و أهم ما يميز تجربة البحرين الأخذ بفكرة الحضانات الصناعية و هي تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة التأسيس و الأنطلاق و التشغيل .

وخلص هذا الفصل إلى ضرورة الإستفادة من أفضل تجارب و ممارسات الدول للنهوض بالصناعات الصغيرة ، و أخذ منها ما يناسب ظروف وبيئة و إمكانيات المجتمع المصري و البناء على ما انتهت إليه تجارب هذه الدول .

أما الفصل الرابع من الدراسة فقد تناول سبل وآليات النهوض بالصناعات الصغيرة حيث استعرض هذا الفصل قبل تناوله لسبل وآليات النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر جهود الحكومة في هذا المجال حيث لاقت المنشآتٍ الصناعية الصغيرة في مصر الكثير من الإهتمام بداية من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يقدم الدعم الفني والمالي للمشروعات الصناعية الصغيرة منذ فترة طويلة وكان له دوراً ملموساً في تحقيق التنمية لهذا القطاع ، فضلا عن دور الجهاز المصرفي الذي يعمل تحت مظلة البنك المركزي المصري الذي قدم مجموعة من المبادرات لهذا الجهاز تمثلت في إنخفاض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لدي البنك المركزي المصري للبنوك التي تقدم تمويل للمشروعات الصغيرة وأخيراً قرار إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر وقرار إنشاء مجلس إستشاري لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وقد ساهمت تلك المبادرات مع غيرها إلي حد كبير في النهوض بهذا القطاع

قامت الدولة كذلك بإنشاء بوابة الكترونية مسجل عليها بيانات حوالي٣٦ ألف مشروعاً صغيراً ، فضلا عن تأسيس الشركة المصرية للاستعلام الائتماني وما لها من دور كبير في توفير قاعدة بيانات تاريخية عن عملاء هذا القطاع ، و وضعت خطة لإقامة مجمعات صناعية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق الصناعية ، بهدف ربط المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات الكبرى .

كما وضعت الحكومة إطار إصلاح التعليم الفني و التدريب المهنى ، و إتخذت إدارة البنك المركزى المصري عدة قرارات لحسم موضوع تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

كما يتم التنسيق بين الجهات المختلفة المهتمة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تقديم المساندة والدعم الفني اللازم لتسويق منتجات هذه المشروعات في الداخل والخارج

و فيما يتعلق بالجهات المسئولة عن النهوض بالصناعات الصغيرة و آلياتها أوضحت الدراسة أن الدولة أولت إهتماماً كبيراً بالصناعات الصغيرة من خلال عدد من الجهات و الآليات والبرامج يأتي في مقدمة تلك الجهات الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة و التجارة .

بجانب الهيئة هناك عدد أخر من الجهات و الآليات و البرامج ذات العلاقة بالصناعات الصغيرة والتي تم عرضها مصنفة حسب الأنشطة الوظيفية على النحو التالي:

الجهات و المساعدات المقدمة في مجال التمويل : بنك التنمية الصناعية ، شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين ، مؤسسات مالية أجنبية وعربية ، البنوك التجارية والمتخصصة ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، صندوق التنمية المحلية ، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر .

الجهات و المساعدات المقدمة في مجال التسويق : بنك التنمية الصناعية الذي يشترك بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية المحلية والخارجية ، و يلعب الصندوق الاجتماعي للتنمية كذلك دوراً بارزاً في هذا المجال ، و الأسر المنتجة ، و شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و التي تقدم كذلك بعض الخدمات التسويقية المجانية ، كما يقوم جهاز تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالمساهمة في إجراء الدراسات التسويقية اللازمة .

الجهات و المساعدات المقدمة في مجال تدريب العمالة : تتولى مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني في تطوير المهارات للعاملين في مجال التصنيع ، وإعداد برامج لهم في تخصصات متعددة ، و وحدة الإرشاد الصناعي بمركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية التي تتولى تحديد و تنفيذ الاحتياجات الفعلية للتدريب على الصناعات ، يساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في رفع المهارات التخطيطية لأصحاب المشروعات و الصناعات الصغيرة ، كما يقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر بتنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية العاملة في المشروعات .

سبل و آليات النهوض بالصناعات الصغيرة

بدى الإهتمام من جانب الحكومة المصرية أكثر وضوحاً بقطاع الصناعات الصغيرة خلال الشهور القليلة الماضية بعد إصدارها لاستراتيجية النهوض بقطاع الصناعة ، وإلزام البنوك بتمويل المشروعات الصغيرة ، وإصدار قرار بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، وقرار أخر بإنشاء المجلس الإستشاري لتنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر و ريادة الاعمال .

إستكمالاً لتلك الجهود نستعرض فيما يلي لبعض سبل وآليات النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة في مصر ومنها :

- إنشاء كيان موحد (إطار مؤسسي) لتنمية المشروعات الصغيرة : إن وجود مظلة موحدة لقطاع الصناعات الصغيرة تضم كافة الجهات المعنية بهذا القطاع و تتولى إعداد استراتيجية موحدة للنهوض بالصناعات الصغيرة ، ووضع التيسيرات والحلول الخاصة للنهوض بتلك الصناعات ومواجهة ما يقابلها من مشاكل يعد ضرورة للإرتقاء بهذا القطاع وتعظيم الإستفادة من الخدمات التي تقدمها الجهات المختلفة لهذا القطاع ، ويعد وضع سياسة و منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية للدولة من أهم مهام هذا الكيان .
- وضع استراتيجية للنهوض بقطاع الصناعات الصغيرة : إن وضع استراتيجية للنهوض بالصناعات الصغيرة وفق رؤية استراتيجية شاملة لتنمية قطاع الصناعة سيعزز بلا شك دورها في التنمية الشاملة حيث ستؤكد تلك الاستراتيجية على اهمية تطوير تلك الصناعات ونؤكد كذلك على أن قطاع الصناعات الصغيرة هو قطاع حيوي يحمل أفاقاً واعدة تمكنه من القيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الشاملة المستدامة وجدير بالذكر أن وزارة التجارة و الصناعة قد وضعت ضمن استرتيجيتها لتعزيز قيمة الصناعة و التجارة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) محوراً (المحور الثاني) لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر و ريادة الأعمال ، وأستهدفت الوزارة في هذا المحور تنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة كأداة رئيسية لزيادة الناتج الصناعي وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات .

وقد شمل برنامج تنمية هذا القطاع ست مشروعات هي : مشروع الحوكمة ، مشروع تسهيل النفاذ إلى التمويل بشروط ميسرة ، مشروع تشجيع ريادة الأعمال ، مشروع تطوير خدمات رجال الأعمال ، مشروع المنصة الألكترونية التفاعلية لتقديم الخدمات و دعم إتخاذ القرار ، مشروع التطوير التشريعي و المؤسسي .

- وضع تشريع حديث للنهوض بالصناعات الصغيرة : يتلافى القصور الذي جاء بالقانون السابق لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ و يساعد على زيادة تنافسية المشروعات الصغيرة مما يؤثر بإيجابية على قدرتها في دعم جهود التنمية في مصر ، ويساعد أيضاً على القضاء على العديد من المعوقات التي تواجه عمل هذه المشروعات ، ويساهم كذلك في حماية الملكية الفكرية ، فضلاً عن تنظيم عمليات الإفلاس و تسهيل الحصول على التمويل بشروط ميسرة .

من الضروري كذلك أن يؤكد هذا التشريع على منح أولويات للمشروعات الصغيرة في المناقصات و المزايدات الحكومية ، فضلاً عن ضرورة التكامل بين المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة و تفعيل سلاسل القيمة للمشروعات الصناعية .

يعمل هذا التشريع كذلك على تحويل الصناعات التي لا تعمل تحت مظلة القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي .

- بناء قاعدة بيانات و إحصاءات متكاملة ودقيقة و محدثة و تفصيلية : يسهل من خلالها تصنيف و إستهداف هذا القطاع بحزم تنموية متخصصة و صياغة استرتيجية النهوض به و لن يأتي ذلك بدون مراجعة التعريفات الحالية للمشروعات الصغيرة و توحيدها .

يمكن من خلال تلك البيانات التفصيلية تحديد فجوات الإستثمار و فجوات التمويل في قطاع المشروعات الصغيرة و من ثم سهولة تحسين و فاعلية إجراءات النهوض بها ، و يزيد من فاعلية تأثير تلك البيانات وجودها في دليل إلكتروني يسمح بسهولة و سرعة إستفادة أصحاب المشروعات منها .

- تطوير و إبتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة الصناعات الصغيرة : وقد اتخذت مصر في الأونة الأخيرة العديد من الإجراءات والخطوات للتوسع في خدمات التمويل و تطويرها ، كما أنها قدمت عدداً من المبادرات التحفيزية للبنوك التي تساهم في تيسير حصول تلك المشروعات على التمويل .
- تدريب و رفع مهارات و كفاءة العاملين في مجال الصناعات الصغيرة : من الضروري أن تهتم الاستراتيجية بقضية التدريب ليست فقط للعاملين بالمصانع الصغيرة و القائمين على إدارتها و لكن أيضاً للداخلين الجدد إلى هذا النشاط و ممكن تحقيق ذلك من خلال : تطوير المناهج التعليمية و التدريبية لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في المدارس النظامية و الفنية مروراً بالجامعات و المعاهد الفنية و إنتهاءاً بالبرامج التدريبية المتخصصة لرواد الأعمال ، و كذلك تدريب اصحاب الصناعات الصغيرة و القائمين على إدارتها على نظم الإدارة الحديثة لتلك الصناعات .
- تهيئة الفرص التسويقية أمام الصناعات الصغيرة : يعد توفير التسهيلات التسويقية أحد العوامل المسئولة عن نجاح المشروعات الصغيرة ، وذلك بصياغة برنامج وطني للترويج للصناعات الوطنية الصغيرة ، وتنظيم معارض دائمة و مؤقتة محلية و خارجية متخصصة لترويج و تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ، العمل على توفير ونشر المعلومات

التسويقية اللازمة لمساعدة تلك المشروعات على تسويق منتجاتها داخلياً و خارجياً ، و إنشاء بوابة وطنية للصناعات الصغيرة و التجارة الإفتراضية للتعريف بالصناعات الصغيرة الوطنية و منتجاتها و العمل على تشجيع القائمين على تلك الصناعات على استعمال الوسائل الحديثة لتسويقها و ترويجها .

ومما سبق فإن الباحثة حاولت مجتهده فتح الطريق أمام البحث العلمي في مجال سبل و آليات النهوض بالصناعات الصغيرة .

و ترى الباحثة أن النهوض بالصناعات الصغيرة لا يمكن إنجازها في دراسة واحده و يحتاج الموضوع إلى المزيد من الأبحاث و الدراسات وما قدمته الباحثة في هذه الدراسة إنما هو سطر في كتاب كبير تأمل في إكتمالة مستقبلاً بإذن الله .

الدراسات المستقبلية المقترحة من الباحثة

١. ربط تنمية الصناعات الصغيرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات القادمة .
٢. تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الصناعات الصغيرة خاصة الحصول على التكنولوجيا و العمالة المدربة و المنافسة .
٣. ضرورة الإهتمام بإعادة توطين المشروعات الصناعية الصغيرة .

المراجع

المراجع التي ذكرت بمتن الدراسة

أولاً : مراجع باللغة العربية

١	أحمد رجب أحمد ،المشروعات الصغيرة بمحافظة الفيوم دراسة تقويمية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ .
٢	أحمد عبد المنعم جالى ، أثر تنموع المنتجات الائتمانية للبنوك على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧ .
٣	انتصار شعبان عبد الغني ، الصناعات الصغيرة وتنمية المرأة الريفية " دراسة ميدانية في قرية سقارة بمركز البدرشين " محافظة الجيزة لسنة ٢٠٠٧ .
٤	إيمان مرعي ، المشروعات الصغيرة والتنمية "التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية " ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٥ .
٥	تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، الدرة السادسة والعشرون ١٩٩٩-٢٠٠٠ .
٦	تقرير وزارة التنمية المحلية ديسمبر ٢٠١٣ .
٧	جامعة حسيبة بن بو علي – شلف– ، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار، عرض تجارب دولية ، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد وعلوم التسيير ، ٢٠١١-٢٠١٢ .
٨	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ، ٢٠١٠.
٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري رقم المرجع ٠٢/١٤٦٠٦/٩٧ ، يناير ٢٠٠٣ .
١٠	حسام مندور ،نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة ، مذكرة خارجية رقم (١٦٠٤) ، معهد التخطيط القومي ، عام ٢٠٠٠ .
١١	حسين عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر ، دراسة بوزارة التجارة والصناعة المصرية ، دراسة غير منشورة ، السنة غير معلومة .
١٢	حسين عبد المطلب الأسرج ، كتاب الأهرام الاقتصادي ،العدد٢٢٩ ،مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٦ .
١٣	حنان أسامه حسن ، مشاكل تمويل المشروعات الصغيرة وأساليب علاجها بالتطبيق على محافظة بني سويف , كلية التجارة ببني سويف قسم إدارة الأعمال. بحث مقدم للحصول غلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة ٢٠٠٣.
١٤	الحناوي حمدي – تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الإسكندرية للكتاب مصر ٢٠٠٦ .
١٥	دليل الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ١٩٩٩

١٦	دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة غانا عام ١٩٩٥ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة ٢٠١٠ .
١٧	دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة ، الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان .
١٨	رواد النيل مبادره جديدة من المركزي لدعم المشروعات الصغيرة ، مصراوي ، ١٨ يوليو ٢٠١٧
١٩	رئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة – تقرير المجلي القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية الدورة السادسة والعشرين ١٩٩٩-٢٠٠٠ .
٢٠	سيد كاسب ، جمال كمال الدين ، المشروعات الصغيرة ، الفرص والتحديات مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ .
٢١	شيماء السيد فاضل الزلاط ، قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية عن مصر عن الفترة ١٩٩١-٢٠١٠) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،٢٠١٢.
٢٢	عائشة كمال، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة غير معلومة .
٢٣	عبد الرحمن توفيق ، دعم المشروعات الصغيرة ، مركز الخبرات المهنية للإدارة PMEC الطبعة الثانية ٢٠٠٩ .
٢٤	عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ .
٢٥	عطية عبد الواحد سالم ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم سوق العمل (الواقع والرؤية المستقبلية) دراسة حالة ليبيا ، الملتقى الثالث حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشرم الشيخ ٢٥-٢٧ ديسمبر ٢٠١٢ .
٢٦	فتحي السيد عبده ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ٢٠٠٥ .
٢٧	فؤاد الشيخ ، ثقافة الابتكار في منشآت الأعمال الصغيرة في الأردن ، المجلة العربية للإدارة مج ٢٤،ع١- يونيو ٢٠٠٤ .
٢٨	قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ لتنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة
٢٩	قوانين و قرارات ٢٠١٦-٢٠١٧ ، الجريدة الرسمية – العدد ١٦ مكرر (أ) في ٢٤ أبريل ٢٠١٧
٣٠	كريم محسن فكري ، نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، جامعة القاهرة ٢٠١١ .
٣١	لؤي محمد زكي رضوان ، ورشة العمل بعنوان " تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، يناير ٢٠٠٤ .
٣٢	ليث عبد الله القهيوي- بلال محمود الوادي -المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية- معهد التخطيط القومي مركز التوثيق والنشر الكتب العربية مسلسل رقم ١٩٢٥٠ الطبعة الأولى ٢٠١٢ .

٣٣	محمد عبد الرحمن عبد العال ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الأوراق المالية " دراسة حالة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠١١ .
٣٤	محمد عبد الفتاح العشماوي ، واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة (تجارب دولية) – المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ملتقى تطوير إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – القاهرة ج.م.ع ١٠-١٤ سبتمبر ٢٠٠٦.
٣٥	محمد فتحي صقر ، ندوة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي : الإشكالية وآفاق التنمية ، المنظمه العربيه للتنميه الإداريه ١٨-٢٢ يناير ٢٠٠٤ .
٣٦	محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، سلسلة المدرب العلمية ٢٠٠٣، مكتبة جامعة القاهرة ٢٠٠٣ .
٣٧	معهد التخطيط القومي ، رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٨) ، يونيو ٢٠١٢ .
٣٨	ميساء حبيب سلمان ، الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية ٢٠٠٩، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك ، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد .
٣٩	ميسر ايراهيم احمد – الشركات العراقية الصغيرة مشكلات الواقع واتجاهات الحل ، المجلة العربية للإدارة ، مج ٢٧ ، عا – يونيو ٢٠٠٧ ..
٤٠	هاله محمد لبيب ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٤١	ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الرياض الاقتصادي بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ابريل ٢٠١٠ " نحو تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه شباب الأعمال بالاقتصاد السعودي".
٤٢	وزارة التجارة الخارجية، تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،نموذج الشباك الواحد، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ .
٤٣	وزارة الخارجية ، نحو وضع برنامج لإصلاح التوريدات لدعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، دراسة اطارية ، ٢٠٠٢ .

ثانيا : مراجع بالغة الانجليزية

1	Beck, Thorsten. "Bank Finance for SMEs around the World Drivers , Obstacles , and Business Models Lending Practices." Washington,D.C, Worls Bank, Nov. 2008. Web.
2	Jenkins, Hatice. "“ Commercial Bank and Performance in Micro Enterprises/Small Business Finance “." Cambridge , Harvard University , Harvard Institute for International Development, Feb. 2000. Web.
3	"PROMOTING SMEs FOR DEVELOPMENT." (2004): n. pag. ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT. Web
٤	Thorsten Beck,et.al “ Bank Finance for SMEs around the world Drivers , Obstacles , and Business Models Lending Practices “ , (Washington,D.C, Worls Bank , November 2008 .

ثالثاً : المواقع الالكترونية

١	اتحاد المصارف العربية : ادارة الدراسات و البحوث ٢٠١٧/٥/٦ . http://www.uabonline.org/ar/research/economic/1575160416051588158516081593157515781575/7690/0
٢	احمد دهشان - المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً – نشر في ٢٣ فبراير ٢٠١٧ . http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97585&eid=52
٣	احمد صباح السلوم ، تجارب المؤسسات الصغيرة – من كل بستان زهره ، أعمده ، صحيفة الوسط البحرينية http://www.alwasatnews.com/news/1242407.html
٤	أحمد فايق دلول ، دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني ، ٢٠٠٩ . iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/08/eee1.doc
٥	استراتيجية الصناعة و التجارة الخارجية ٢٠١٧ . / http://www.mti.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/SiteAssets/Pages٢٠٢٠١٧ /
٦	بإصلاح التعليم الفني و التدريب المهني " الصناعة " تستعيد عرشها – الأهرام اليومي ٣ ديسمبر ٢٠١٦
٧	البرامج الاقراضية (التأسيس , التطوير , تمكين المرأة الريفية , وسائط نقل , المدر للدخل) http://www.defjo.net/site/ar/component/content/article/٣-٢٠١٠-٠٨-٢٩-١٢-٠٧-٢٦/١٩٩-٢٠١٥-01-18-08-52-09
٨	برلماني : هيئة مستلقة لتنمية المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر ، ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ . http://parlmany.youm7.com/News/7/137762/
٩	برنامج بادر لحضانات التقنية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها https://badir.com.sa/blog/ar/٢٠١٢/١٢/١٢/١٤٧٢
١٠	بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة https://www.microfinancegateway.org/.../mfg-ar-some-successful-i
١١	البنك المركزي يعلن تفاصيل برنامج شامل لتمويل المشروعات الصغيرة. /http://www.youm٧.com/story/٢٠١٦/١/١٠اليوم السابع ٢١ يناير ٢٠١٧
١٢	البوابة ، بالصور المجلس المصري الأوربي يناقش خطة النهوض بالصناعة والتجارة والتصدير ٢٠١٤/٦/٢٣ http://www.albawabhnews.com/652426
١٣	بوابة الشروق : الانتهاء من هيئة تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة أخر مايو ، قابيل ، ٢٨ مارس ٢٠١٧ http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28032017&id=20b5bf50-bc54-4f78-9b3c-

١٤	تجارب عالمية وعربية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة . http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000895.pdf
١٥	التجربة التنموية الهندية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة سعد دحلب البليدة ٢٠١٢ -٢٠١٣ . www.academia.edu
١٦	التجربة الماليزية في إدارة المشروعات الصغيرة ، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي . http://www.abahe.co.uk/small-project-management-enc/٦٥٧٤٩-malaysian-experience-for-establishing-small-projects.html
١٧	تفاصيل تعديل البنك المركزي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، دوت مصر ، ١٥ أغسطس ٢٠١٧ . http://www.dotmsr.com/details/٧٥٦٧٨١/
١٨	تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92759
١٩	ثائر قدومي ، تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن ، المعوقات والتحديات قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ١١٩٣١، الأردن . asu.edu.jo/.../643dffd7-b7bb-46c8-a963-89eebe1f4ef
٢٠	جمعية الاستشاريين للتوعية و التنمية ، ١٩ مارس ٢٠١٦ https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=533787623485102&id=431061930424339
٢١	الجمهورية اليمنية ، وزارة الصناعة والتجارة . http://www.moit.gov.ye/moit/ar/node/٢٣١١
٢٢	حسين عبد المطلب الأسرج , دراسة عن دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية في مصر ، سنة النشر ٢٠١٤. https://www.microfinancegateway.org/
٢٣	حسين عبد المطلب الأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي ، بحوث اقتصادية عربية ١٧٧ العددان ٦٩ . ٧٠/شتاء . ربيع ٢٠١٥ . http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/hussien_3bd_almotalab_al2sraj.pdf
٢٤	خطة " الصناعة و التجارة " للنهوض بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، دوت مصر ١٥ يناير ٢٠١٥ http://www.dotmsr.com/detail.
٢٥	دراسة حالة بعض مؤسسات بورقلة ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية . http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/master/master_٧٠١.pd
٢٦	دولية ناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة http://www.myqalqilia.com/Small%20And%20Medium-sized%20Enterprises.pdf
٢٧	سماح مصطفى عبد الغني ، تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية . http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/research/SMALL%20PROJECTS.pdf

٢٨	الصفحة الرئيسية ، الصندوق الاجتماعي للتنمية . http://www.sfdegypt.org/web/sfd/home
٢٩	الصناعة تسلم ٧٢ قطعة أرض بالمجان للمشروعات الصغيرة ، المصراوي ١٧ يونيو ٢٠١٧ http://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2017/6/17/1106159/
٣٠	الصندوق الاجتماعي للتنمية بمطروح يطرح أفاق التصدير أمام الشباب , بوابة الأسبوع ٢٠١٧/١/١٧ . http://www.xn--igbhe7b5a3d5a.com/t~292933
٣١	عبد النور ، تنمية الصناعات الصغيرة وزيادة قدرتها التنافسية ، ١٥ يونيو ٢٠١٥ http://gate.ahram.org.eg/News/681742.aspx
٣٢	عبد النور، جاري وضع استراتيجية قومية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ١٤ يناير ٢٠١٤ http://www.vetogate.com/1119003
٣٣	على عبد الله العرادي ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان والبحوث ، ٢٦ يناير ٢٠١٢ . http://www.shura.bh/ar/InformationCenter/CouncilStudiesAndResearch/pdf/
٣٤	فن التسويق في المشاريع الصغيرة . http://www.ded.rak.ae/ar/Documents/.pdf
٣٥	مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو٢٠١٥ ، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظرالعاملين . ://www.alaqsa.edu.ps/site_resources/aqsa_magazine/files/٩٦٧.pdf
٣٦	محاور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر من منظور بعض التجارب الدولية - الأهرام اليوم ، ٢٠١٧/١/١٧ http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/252899.aspx
٣٧	مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية ، اقتصاد ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة السلاح الاقتصادي للقضاء على البطالة . http://pss.elbadil.com/2016/11/28/
٣٨	المشاريع الصغيرة والمتوسطة استعراض ١٢ تجربة دولية ناجحة ، غير معلومه السنة http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=١٦٠٥٠
٣٩	المشروعات الصغيرة على المستوى الكلي في الوطن العربي الفصل الأول http://unpan١.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan٠٠٣٥٣٦ (pdf)
٤٠	المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية " مصر نموذج " ، عاصم عبد النبي أحمد البندي . rooad.net/uploads/news/3asm_3bd_alnby_a7md_albndy.docx
٤١	المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، www.alolabor.org/final/...١٦.../maher_ehab.doc
٤٢	المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، بادر – بادر ،

	https://badir.com.sa/blog/ar/٢٠١٢/١٢/١٢/١٤٧٢
٤٣	المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبحث عن ثورة . مصرس . http://www.masress.com/october/١٣٠٥٠٠ ، ٢٠١٢/٨/٢٦
٤٤	المشكلات او الصعوبات لتي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة http://www.univ-eloued.dz/fr/stock/com-ges-eco/pdf/٢٣.pdf ،
٤٥	مصرس : (التجربة الماليزية) غير قادرة وحدها على النهوض بالمشروعات الصغيرة في مصر (http://www.masress.com/shorouk/455666
٤٦	المصري اليوم ، داخل مشروع الألف مصنع بالقاهرة الجديدة ، ٢٩ ابريل ٢٠١٦ . http://www.almasryalyoum.com/news/details/939052
٤٧	المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة ، الأثنين ٢٥ أغسطس ٢٠١٤ ، http://alausr.blogspot.com.eg
٤٨	المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/77729
٤٩	مفهوم التعاقد من الباطن . https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/.../٣٤.docx
٥٠	مفهوم الشركة . https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨٪B٤٪D٨٪B١٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٣٪D٨٪A٩
٥١	مناطق الصناعات التقنية ، أداة فاعلة في التنمية المستدامة ، منتدى الرياض الاقتصادي الثاني ، ٦ ديسمبر ٢٠٠٥. http://slideplayer.com/slide/٤٩٩١٦١٠/
٥٢	المناولة كخيار استراتيجي للمؤسسة . http://montada.echoroukonline.com/archive/index.php/t-٢٥٥٨٧٨.html
٥٣	منحتها شركة ضمان مخاطر الائتمان /مصرس ، ٢٠٠٥/٢/٨ . http://www.masress.com/alalamalyoum/١٤٣١٧٢٤
٥٤	منشآت الأعمال الصغيرة هل في السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سوريا http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm
٥٥	مهارة ، البرنامج القومي لتنمية المهارات . http://www.itcegypt.eg/programs-mahara.html
٥٦	نظام حوافز الاستثمار التركية . http://www.elver.com.tr/arabic/product-detail/٣٠٨٨/x
٥٧	هيا جميل بشارات ، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلاميةفي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة . http://www.kantakji.com/media/7097/30063.pdf
٥٨	الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

	http://www.ida.gov.eg/Arabic/StrategicProjects/Pages/specializedindustrial.aspx
٥٩	وزارة التجارة والصناعة ، اعادة هيكلة دور مركز تحديث الصناعة ، ١١ فبراير ٢٠١٧ https://www.facebook.com/IMC.EG/posts/٥٠٢٥٨٤٢٣٩٩١٢١٩٢
٦٠	وزارة التجارة والصناعة استراتيجية التنيمة الصناعية والتجارة الخارجية http://www.mti.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/SiteAssets/Pages/202017.pdf
٦١	وزارة المالية الصفحة الرئيسية http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/research/SMALL%٢٠PROJECTS.pdf
٦٢	وزير الصناعة يعين نيفين جامع رئيسا لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة ، مصراوي http://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2017/7/22/1124161/
٦٣	وكالة أنباء أونا ، الرئيسية ، أخبار مصر محلب يناقش مع وزير الصناعة خطة تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة ١ ديسمبر ٢٠١٤ http://onaeg.com/?p=2065655

الـملاحق

جدول (١)

تطور عدد منشأت الصناعات الصغيرة و أ هميتها النسبية وفقاً للنشاط خلال الفترة

(٢٠٠٥ – ٢٠١٦)

النشاط	عدد المنشأت							
	2005	الأهمية النسبية%	2010	الأهمية النسبية%	2015	الأهمية النسبية%	2016	الأهمية النسبية%
إنتاج نباتي وحيواني	8	0.04	8	0.03	8	0.03	8	0.03
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	1	0.00	1	0.00	1	0.00	1	0.00
استغلال مناجم ومحاجر	26	0.12	27	0.11	29	0.10	29	0.10
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	4327	19.39	5079	20.03	5683	20.32	5801	20.30
غزل ونسيج وملابس وجلود	4966	22.26	5457	21.52	5860	20.95	5946	20.80
الخشب ومنتجاته	2352	10.54	2564	10.11	2726	9.75	2775	9.71
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	1390	6.23	1511	5.96	1630	5.83	1659	5.80
كيماويات اساسية ومنتجاتها	2132	9.56	2791	11.00	3295	11.78	3422	11.97
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	1639	7.35	1792	7.07	1973	7.05	2016	7.05
معدنية أساسية	403	1.81	451	1.78	499	1.78	507	1.77
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	4510	20.22	5083	20.04	5655	20.22	5805	20.31
صناعات تحويلية أخرى	519	2.33	533	2.10	545	1.95	546	1.91
انتـاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	0	0.00	1	0.00	1	0.00	1	0.00
مراكز الخدمة والصيانة	37	0.17	64	0.25	65	0.23	65	0.23
الاجمالي	22310	100.00	25362	100.00	27970	100.00	28581	100.00

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

جدول (٢)

إجمالي قيمة إنتاج الصناعات الصغيرة وفقاً للنشاط خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦) بالمليون جنية								
النشاط	2005		2010		2015		2016	
	قيمة الإنتاج	%	قيمة الإنتاج	%	قيمة الإنتاج	%	قيمة الإنتاج	%
إنتاج نباتي وحيواني	19,503	0.09	19,503	0.06	19,503	0.05	19,503	0.04
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	5,741	0.03	5,741	0.02	5,741	0.01	5,741	0.01
استغلال مناجم ومحاجر	20,892	0.10	24,462	0.08	29,412	0.07	29,412	0.07
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	4,827,222	22.53	7,489,914	24.39	9,481,449	23.35	10,071,502	22.34
غزل ونسيج وملابس وجلود	3,621,405	16.90	5,064,806	16.49	6,753,031	16.63	7,239,193	16.06
الخشب ومنتجاته	1,807,607	8.44	2,231,291	7.27	2,488,140	6.13	2,836,928	6.29
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	1,015,976	4.74	1,365,587	4.45	1,704,747	4.20	1,836,892	4.07
كيماويات اساسية ومنتجاتها	3,569,341	16.66	5,606,059	18.25	7,531,762	18.55	8,197,552	18.18
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	1,025,989	4.79	1,393,899	4.54	2,224,997	5.48	2,351,050	5.21
معدنية أساسية	578,743	2.70	816,059	2.66	1,003,571	2.47	1,088,085	2.41
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	4,600,686	21.47	6,317,239	20.57	8,724,025	21.48	10,770,869	23.89
صناعات تحويلية أخرى	320,330	1.50	353,630	1.15	617,040	1.52	617,360	1.37
انتـاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	0	0.00	1,327	0.00	1,327	0.00	1,327	0.00
مراكز الخدمة والصيانة	10,737	0.05	20,950	0.07	23,350	0.06	23,350	0.05
الاجمالي	21,424,172	100.00	30,710,467	100.00	40,608,095	100.00	45,088,764	100.00

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

جدول (٣)

تطور عدد العمال وفقاً للنشاط خلال سنوات (2005 ، 2010 ، 2015 ، 2016)

النشاط	2005		2010		2015		2016	
	عدد العمال	الأهمية النسبية %	عدد العمال	الأهمية النسبية %	عدد العمال	الأهمية النسبية %	عدد العمال	الأهمية النسبية %
إنتاج نباتي وحيواني	134	0.07	134	0.06	134	0.05	134	0.05
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	20	0.01	20	0.01	20	0.01	20	0.01
استغلال مناجم ومحاجر	383	0.19	403	0.17	473	0.17	473	0.17
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	42,848	20.88	49,455	20.34	54,550	19.89	55,706	19.77
غزل ونسيج وملابس وجلود	55,747	27.17	64,346	26.46	71,460	26.06	73,108	25.95
الخشب ومنتجاته	11,511	5.61	14,357	5.90	16,059	5.86	16,596	5.89
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	10,957	5.34	12,636	5.20	14,311	5.22	14,739	5.23
كيماويات اساسية ومنتجاتها	22,984	11.20	29,915	12.30	34,842	12.70	36,108	12.82
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	15,048	7.33	17,123	7.04	20,163	7.35	20,628	7.32
معدنية أساسية	3,839	1.87	4,481	1.84	5,086	1.85	5,166	1.83
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	38,208	18.62	46,378	19.07	53,096	19.36	55,003	19.52
صناعات تحويلية أخرى	3,159	1.54	3,404	1.40	3,523	1.28	3,531	1.25
انتـــاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	0	0.00	16	0.01	16	0.01	16	0.01
مراكز الخدمة والصيانة	345	0.17	495	0.20	517	0.19	517	0.18
الاجمالي	**205,183**	100.00	**243,163**	100.00	**274,250**	100.00	**281,745**	100.00

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

جدول (٤)

تطور للقيمة المضافة و الاهمية النسبيةللصناعات الصغيرة خلال الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٦) القيمة بالمليون جنية

النشاط	2005		2010		2015		2016	
	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
إنتاج نباتي وحيواني	15.40	0.16	15.40	0.12	15.40	0.09	15.40	0.07
البترول وتكريرة ومنتجاته والغاز الطبيعي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
استغلال مناجم ومحاجر	18.01	0.19	19.24	0.14	21.37	0.12	21.37	0.10
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	2,251.11	23.50	3,458.14	25.91	4,266.28	23.91	4,446.33	21.50
غزل ونسيج وملابس وجلود	1,913.40	19.97	2,406.84	18.03	3,042.96	17.05	3,259.36	15.76
الخشب ومنتجاته	200.55	2.09	353.20	2.65	471.98	2.65	756.79	3.66
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	182.75	1.91	295.81	2.22	373.57	2.09	407.05	1.97
كيماويات اساسية ومنتجاتها	1,642.42	17.14	2,518.07	18.87	3,282.73	18.40	3,609.76	17.46
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	562.70	5.87	730.28	5.47	1,174.93	6.59	1,227.13	5.93
معدنية أساسية	306.51	3.20	375.04	2.81	420.82	2.36	443.03	2.14
صناعات هندسية والكترونية وكهربائية	2,284.96	23.85	2,959.91	22.18	4,304.83	24.13	6,024.85	29.14
صناعات تحويلية أخرى	198.37	2.07	204.25	1.53	456.37	2.56	456.44	2.21
انتـــاج وتوزيع كهرباء الانارة والقوى	0.00	0.00	0.74	0.01	0.74	0.00	0.74	0.00
مراكز الخدمة والصيانة	4.53	0.05	9.73	0.07	10.35	0.06	10.35	0.05
الاجمالي	**9,580.71**	100.00	**13,346.63**	100.00	**17,842.34**	100.00	**20,678.61**	100.00

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية بيانات غير منشورة

ملحق رقم (٥)

(قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤)

إصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة [١]

أولا مواد الإصدار

المادة الأولى وتنص على أن

أحكام القانون تسري علي المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تتوافر فيها شروط تطبيقه.

أما المادة الثانية فأشارت إلى أن

الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل علي تنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول علي ما تحتاجه من تمويل وخدمات، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات. وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل الصندوق في قيامه بهذه المهام.

(المادة الثالثة)

تسري أحكام القانون المرافق على المنشآت القائمة إذا توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ويصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينه

[١] قانون تنمية المنشآت الصغيرة و لائجتة التنفيذية ، http://egyptlayer.over-blog.com/٢٠١٣/٠٩/blog-post_٥١٦٢.html

ثانيا مواد القانون

قانون تنمية المنشآت الصغيرة

الباب الأول تعاريف

مادة (١)

يقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا.

مادة (٢)

يقصد بالمنشأة متناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا التي يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

الباب الثاني: في التأسيس والتعامل مع الجهات المحلية والأجنبية

مادة (٣)

ينشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية في مكاتبه أو في فروع الهيئة بالمحافظات وحدات لخدمة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، تتولى – بناء على طلب أصحابها– كافة إجراءات التسجيل واستصدار التراخيص والموافقات والبطاقات التي تفرضها التشريعات واللازمة لممارسة نشاطها، وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المستندات إلى الجهات الإدارية المختصة بمنح التراخيص. وتضم هذه الوحدات مندوبين عن مصلحة الشركات والضرائب والسجل التجاري لإتمام الإجراءات المشار إليها في الفقرة الأولي من هذه المادة .

كما تضم تلك الوحدات مندوبين عن الهيئات والجهات المختصة قانونا بالتصرف في الأراضي والأماكن التي تلزم المنشأة ، ويكون كذلك لهم صلاحية التعاقد مع أصحاب المنشآت في كافة أوجه التصرف. وتصدر الوحدة لصاحب المنشأة ترخيصا مؤقتا لمزاولة النشاط فور استيفاء النموذج المعد لهذا الغرض مرفقا به المستندات المطلوبة، وذلك لحين استصدار التراخيص النهائية من الجهات الأخرى، فإذا لم ترد هذه الجهات خلال مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في الفقرة الأولي من هذه المادة، صار الترخيص المؤقت نهائيا. وتقيد التراخيص النهائية في سجل خاص لدي هذه الوحدات ويعطي لكل منشأة رقم قومي يستخدم في جميع معاملاتها. ويكون للجهات التي أصدرت التراخيص الحق في التفتيش علي المنشآت للتأكد من التزامها

بأحكام القانون بشرط ألا يخل ذلك بحسن سيرها ومباشرتها لأوجه نشاطها، وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (٤)

يتولي الصندوق الاجتماعي للتنمية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المحلية والأجنبية والدولية المهتمة برعاية تلك المنشآت، وعلي كل من تلك الجهات أن تقوم بتحديد الخدمات والتيسيرات التي تقدمها للمنشآت وأن تخطر بها الصندوق الاجتماعي لاتخاذ ما يلزم لتحقيق التكامل بينها.

الباب الثالث: تمويل المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر

مادة (٥)

ينشأ في كل محافظة، بقرار من المحافظ، بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية صندوق أو أكثر لتمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية وفقا للقواعد والإجراءات التي تحدد في القرار لتنظيم عمليات التمويل والتحصيل والمتابعة.

وتتكون موارد هذه الصناديق من:-

التمويل الذي يتاح من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ما تخصصه الدولة من إعتمادات لتمويل هذه الصناديق بغرض تمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

ما تخصصه المجالس الشعبية المحلية من الموارد المحلية.

التمويل الذي يتاح من مؤسسات التمويل من الهبات والمنح التي تقدم لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

مادة (٦)

يدرج في الخطة السنوية للدولة ما يتقرر من تمويل ميسر للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وتحدد مصادر هذا التمويل بما في ذلك ما يتاح لصناديق المحافظات. كما يدرج في الموازنة العامة للدولة ما يخص الدولة من الاعتمادات التي تترتب علي ما تقدم، سواء بالباب الرابع "التحويلات الرأسمالية" أو الباب الثاني "النفقات الجارية".

مادة (٧)

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية تمويلا ميسرا للمنشآت الصغيرة أو متناهية الصغر من موارده وفقا للقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الصندوق، وذلك فضلا عما يتيحه من تمويل لصناديق تمويل تلك المنشآت في المحافظات.

مادة (٨)

يكون للصندوق الاجتماعي للتنمية الحق في الحصول علي التمويل اللازم من الأسواق المالية المحلية وذلك بالشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع وزارة المالية ويستخدم التمويل الذي يحصل عليه الصندوق في إعادة التمويل لصناديق تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظات، وذلك في الحدود والضوابط التي يقرها مجلس إدارته.

مادة (٩)

ينشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية، بقرار من مجلس إدارته وبمساهمة صناديق تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظات، نظاما لضمان مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه المنشآت، ويصبح النظام ساريا بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق المشار إليه ودون أن يترتب علي ذلك أية أعباء علي الموازنة العامة للدولة أو موازنات المحافظات.

الباب الرابع : الحوافز والتيسيرات

مادة (١٠)

يخصص من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار فى المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية وأراضى الاستصلاح الزراعى نسبة لا تقل عن ١٠ ٪وذلك لإقامة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر ، ويتم تزويد هذه الأراضى بالمرافق وتقسيمها وتخطيطها وطرحها على الراغبين فى إقامة تلك المنشآت .

وتحدد الجهات صاحبة الحق فى التصرف فى هذه الأراضى مندوبين عنها فى وحدات الصندوق مزودين بخرائط للأراضى المتاحة ، ونشرة بشروط البيع والانتفاع ونماذج العقود،

ويكون لهم صلاحية التعاقد واتخاذ إجراءات التسجيل والشهر .

مادة (١١)

مع عدم الإخلال بأية مزايا أو تيسيرات أخرى ينص عليها قانون آخر ، يحدد سعر بيع الأراضى المشار إليها فى المادة السابقة فى حدود تكلفة توصيل المرافق ، ولصاحب المنشأة شراء الأراضى وسداد ثمنها بالشروط التى تحددها الجهة البائعة ، ويجوز طلب حق الانتفاع بها بمقابل سنوى لا يزيد على ٥ ٪ من الثمن المقدر لها .

مادة (١٢)

تنشىء كل من الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية سجلاً لقيد المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الراغبة فى التعامل معها ، وتتيح كل منها ، مع مراعاة تكافؤ الفرص ، نسبة لا تقل عن ١٠ ٪ للتعاقد مع هذه المنشآت لشراء منتجاتها أو تنفيذ الخدمات والإنشاءات اللازمة لتلك الجهات .

مادة (١٣)

يسدد صاحب المنشأة الصغيرة لوحدات الصندوق نسبة ١ ٪من رأس المال المدفوع بحد أقصى خمسمائة جنيه ومائتى جنيه بالنسبة للمنشأة المتناهية الصغر من تحت حساب الرسوم ومقابل الخدمات التى تقدم من جميع الجهات الحكومية وتحصل لحسابها وذلك عند استلام الترخيص المؤقت ببدء النشاط .

مادة (١٤)

يقدم الصندوق الاجتماعى للتنمية ، للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر ، مباشرة أو من خلال الخبراء الذين يستعين بهم ، الخدمات الآتية وعلى الأخص :

١ –التعريف بفرص الاستثمار المتاحة فى كل محافظة وفى كل منطقة داخلها .

٢ –إعداد دراسات جدوى أولية عن المشروعات التى تطرح على الراغبين فى إقامتها.

٣ –تقديم المشورة عن أفضل الأماكن وأحسن مصادر الشراء للآلات والتجهيزات وغيرها من المستلزمات .

٤ –تزويد أصحاب المنشآت بدليل مبسط للسجلات الكمية والمحاسبية والإرشادات اللازمة للتعامل مع كافة الجهات العامة .

٥ –التعريف بالمخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المنشآت.

٦ –التعريف بالمعارض المحلية والدولية والمعاونة على الاشتراك فيها .

٧ –المساعدة فى الحصول على المعرفة والتطورات فى تقنيات الإنتاج والتسويق .

ويخصص الصندوق فى موازنته السنوية الاعتمادات اللازمة لتقديم هذه الخدمات .

مادة (١٥)

يكون الترخيص بشغل الأماكن للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى الأماكن التى تخصصها الأحياء وغيرها من الجهات العامة لتوزيع السلع ، بمقابل رمزى لا يجاوز نصف المقابل المحدد لشغل تلك الأماكن .

مادة (١٦)

لا يجوز إيقاف نشاط أى منشأة صغيرة أو متناهية الصغر إدارياً إلا فى حالة ارتكاب مخالفة تستوجب الغلق قانوناً ، وفى هذه الحالة يخطر صاحب المنشأة بالمخالفة وبالمدة المحددة لإزالتها ، ويتم الإيقاف إذا انقضت هذه المدة دون إزالة المخالفة .

مادة (١٧)

استثناء من أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن لجان التوفيق فى بعض المنازعات . تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة دائمة يرأسها أحد رجال القضاء بدرجة رئيس محكمة على الأقل يتم ندبه طبقاً للقواعد والإجراءات المقررة فى قانون السلطة القضائية ويشترك فى عضويتها ممثل عن الغرفة التجارية وآخر عن الصندوق الاجتماعى للتنمية . و يدعى للحضور صاحب الشأن أو من يمثله و ممثل عن الجهة المتظلم منها .

وتختص هذه اللجنة بنظر التظلم من قرار الإيقاف المشار إليه فى المادة السابقة على أن يتم التظلم خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه إلى صاحب الشأن بقرار الإيقاف ، ويترتب على هذا التظلم وقف تنفيذ القرار المتظلم منه مؤقتاً عدا المخالفات التى تهدد الصحة العامة وأمن المواطنين.

وعلى اللجنة أن تصدر قراراً ، خلال سبعة أيام من تاريخ التظلم ، بتنفيذ الإيقاف

أو بالاستمرار فى وقف تنفيذه مؤقتاً حتى يفصل فيه .

كما تختص هذه اللجنة بالفصل فى أى نزاع يقوم بين صاحب الشأن وأى من الجهات المشار إليها فى هذا القانون .

ولا يخل كل ذلك بحق اللجوء مباشرة إلى القضاء .

مادة (١٨)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة :

مادة (١)

يضع مجلس إدارة الصندوق البرامج والخطط اللازمة لتنمية المنشآت بالتنسيق مع الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات المعنية، وتعرض هذه البرامج على مجلس الوزراء لاعتمادها وإخطار الجهات المختلفة للالتزام بها.

مادة (٢)

يختص الصندوق بتنمية المنشآت والترويج لانتشارها وزيادة الوعى بأهميتها وتشجيع إنشائها، وله –على الأخص– في سبيل ذلك ما يأتي:

وضع خطة سنوية للتوعية بأهمية المنشآت وبوسائل تأسيسها وانتشارها وتسويق منتجاتها وذلك بمشاركة الجهات المعنية بها وعلى أن يشمل ذلك إقامة المعارض والمؤتمرات وغيرها من التجمعات التي تستهدف تحقيق ذلك.

إبداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات المرتبطة بشئون المنشآت.
التنسيق بين الجهات المعنية بشئون المنشآت لإزالة أية معوقات تعترض نشاطها.
تشجيع وجود شركات التسويق القادرة على الوقوف على احتياجات الأسواق من السلع والخدمات وإرشاد صغار رجال الأعمال لإنتاجها.
تشجيع وجود شركات الرعاية والحضانة الفنية لمعونة أصحاب المنشآت الصغيرة في الحصول علي التصميمات لمنتجاتها والتطوير المستمر لها وإرشادهم لأفضل مصدر لشراء المستلزمات والخامات والآلات، وأماكن التأهيل للعمال.
التعاقد مع شركات التنمية العقارية، بتنفيذ مخططات إقامة معارض الورش والمنشآت بجوار المجتمعات العمرانية الجديدة، أو في مناطق أخرى مكتملة المرافق.
إنشاء مراكز التدريب لتأهيل أصحاب المنشآت أو إعداد الراغبين فى إقامتها من خلال تزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لحسن إدارة هذه المشروعات.

مادة (٣)

ينشأ فى كل وزارة أو هيئة عامة معنية بالمنشآت، و فى كل محافظة وحدة أو مسئول لتنمية المنشآت يتولى الاتصال بالصندوق و معاونته فى تحقيق برامجه و التنسيق معه فى تسهيل و تيسير الإجراءات و إزالة المعوقات التى تعترضها، و أن يقدم للصندوق كافة المعلومات و البيانات الدورية و الخطط المتعلقة بتمويل و تنمية المنشآت و المقترحات الكفيلة بتحقيق ذلك.
وللصندوق أن يعقد مع أولئك المسئولين و ممثلى تلك الوحدات الاجتماعية اللازمة للتنسيق بين هذه الخطط و تجنب تكرار أهدافها و توجيه مواردها بما يحقق صالح المنشآت.

مادة (٤)

يتولى الصندوق مع الجهات المانحة المصرية و الأجنبية و الدولية المهتمة بتمويل و رعاية و تنمية المنشآت، تحديد الخدمات و التيسيرات التى تقدمها لهذه المنشآت و اتخاذ ما يلزم لتفعيلها، و على أن يتم ذلك التنسيق مع الوزارات و الجهات المعنية بالحصول على تمويل أجنبى وفقا لأحكام القوانين.
ويقوم الصندوق بموافاة الجهة المختصة بالحصول على القروض الأجنبية للمشروعات و البرامج المطلوب توفير تمويل أجنبى لها مصحوبة بالدراسات و البيانات الخاصة بها حتى يتسنى عرضها على هيئات و مؤسسات التمويل متعددة الأطراف و الثنائية للوقوف على مدى إمكانية مساهمتها في التمويل المطلوب بالتنسيق مع الصندوق.

مادة (٥)

يتولى الصندوق التخطيط و التنسيق لمعاونة المنشآت فى الحصول على ما تحتاجه من تمويل و خدمات و ذلك بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة بهذه المنشآت و مع الجمعيات و المؤسسات الداعمة لها و البنوك و الجهات المانحة و المقرضة لتلك المنشآت.

كما يتم التنسيق بين الصندوق و الصناديق التى تنشأ بكل محافظة لتمويل المنشآت من خلال المؤسسات و الجمعيات الأهلية وفقا للقواعد و الإجراءات التى تنظم عمليات التمويل و التحصيل و المتابعة.

وللصندوق تقديم تمويل ميسر من موارده للمنشآت و يكون مسئولا عن إنشاء نظام لضمان مخاطر الائتمان و التى قد تتعرض لها هذه المنشآت.

وله كذلك أن يعقد اللقاءات و الأنشطة اللازمة للترويج و التعريف بمصادر التمويل و الخدمات الأجنبية و المحلية المتاحة للمنشآت و أن يصدر البيانات و النشرات التى تساعد فى ذلك.

مادة (٦)

للصندوق أن يطلب، بعد التنسيق مع البنك المركزى المصرى و الأجهزة الرقابية المالية الأخرى، من البنوك و المؤسسات المالية أن تقدم له البيانات الخاصة بنشاطها فى تمويل المنشآت و خططها فى هذا الشأن لوضعها فى إطار برنامج تنمية المنشآت، و ذلك كله مع عدم الإخلال بالقوانين المنظمة لسرية الحسابات المصرفية و المعاملات المالية الأخرى.

مادة (٧)

يشترط لتمتع المنشأ بالمزايا و التيسيرات الواردة بالقانون أن تسجل نفسها لدى الوحدة المختصة من وحدات الصندوق المشار إليها فى المادة ٣ من القانون، و أن تحصل على رقم قومى يستخدم في جميع معاملاتها. وعلى أن يتضمن هذا التسجيل بيانا برأس مال المنشأة و عدد العاملين بها من خلال النموذج المعد لذلك بالصندوق ووحداته.

مادة (٨)

يخطر الصندوق من قبل كل من الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و مصلحة الضرائب و السجل التجارى و الجهات المختصة بالتصرف فى الأراضي و الأماكن التي تلزم المنشآت و غيرها من الجهات المعنية، بمن تختارهم مندوبين عنها فى وحدات الصندوق المخصصة لخدمة المنشآت.

ويتولى هؤلاء المندوبين اتخاذ إجراءات التسجيل و إصدار التراخيص و الموافقات و البطاقات التى تفرضها التشريعات، و كذلك إبرام كافة التصرفات بالنسبة للأراضى و الأماكن مع أصحاب المنشآت.

مادة (٩)

تقوم الجهات المختصة بالتنسيق مع وحدات الصندوق بإعداد نماذج مبسطة لطلبات التسجيل و استصدار التراخيص و الموافقات و البطاقات و طلبات شراء و تخصيص الأراضى و الأماكن مع بيان بالمستندات الواجب إرفاقها بكل هذه الطلبات.

مادة (١٠)

يصدر الصندوق بالتنسيق مع الجهات و الأجهزة المعنية دليلا إرشاديا نوعيا لكل نشاط من الأنشطة التي تباشرها المنشات و يتضمن الدليل على الأخص ما يأتى :

- الضوابط العامة و الخاصة لممارسة النشاط النوعى .
- التراخيص و الموافقات و العقود و التصاريح المطلوبة لممارسة النشاط، وبيان الجهات ذات الصلة .
- بيانا بالمستندات المطلوبة .
- بيانا بالإجراءات المطلوبة .
- بيانا بلجان التظلمات فى المحافظات و مقر كل منها .
- ويتم إيداع هذا الدليل بالصندوق ووحداته بمقابل رمزى .

مادة (١١)

يقدم صاحب المنشأة إلى الصندوق أو أحد وحداته طلب التسجيل و الحصول على ترخيص مؤقت على النموذج الذي يعد لهذا الغرض مرفقا به المستندات المطلوبة .

ويمنح صاحب المنشأة ترخيص مؤقت لمزاولة النشاط وفقا للنموذج الذى يصدر به قرار من الأمين العام للصندوق ، و ذلك لحين استصدار التراخيص النهائية من الجهات المختصة ، فإذا لم ترد هذه الجهات خلال مدة الثلاثين يوما من تاريخ تقديم المستندات إلى الجهات الإدارية المختصة بإصدار التراخيص ، صار الترخيص المؤقت نهائيا .

وعلي المنشأة مراجعة وحدة الصندوق بعد الثلاثين يوما من تاريخ حصولها على الترخيص المؤقت ، و ذلك لتسليمها الترخيص النهائى الصادر من الجهات المختصة أو لتؤشر على الترخيص المؤقت بصورته النهائية .

ويصدر الأمين العام للصندوق قرارا بالقواعد و الإجراءات الواجب على تلك الوحدات أتباعها تنفيذا لأحكام هذه المادة.

ويقوم الصندوق بإقامة نظام معلومات واتصالات متكامل فيما بينه و بين الجهات المختصة لتسيير اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار التراخيص فى المواعيد القانونية المقررة.

مادة (١٢)

على الجهات المختصة بالتفتيش موافاة الصندوق بمشروعات برامج التفتيش المقترحة على المنشآت متضمنة مواعيد و أسلوب إجرائها وفقا للنماذج التى تعدها لهذا الغرض .

ويتولى الصندوق إعداد برامج التفتيش وفقا للنماذج المشار إليها بعد تصنيفها و تجميعها بحسب طبيعة و نوع كل نشاط و تحديد الجهات المعنية بالتفتيش و توقيت وأسلوب تنفيذه و ذلك بما لا يخل بحسن سير العمل بالمنشآت و مباشرتها لأوجه نشاطها ، و تخطر المنشآت بصورة من التقرير الذى يعد عن نتائج التفتيش .

ولايخل ذلك بحق الجهات ذات الصلة بالأنشطة التى يترتب عليها إخلال بالصحة العامة أو أمن و سلامة المواطنين فى أجراء التفتيش المفاجئ على أن يتم إخطار الصندوق بالمبررات التى اقتضت إجراءه .

مادة (١٣)

يحتفظ الصندوق ووحداته و صناديق المحافظات على الأخص بالنماذج الآتية :

١-نموذج طلب الترخيص وفقا لطبيعة كل نشاط .

٢-نموذج الترخيص المؤقت للمنشأة .

٣-نموذج الترخيص النهائى للمنشأة .

٤-نموذج لطلب تخصيص الأراضي .

٥-نموذج لطلب توصيل مرافق .

٦-نموذج شهادة إعفاء ضريبي .

٧-نموذج شهادة إعفاء جمركي .

٨- نموذج السجل الذى تحتفظ به الوحدات لقيد المنشآت و ما يتضمنه من بيانات ،و الرقم القومى الذى تسجل به المنشأة.

٩- النشرة الخاصة التى يصدرها الصندوق عن المنشآت بأرقامها القومية ، و نوعية نشاطها ، و ما يطرأ عليها من توقف أو غلق أو تصفية.

مادة (١٤)

تختص صناديق المحافظات المشار إليها بالمادة ٥ من القانون بصفة أساسية بتمويل المنشآت داخل النطاق الجغرافى للمحافظة ، بهدف توسيع قاعدة الإقراض لرفع دخل الفرد و تحسين مستوى الأسرة و الحد من البطالة .

وذلك من خلال المؤسسات و الجمعيات الأهلية و فى ضوء السياسات و القواعد و الإجراءات التى يحددها قرار المحافظ بإنشاء صندوق المحافظة بالتنسيق مع الصندوق ، و يكون لصندوق المحافظة ميزانية مستقلة و يديره لجنة تسيير برئاسة المحافظ أو من ينوب عنه ، و بعضوية كل من :

١- عضو من الصندوق .

٢- عضو عن المؤسسات و الجمعيات الأهلية بالمحافظة .

٣- عضو من الشخصيات العامة بالمحافظة .

٤- عضو من ذوى الخبرات القانونية أو المصرفية .

كما يتضمن قرار المحافظ بإنشاء صندوق المحافظة ، تعيين مديرا له يكون مقررا للجنة التسيير و الجهاز الإدارى اللازم لمعاونته ويمسك سجلات الحسابات وفقا للأصول المحاسبية ، كما يعد موازنة سنوية بمصروفات الجهاز الإدارى تتحملها المحافظة ، و تقريرا شهريا عن النشاط موضحا به عدد و نوع القروض الممنوحة و المستفيدين منها و الأنشطة الممولة و الخطط المستقبلية للإقراض ، و يرفع هذا التقرير للمحافظ و يخطر الصندوق بصورة منه .

مادة (١٥)

يصدر مجلس إدارة الصندوق القرارات الآتية :

١- القواعد و الإجراءات الخاصة بمنح التمويل الميسر للمنشآت ، و لصناديق المحافظات المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون .

٢- الضوابط و الحدود الخاصة باستخدام التمويل الذى يحصل عليه الصندوق من الأسواق المحلية فى إعادة تمويل صناديق المحافظات .

٣- نظام ضمان مخاطر الائتمان المنصوص عليه فى المادة ٩ من القانون .

مادة (١٦)

للصندوق الحصول على التمويل اللازم من الأسواق المالية لأداء المهام المنوط به. وفى حالة قيامه بإعادة تمويل صناديق المحافظات على النحو الوارد بالمادة ٨ من القانون بأسعار فائدة تقل عن الأسعار التى تحملها لتدبير المبالغ اللازمة لهذا التمويل من الأسواق المالية المحلية، ويتولى التنسيق مع وزارة المالية لتغطية هذا الفرق من خلال الموازنة العامة للدولة.

مادة (١٧)

على الجهات صاحبة الحق فى التصرف فى الأراضى موافاة الصندوق كل فى مجاله بخرائط مساحية وبيانات كافية عن الأراضى الشاغرة التي تتاح للاستثمار فى المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات

العمرانية وأراضى الاستصلاح الزراعى والتى لا يوجد أى نزاع بشأن ملكيتها أو الاختصاص فى التصرف فيها، وعلى الصندوق التنسيق مع هذه الجهات بشأن تزويد تلك الأراضى بالمرافق تمهيدا لطرح ١٠% من مساحتها على أصحاب المنشآت لشرائها أو الانتفاع بها.

ويحدد سعر بيع الأراضى لأصحاب المنشات فى حدود تكلفة توصيل المرافق، ويجوز لصاحب المنشاة طلب حق الانتفاع بالأرض بمقابل سنوى لا يزيد على ٥% من الثمن المقدر لها.

وينشىء الصندوق قاعدة معلومات عن الأراضى المتاحة للتصرف تتضمن الموقع والمساحة والسعر والشروط اللازمة للتعاقد والتصرف، ويتم تحديث هذه البيانات بصفة دورية.

ويتيح الصندوق ووحداته لأصحاب المنشآت الإطلاع على تلك المعلومات بكافة الوسائل، ويعلن عما يرد إليه من تعديلات فى المساحات المعروضة وأسعارها.

مادة (١٨)

يشترط لقيد المنشاة فى السجل المشار إليه بالمادة ١٢ من القانون، أن تكون قد سجلت نفسها لدى الصندوق وحصلت على الرقم القومى والترخيص النهائي.

مادة (١٩)

يتم توريد المبالغ المشار إليها في المادة ١٣ من القانون والتى تحصلها وحدات الصندوق من أصحاب المنشات وقت تسليم التراخيص المؤقتة للحساب المفتوح باسم وزارة المالية لهذا الغرض بالبنك المركزى المصرى.

ولايجوز لهذه الجهات المطالبة بأن تؤدى إليها تلك المبلغ ولا أن تحصل أية مبالغ أو رسوم أخرى نظير تقديم خدماتها للمنشآت.

وتتحمل الموازنة العامة للدولة المبالغ اللازمة لدعم إنشاء وتشغيل تلك الوحدات لضمان استمرارها فى تقديم الخدمة بالكفاءة المطلوبة.

مادة (٢٠)

تتولى وحدات الصندوق بالمحافظات إصدار نشرات دورية نصف سنوية يتم إبلاغها لوحدات الجهاز الإدارى للدولة من وزارات ومصالح وأجهزة لها موازنات خاصة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة خدمية كانت أو اقتصادية الواقعة فى دائرة المحافظة تتضمن الأسماء والبيانات الكافية عن المنشات التى تقوم بتسجيل نفسها لدى هذه الوحدات.

مادة (٢١)

تقوم كل من الجهات المشار إليها بالمادة السابقة بقيد تلك المنشآت من واقع النشرات الدورية التى تصدرها وحدات الصندوق وذلك في السجل رقم ٢ مشتريات من السجلات المنصوص عليها بالمادة ٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر بقانون تنظيم المناقصات والمزايدات.

مادة (٢٢)

تتيح كل من الجهات المشار إليها بالمادة (٢٠) وبمراعاة تكافؤ الفرص ، نسبة لا تقل عن ١٠% للتعاقد مع المنشآت لشراء منتجاتها أو تنفيذ الخدمات والإنشاءات اللازمة لتلك الجهات .

كما توجه الدعوة للمنشآت فى المناقصات المحلية والحصول منها على عروض فيما يتم طرحه للتعاقد بالاتفاق المباشر .

National Planning Institute

Promoting Small Industries in Egypt
Ways and Mechanisms

Prepared by the researcher

Eman Mohamed Ali AbdalMohty

Accountant in the Nile channels specialized sector

Supervision

Prof. Dr / Hoda Mohamed Saleh El-Nemer

Professor at the Center for Planning and Agricultural Development National Planning Institute

In order to achieve master's degree in planning and development

Cairo

2017

Summary of the study

Promoting small industries in Egypt

Ways and mechanisms

Small industries play a strong role in achieving economic development and social development. This is due to the fact that they contribute to the state access to the necessary technical and organizational expertise and skills necessary for industrial development, and also to the great expectations that donor agencies, for the loans of small interprises and industries, hold upon this sector to solve the problems of unemployment and to reduce the poverty of citizens, as well as the provision of intermediate goods for medium and large industries and increasing the national income .

Egypt's small and medium-sized enterprises are expected to be a locomotive for economic growth in Egypt in the coming decades and to contribute to providing many job opportunities to cope with the steady population increase. These enterprises constitute the bulk of non-agricultural private sector projects in Egypt, and provide nearly three-quarters of the jobs provided by the industrial sector.

However, its role in the Egyptian economy is still limited, because small industrial enterprises in Egypt, despite the many opportunities and possibilities available to promote them, still face many problems that prevent them from fulfilling their role. The importance of this research is in monitoring the problems experienced by small industries and their causes trying to suggest ways and mechanisms to address them.

The spatial limit of the study :

- For the Arab Republic of Egypt.

- International and Arab experiences.

The temporal limit of the study :

(2005-2016)

The objective limit of the study :

- Small industries, small enterprises, small industrial enterprises, small industrial establishment .

Studying problem:

The problem of studying is that there are many problems facing small industries, which are primarily due to the lack of sufficient attention from those concerned with the development and advancement of small industries, as well as the lack of a national policy for the

development of these industries, which in turn reflected the limited role played by small industries in the economic and social development .

Studying goals

The study aims at finding the reasons behind the decline and the limited role of small industries in the national economy, as well as proposing means and mechanisms to develop and activate the role of small industries in development. In order to achieve the main objective of the study, the study aims at a number of other related objectives and sub-issues, including the following:

- Introducing the importance of small industries and their characteristics and types.

- Monitoring the role of small industries in the national economy.

- Identifying the plans and experiences of some countries in the promotion of small industries.

- Studying Methodology

The study is based on the analytical descriptive approach and the comparative method by monitoring and analyzing the data and information related to the subject of research and monitoring the results of reference studies to identify the experiences of countries in the promotion of small industries. The research is based on periodicals, statistics and unpublished data related to the subject of the study .

Studying Plan

In light of the research problem, and in order to achieve its objective and importance, the study was divided into the following chapters:

Chapter One : Definition of small industries and their characteristics, types and problems.

Chapter Two: The Role of Small Industries in the Egyptian National Economy.

Chapter Three : Experiences of some countries in the promotion of small industrial projects.

Chapter Four: Ways and Mechanisms for the Promotion of Small Industries in Egypt.

In addition to the introduction, the summary and the review of the most important previous studies.

Previous studies

A number of studies and reports have been reviewed which focused on the development of small industrial enterprises. Most studies concluded that there are some problems facing small industrial enterprises in both developing and developed countries. The most important are: the absence of a unified definition of small industrial enterprises, the lack of advanced

training programs for the development of owners and workers in the field of small industrial enterprises, especially with regard to marketing aspects, the inability of the small investor to provide adequate guarantees for obtaining loans and the lack of technical expertise and management of small industrial enterprises .

Some studies have also addressed the problems of the absence of the independent institutional framework necessary to take care of the interests of these enterprises and the absence of many of the main pillars necessary to support these establishments. These enterprises are not granted sufficient customs and tax exemptions to encourage them to continue the production process. Also there is the problem of commercial fraud and industrial imitation, and counterfeit brands.

Moreover, enterprises in some countries have suffered from the absence of a clear strategy for the future of small industrial enterprises, the weak link between small , medium and large industrial enterprises and the complex bureaucracy; some of which are hindering the integration of the informal sector into the formal sector and prevent the owners of new small industrial enterprises from establishing new projects to the labor market. Also the price rises of raw materials especially materials imported from abroad and not lifting the customs duties imposed on them which harm the owners of small industrial enterprises by leading them relying on lower quality or resorting to customs evasion.

Some studies and reports recommended the need to adopt a uniform definition and classification for small, medium and micro entetprises , and to introduce tax reforms to allow the financial reforms of small industrial enterprises. Also the need to expand training programs on business and marketing skills, industrial literacy and the acquisition of the professional experience to develop the human capital in all small industrial enterprises. Besides, the development of a specific plan for the development of small industrial projects, and the development of technical and administrative services for small industrial enterprises .

Some studies also recommended the need to work on the dissemination of feeder industries and complementary to the large and medium industries integration system between industries, and the need to interest scientific research to develop and modernize production systems for small industrial projects, quality control and improvement , as well as the need to develop the database and information systems related to small industrial enterprises. Besides, reducing the interest rate on loans and the generalization of the establishment of special departments of banks with the task of lending small projects.

Some studies have also suggested the need to work towards the settlement of some small industries in the appropriate areas, and the establishment of an independent official entity (body) to sponsor and manage the affairs of those industries, in addition to working on the removal of the legislative and administrative obstacles, trying to find an appropriate legal framework for work, and also to develop the technological capacity of small industries by

training human skills, and paying attention to the development of awareness among young people about the importance and the value of free work and its role in addressing the problem of unemployment and the need to link education policies to needs of work .

The study concluded, from the review of the previous studies, to use the previous studies and to emphasize the development and advancement of small industrial enterprises in the best ways and mechanisms that have been reviewed in these studies and which correspond to the reality of small industrial enterprises in Egyptian society.

The following is a summary of the study chapters :

Chapter One of the study deals with the definition of small industries and their characteristics, types and problems.

It was found that most countries based in their definition of the concept of small industrial enterprises on a set of quantitative criteria. The labor standard is a common criterion among different countries. There is also the capital standard which is often used with the labor criterion to define the concept of small industrial enterprises. And a third component that takes capital, labor and sales value. This chapter also deals with the descriptive criteria for the definition of small enterprise . These standards focus on the specific characteristics of the small enterprise in terms of its degree of influence in the market, its management and ownership.

The chapter also discusses the definition of small industries as it was revealed that there is a significant difference between the definition of small industries and small enterprises. This definition differs from one country to another and from time to time and even within the same country. The definition varies from sector to sector according to the extent of the economic and the technological progress of these countries, and varies within the one state according to the specific body that sets the definition, where it varies among the funding, operational and planning body.

This chapter also reviews the characteristics of small enterprises : the first of these characteristics is that most of these enterprises are owned by one individual, the organizer and the manager. The second is the ease of incorporation, as these enterprises are characterized by the reduced value of the capital required to establish, finance and operate them, as well as the limited risks involved, the fact that helps in facilitating its establishment.

The third characteristic is the contribution of small industrial enterprises to the provision of employment opportunities for young people, thus solving the problem of unemployment, as these projects are labor-intensive. Small industrial enterprises, by their very nature, have the capacity to absorb and employ large numbers of workers using simple production arts relatively speaking.

The fourth characteristic relates to the level of technology, where small industrial enterprises often use small and low-cost technology. The fifth characteristic is the use of local raw materials. Small industrial enterprises often rely on local raw materials due to their cheap prices and availability in the local market, besides the inability of owners of small industrial enterprises to import raw materials from abroad due to its high cost. While the sixth characteristic is about the local customers and markets, where small industrial entrepreneurs often prefer to establish this enterprises, in the region where they live, the thing that allows detailed knowledge of the consumer and the market , in addition to the advantage of the strong relationship with the community, along with the factor of flexibility and time.

This chapter is also interested in reviewing many of the problems faced by small industries in Egypt, where the financial capabilities of the small investor are weak and funding is difficult to be obtained from different financing sources. Also small industrial enterprises face many difficulties to market their products both at home and abroad.

In addition, small industrial facilities often lack adequate technical support during the project life stages, starting from the feasibility study, the preparation and the implementation of the project and through the development and training of manpower, the development of production methods, quality control and the completion of promotion and marketing .Owners of these enterprises face so many technical and productive problems, as well as the small industrial enterprises which also suffer from many procedural, legislative and administrative problems that hinder their progress, development and sometimes their development.

This chapter concluded the need to agree on a single definition of small industrial enterprises and the need to identify the causes of the obstacles and problems faced by small industrial enterprises, and also the need to work on these problems to solve them.

Chapter Two: the role of small industries in the Egyptian national economy

The focus of this chapter is on the role of small industries in the Egyptian economy. Especially on small industries registered with the Industrial Development Authority of the Ministry of Industry and Foreign Trade during the period(2005 - 2016). It is worth saying that the small industrial establishments according to the definition of the Authority are those with an investment that does not exceed 5 million pounds and the number of 50 workers.

This chapter reviewed the numerical development of the total number of small industrial establishments. Small industries witnessed a remarkable development during the period 2005-2015, from 22.3 thousand establishments to 28,000, an increase of 25%, which increased by one quarter during the last 10 years. During the year 2016, the number increased to 28.6 thousand establishments, an increase of about 611 in one year.

With regard to the development of the number of small industrial establishments according to the activity during the years (2005 - 2016), it was revealed that the activities of: food, beverages and tobacco, spinning and weaving , clothing and leather, and the activity of engineering, electronic and electrical industries, are alone possessing a rate exceeds 61% of the total number of establishments, while the rest of ratios are spread over other activities, of which are the activity of petroleum and refining, and the activity of electricity distribution , which actually resemble the least number of small industries activities.

In terms of the relative importance of the number of small industrial establishments comparing to the total industrial establishments in accordance with the activity, the small industrial establishments contribute a large percentage of the total industrial establishments, contributing to the total industrial establishments by about 77% in 2015 and 2016.

This chapter also discusses the development of the value of production of small industries. The value of production of small industries increased significantly during the years of study, as it was doubled during the ten years. It increased from 21.4 billion pounds in 2005 to 40.6 billion pounds in 2015, then increased to 45.1 billion pounds during 2016 .

As for the development of the value of production according to the activity, it was found that the activities of food, beverage and tobacco, engineering, electronic and electrical industries, basic chemicals activity and products, spinning, weaving, clothing and leather activities, possess a relative importance between 77 % and 80% of the total value of the production of small industries during the years of study. And the less relative importance for the value of production of small industries was in the activity of plant and animal production, the petrolum and refining, the use of quarries, the service and maintenance centers, and the activity of production and distribution of electricity, where the share of which of them does not exceed 1% of the total value of production of small industries during the years under study.

This chapter also reviewed the relative importance of the value of production of small industries to the total value of production of the industrial sector. It was found that despite the large contribution of the number of small enterprises, which reached about three quarters of the total number of industrial establishments, their contribution to the value of production was very weak as it did not exceed 2%, of the total value of industrial production in 2015, and 3% in 2016. The fact that indicates the weak value of the production of small industries compared to medium and large industrial enterprises on one side , and in comparison to their number on the other side .

As for the development of the contribution of small industries in the operation, the study shows that the small industries have a significant role in the employment of workers. The number of workers in these enterprises reached about 281.8 thousand workers in 2016 compared with 205.2 thousand workers in 2005, which increased by about 76 thousand workers in the course of eleven years, about seven thousand workers a year have been employed in these industries, which indicates the absorption of this sector for employment and thus reducing unemployment.

The study reviewed in this chapter the development of the number of labor in the small industries sector according to the activity where it was found that: the activity of textile, clothing, leather, food, beverage and tobacco activities, the activities of engineering, electronic and electrical industries, and the activity of basic chemicals and its products have acquired together a great relative importance that exceeded 77% of employment during the years studied .

In terms of the relative importance of the number of workers in small industries to the total workers in industry, it was found that

The number of workers in small industries contributed 14.1% of the total number of workers in industry in 2015, but this percentage has decreased to reach 13.7% in the year 2016 .

The study analyzed the development of the average share the project has of workers , where it was found that this average differs according to the activity where the activity of oil and refining is the most labor-intensive activity, as the share of one project is 20 workers during the years of study. The activity of animal production, mines and quarries, possess between 15 to 17 workers / project. The lowest activities for employment were wood and wood products, paper and paper products, and engineering industries, where the average number of employees ranged between 1-9 workers per project during the years of study.

The study analyzed the contribution of small industries to the added value . The added value in the establishments of small industries increased significantly during the years of study. It increased approximately through the past eleven years from 9,6 billion pounds in 2005 to 20.7 billion pounds in 2016.

Studying the development of the added value of small industries according to the activity shows that 84% of the added value is concentrated in the following four activities, namely, food, beverage and tobacco, engineering and electronic industries, spinning, weaving,

printing and publishing, and the activity of basic chemicals and their products, while the remaining 16% was for the rest of activities.

The study examined the relative importance of the added value of small industries to the total added value of the industrial sector, where it was found that small industries contribute very little to the total added value of industrial establishments, which did not exceed 3% throughout 2015 – 2016 .

The study analyzed the average share of the added value for the one project. It was revealed that it varied between the different activities and across the years of study . The highest added value was to the activity of plant and animal production, which amounted to 1.9 thousand pounds for the project, followed by: the activity of basic chemicals, in which the average added value of the project is LE 1.06 thousand, the engineering and electronic industries project, where the average added value per project amounted to 1.04 thousand pounds during 2016. The average added value share of the project witnessed significant improvement during the years of study. It achieved the highest relative change in wood activity and its products, which amounted to about 320%, followed by the activity of engineering and electronic industries, where the rate of change in the average of the value-added amounted to about 205% in 2016 comparing to 2015.

The chapter concluded that although the number of small-scale manufacturing establishments represents about 75% of the industrial sector, their contribution to the value of production and value- added is still very weak, with only 3% of the total industrial sector.

chapter three reviewed the experience of some countries in the promotion of small industrial enterprises . These experiences revealed that the Japanese experience was concerned with issuing new legislations and activating them to regulate the work of small enterprises , and reorienting their activities towards the most suitable fields. The experience of South Korea has been concerned with creating the right environment to establish small entrepreneurial projects, and to spread the pioneering spirit among citizens to encourage them to innovate. Also to enact the law of encouraging the government purchase of small industrial products in order to ensure the permanent operation of these projects.

The experience of Germany has been concerned with the establishment of institutional structures for decision making on small and medium enterprises and the collective management of these enterprises. These structures aim at carrying out tasks that go beyond the individual capacities of small and medium enterprises, both systematically and financially. Some of these tasks are to set a purchased programs for training and technical upgrading , to search and develop production, to use resources in an optimal way, to ensure the continuity of employment in difficult times, and to provide information facilities for the promotion of

health and safety at work . While the experience of India has succeeded in benefiting from the solution of the problem of unemployment and poverty by the establishment of a specialized technical institution to assist small enterprises and to provide technical and marketing support during the initial stages and for a period of 3-5 years, which helped to graduate young people and a generation of businessmen.

The experience of Turkey is considered to be the one that has the best working environment thanks to the unlimited governmental support for small enterprises, both in terms of aid and logistical, administrative, legal and material support, or even in terms of the policy of the state in general.

The Italian experience is distinguished by defining small enterprises as a specialized group of small and micro enterprises located in a specific geographical area, manufacturing a specific product, so that the enterprises involved in the same group work on the basis of cooperation, coordination and integration among each of them, and dividing the production process to specific stages so that each group or facility in the group is responsible for one of those stages.

The experience of Brazil and Mexico was characterized by a large industrial pool of small industrial enterprises for the shoe industry . The experience of Malaysia has been concerned with the economic integration between large industries and small industries, where large industries have been subcontracting small industries to supply their product components, in addition to an integrated package of advisory services .

Saudi Arabia's experience in granting interest-free loans to small- scale enterprises , within its program of encouraging and supporting professionals to practice their professions. It also secured small enterprises, with the sales volume that does not exceed 20 million riyals, to obtain loans . And the experience of Jordan has been interested in eliminating the bureaucracy in the procedures by establishing a specialized unit in the Ministry of Industry and Trade to follow up all the procedures related to investment on behalf of the investor and to deal with the various parties within a maximum period of one month . The State has established an investment promotion institution that provides the investor with information and conducts economic feasibility studies for some enterprises before they are implemented, without charge.

Tunisia's pioneering experience is an example of the establishment of a specialized bank to finance small enterprises in various economic sectors with a share capital offered for public subscription in the form of a ratio between the public sector and citizens, and government institutions take the largest proportion, so that they have the right to manage. By that the problem of unemployment was solved and the migrant labours were reduced. Beside the establishment of the National Employment Fund with the task of training and qualifying those who want to establish their own projects, or those looking for work.

The most important feature of the experience of Bahrain is the introduction of the idea of industrial nurseries which is a new technology to support and to encourage small and medium industries in the establishment, start-up and operation phase.

This chapter concluded that it is necessary to benefit from the best experiences and practices of countries to promote the small industries, and to take from them what suits the conditions , environment and possibilities of Egyptian society. Also, it is necessary to build on the experiences of these countries.

The fourth chapter of the study dealt with the ways and mechanisms of the promotion of small industries. This chapter reviewed the ways and means of promoting small industries in Egypt. The government efforts in this regard have led to the establishment of the Social Fund for Development , which provides technical and financial support and which has played a significant role in achieving the development of this sector, as well as the role of the banking system, which operates under the umbrella of the Central Bank of Egypt, which presented a series of initiatives for this body, represented in the decreasing of the rate of the compulsory cash reserve in the centeral bank of Egypt , provided to the banks which provide funding to small enterprises . And finally the decision to establish a medium ,small and micro enterprises development agency and the decision to establish a consultative council for the development of medium , small and micro enterprises. These initiatives have contributed significantly to the advancement of this sector

The State has established an electronic portal with data on about 36,000 small enterprises, in addition to the establishment of the Egyptian Credit Information Company, which has a great role in providing a historical database for the clients of this sector. With a view to linking small and medium industrial enterprises to major projects.

The Government has also adopted a framework for the reform of technical education and vocational training. The Central Bank of Egypt has taken several decisions to resolve the issue of financing small and medium-sized industrial enterprises .

Also the coordination between the various parties, interested in small and medium enterprises, is being done in order to provide support and technical support necessary to market the products of these projects at home and abroad.

With regard to the authorities responsible for the promotion of small industries and mechanisms, the study showed that the state has given great attention to small industries through a number of bodies, mechanisms and programs. The Industrial Development Authority of the Ministry of Industry and Trade comes at the forefront of those bodies.

Beside the authority, there are a number of other entities, mechanisms and programs related to small industries, which can be displayed and classified by functional activities as follows:

The industrial development bank, the bank credit risk guarantee company for small and medium enterprise, the association of promoting small industries for post-graduates, foreign and arab financial institutions, commercial and specialized banks, social fund for development, local fund for development and the agency for the development of medium, small and macro enterprises.

Agencies and assistance in the field of marketing:

The Industrial Development Bank which has a special pavilion in foreign and domestic international exhibitions and markets. The Social Fund for Development also plays a prominent role in this field and the productive families. Besides, the bank credit risk guarantee company for small and medium enterprises which also provides some free marketing services . The SME is also participating in conducting the necessary marketing studies.

Agencies and assistance in the field of labor training: the Department of Productive capacity and Vocational Training in the development of skills for the workers in the field of manufacturing, and the preparation of programs in various disciplines, and the Unit of Industrial Guidance in the Center of the Development of Engineering and Industrial Design which identifies the actual needs for training on industries. The social fund for Development contributes to upgrading the planning skills for the owners of small enterprises and industries. Also, SMEME develops the capabilities and skills of human resources working in projects.

Ways and mechanisms to promote small industries

The Egyptian government has shown more interest in small industry sector during the past few months after issuing the strategy of promoting the industrial sector, and obligating banks to finance small enterprises, besides issuing a decision to establish the agency of the development of medium, small and micro enterprises , and another decision to establish the consultative council for the development of medium, small and micro enterprises and entrepreneurship.

To complement these efforts, we review the following ways and mechanisms to promote the small industries sector in Egypt. The establishment of a unified entity for the development of small enterprises, which is a unified umbrella, for small industry sector, includes all stakeholders of this sector and prepares a unified strategy for the promotion of small industries and also puts facilitations and special solutions for the advancement of these industries to be able to face the corresponding problems. Also it helps in upgrading this sector and maximizing the benefit of the services provided by the different bodies of this sector. Further, the development of a clear policy and approach and a specific objectives for the development of small industrial interprises , in the broader framework of the industrial, economic and social policies of the state, is one of the most important tasks of this entity.

Developing a strategy for the advancement of the small industries sector: the development of a strategy to promote small industries, in accordance with a comprehensive strategic vision for the development of the industrial sector, will undoubtedly enhance its role in the overall development, as this strategy will emphasize the importance of the development of those industries and also emphasize that the small industries sector is a vital sector holds promising prospects that can enable It to have a more effective role in sustainable development . It worth mentioning that the Ministry of Trade and Industry has put in place, within its strategy to enhance the value of industry and trade (2016-2020), a pivot (the second axis) for the development of small, medium and micro enterprises and intrepreneurship . In this regard, the ministry aimed at developing the medium , small and micro enterprises sector as a main tool to increase industrial output and to create jobs. Also a main tool to increase exports and attract investments. The development program of the sector included six projects: the Governance Project, Entrepreneurship Development Project, Business Services Development Project , Interactive electronic Platform for Service Delivery and Decision - making Support, Legislative and Institutional Development Project.

Developing new legislation to promote small industries: enacting legislation that avoids the deficiencies mentioned in the previous law for the development of small and medium enterprises No. 141 of 2004 , and helps to increase the competitiveness of small enterprises, which positively affects their ability to support development efforts in Egypt and also helps to eliminate many of the obstacles facing the work of these enterprises. Also it contributes to the protection of intellectual property, as well as organizing bankruptcy operations and facilitating access to finance on concessional terms. It is also necessary to give priority to small enterprises in government tenders and auctions, in addition to the Integration of small, medium and large enterprises, besides the activation of value chains for industrial projects.

This legislation also transforms industries that do not operate under the umbrella of the informal sector into the formal sector.

Building an integrated, accurate and up-to-date database and statistics: through which it becomes easy to classify and target this sector with specialized developmental packages and formulation of the promotion strategy. This will not happen without reviewing the current definitions of small enterprises and their unification. Through these detailed data, investment gabs and finance gabs in the small enterprise sector can be specified, and thus becomes easy to improve and activate the procedures of promoting them. To be in an electronic directory increases the effectiveness of the impact of these data and allows the owners of projects an easy and speedy benefit from it.

The development and creation of new financing tools suitable to the nature of small industries: Egypt has recently taken many measures and steps to expand and develop financing services. It has also introduced a number of incentive initiatives for banks that contribute to facilitating the access of these enterprises to finance.

Training and upgrading skills and efficiency of small-scale workers: It is essential that the strategy be concerned with the issue of training, not only for small-scale factory workers and their managers, but also for new entrants to this activity. This can be achieved through: developing educational and training curricula to promote entrepreneurship culture in regular and technical schools, and through universities and technical institutes, ending with the specialized training programs for entrepreneurs, as well as the training of the owners of small industries and those who manage them on modern management systems for these industries.

Creating marketing opportunities for small industries: the provision of marketing facilities is one of the factors responsible for the success of small enterprises, by formulating a national program to promote small national industries, and organizing specialized permanent and temporal, local and foreign exhibitions to promote and market small business products. Also providing and spreading information to help these projects to market their products internally and externally, and the establishment of a national portal for small industries and virtual trade to introduce the national small industries and their products. Besides working on to encourage those who use these industries to use the modern methods to market and promote it.

From the above, the researcher tried hard to open the way for scientific research in the field of ways and mechanisms to promote small industries.

The researcher believes that the advancement of small industries can not be completed in one study. The subject needs more research and studies and what the researcher presented in this study is a line in a great book that she hopes she could complete in the future, God willing.

Future studies proposed by the researcher

1. Linking the development of small industries to the achievement of the goals of sustainable development in the coming years.

2. The impact of the Fourth Industrial Revolution on small industries, especially access to technology, skilled labor and competition.

3. The need to pay attention to the resettlement of small industrial projects.